المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت
معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
القسم: علوم اقتصادية
تخصص: تحليل اقتصادي و استشراف

حماية البيئة في الجزائر

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة

إعداد الطالبين:
- بوشعالة ربيعة
- عبد العالي سعاد

إشراف الأستاذ:
يحياوي لخضر

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من :

حولية يحيى	– المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت	رئيسا
يحياوي لخضر	– المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت	مشرفا
علي دحمان	– المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

اشكر الله عز وجل ان انعم علينا باتمام هذا البحث ،حمدا يليق بجلاله وعظيم فضله واحسانه ، انه اهل الثناء والحمد ...

وانه لمن دواعي الاعتراف بالجميل بعد اختتام هذه المذكرة ، ان نتوجه بجزيل الشكر وعظيم التقدير وخالص الامتنان الى استاذنا الفاضل **الـــــــــدكتـــــــــور "يحياوي لخضر"** لقبوله الاشراف على هذه المذكرة ، ولما افادنا به من نصائح سديدة وصبره معنا الى اخر المطاف ، كما نحيي فيه روح التواضع والمعاملة الجيدة فجزاه الله عنا كل الخير.

نتقدم أيضا بالشكر الى كل من وقف الى جانبنا وساعدانا من قريب او من بعيد لانجاز هذا العمل ، نقول جزاكم الله عنا خير الجزاء.

إهداء

الى التي حملتني وهنا على وهن وسقتني من نبع حنانها وعطفها الفياض الى من كان دعاؤها ورضاها عن سر نجاحي امي الغالية حفضها الله

الى رمز كفاحي في الحياة الى الذي تعب من اجل تربيتي الى من غرس القيم و الاخلاق في قلبي الى من احمل لقبه بكل فخر واعتزاز ابي اطال الله في عمره

الى اخوتي واخواتي :جميلة ,محمد,نور الدين ,سفيان, نضيرة والكتكوتة هديل زواوية.

الى زميلاتي وزملائي في الدفعة وخاصة زميلتي التي شاركتني في هذا العمل بوشعالة ربيعة.

عبد العالي سعاد

إهداء

الحمد الله ربي العالمين ، والصلاة والسلام على اشرف المرسلين ، خير الخلق اجمعين ، وبعد:

قال تعالى على لسان سيدنا سليمان عليه السلام:

﴿ فتبسم ضاحكا من قولها وقال رب اوزعني ان اشكر نعمتك التي انعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه وادخلني برحمتك في عبادك الصالحين﴾

﴿سورة النمل الاية19 ﴾

واما بعد اهدي هذا العمل:

الى اعز وأغلى ما املك في هذه الحياة الى نبع الحنان امي الغالية، والى روح ابي الطاهرة

الى اخوتي والى اختي العزيزة والى برعومين صديق وعبد الحق والى الأصدقاء والاحباب كل باسمه وكل افراد العائلة كبيرا وصغيرا والى كل طالب علم مجتهد.

و فالأخير نسال الله ان يجعل هذا العمل في موازين الحسنات وان ينفعنا به فالحياة الدنيا وبعد الممات.

ربيعة بوشعالة

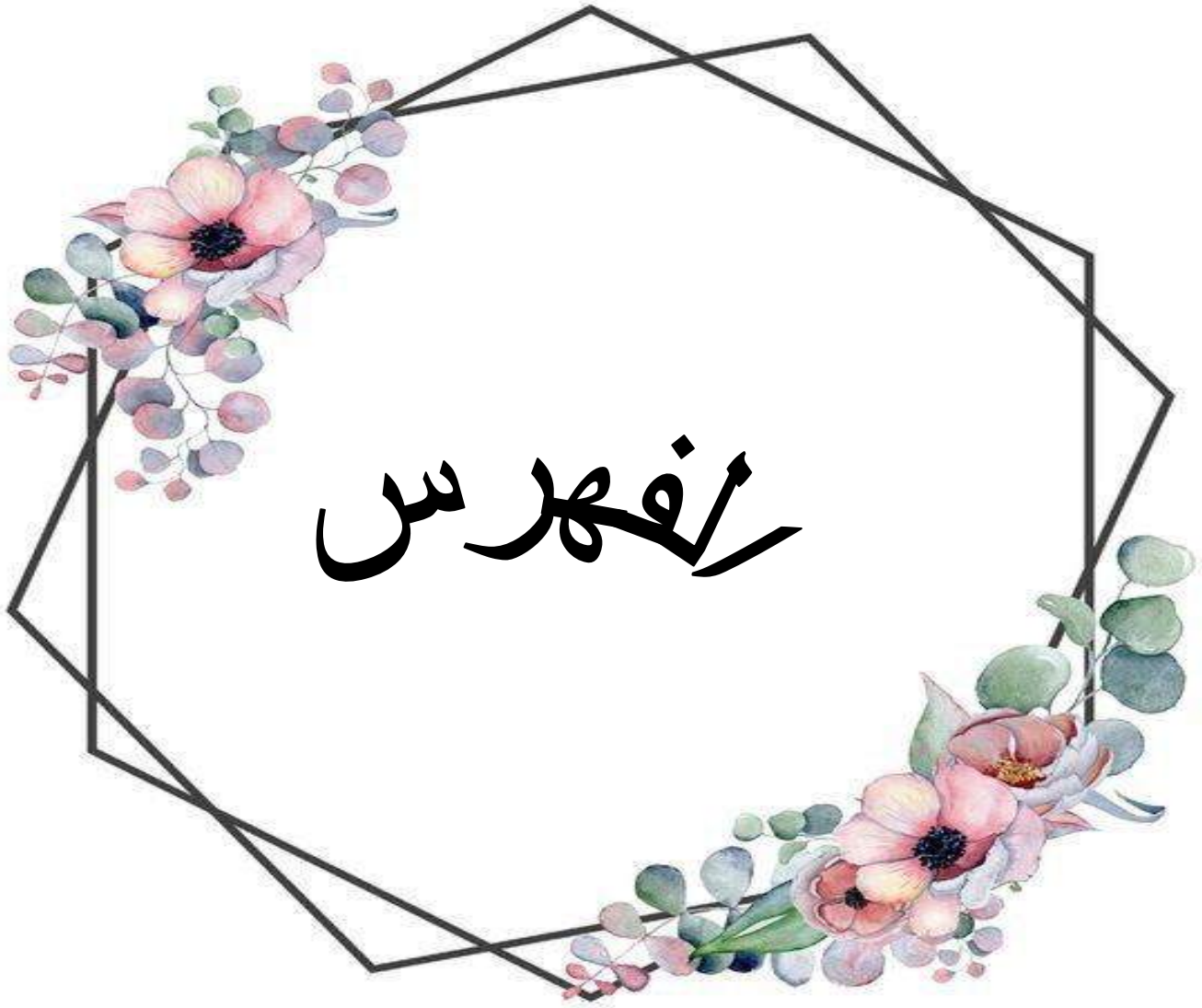

فهرس

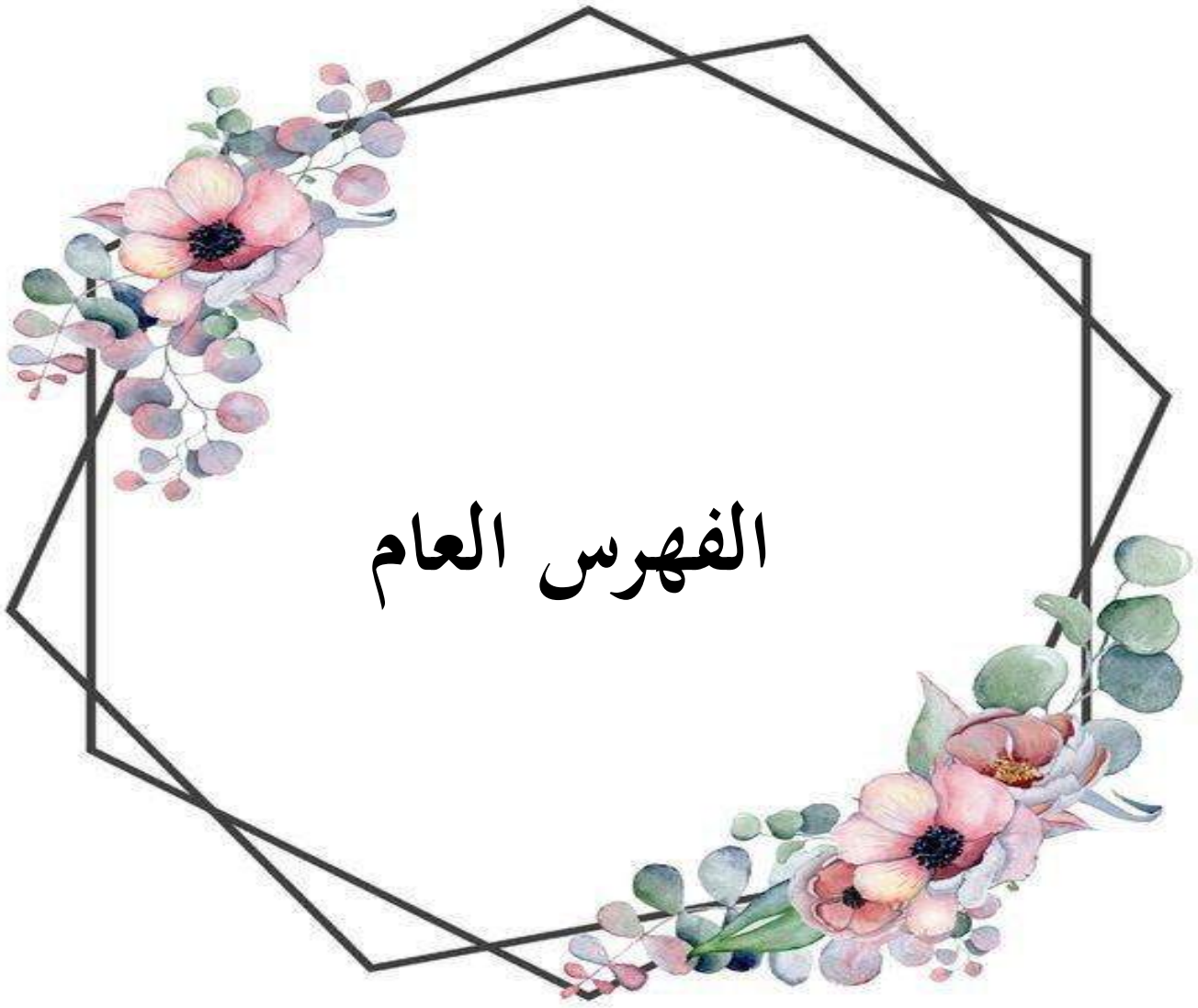

الفهرس العام

الفهرس العام

أيات القرآنية	II
شكر وتقدير	III
إهداءات	V IV
الفهرس العام	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
الملخص بالعربية	IX
الملخص بالفرنسية	X
الملخص بالإنجليزية	X I
مقدمة	أ
الفصل الأول: مفاهيم العامة في مجال حماية البيئة	1
تمهيد	2
المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للبيئة	3
المطلب الأول: مفهوم البيئة _انواعها _واهم مكوناتها	4
أولا : مفاهيم متعلقة بالبيئة	4
ثانيا : أنواع البيئة	6
ثالثا :مكونات البيئة	7
المطلب الثاني: التلوث البيئي _انواعه _اسبابه	9
أولا :تعريف التلوث البيئي	9
ثانيا : أنواع التلوث	10
ثالثا : أسباب التلوث	14
المطلب الثالث : مفهوم حماية البيئة _مجالاتها _مصادرها	14
أولا :مفهوم حماية البيئة	14
ثانيا : مجالات حماية البيئة	15
ثالثا :مصادر حماية البيئة	16
المطلب الرابع : مبادئ حماية البيئة	18
المبحث الثاني : العلاقة التناقضية بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة	20

المطلب الأول:اثر النمو الاقتصادي على البيئة	21
أولا : استهلاك مصادر المياه والموارد الطبيعية	21
ثانيا : نوعية الهواء	21
ثالثا :النفايات الصلبة	21
رابعا : تدهور فراش الارض	22
المطلب الثاني :اثار مجهودات التكفل بالبيئة على النمو الاقتصادي	23
أولا :اثر حماية البيئة على التشغيل	23
ثانيا : اثر حماية البيئة على استقرار مستوى الاسعار	24
ثالثا :اثر حماية البيئة على التوازن الاقتصادي مع الخارج	24
رابعا :اثر حماية البيئة على النمو الاقتصادي	24
المطلب الثالث :المؤتمرات والاتفاقيات العالمية حول حماية البيئة	25
أولا : مؤتمرات العالمية حول حماية البيئة	25
ثانيا :دور الاتفاقيات في حماية البيئة	29
المبحث الثالث: حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة	33
المطلب الاول: مفهوم التنمية المستدامة	33
أولا : تعريف التنمية المستدامة	34
ثانيا :نشاة وتطور التنمية المستدامة	36
ثالثا : خصائص واهداف التنمية المستدامة	39
المطلب الثاني: المحاور الأساسية للتنمية المستدامة	43
أولا :مبادئ التنمية المستدامة	43
ثانيا :ابعاد التنمية المستدامة	43
ثالثا : مؤشرات التنمية المستدامة	46
المطلب الثالث: تحديات حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة	48
أولا :تحديات الاقتصادية والاجتماعية	48
ثانيا :تحديات البيئية	49
المبحث الرابع: العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة	51
المطلب الأول : العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة في الفكر الاقتصادي	51
أولا : الموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية	51

ثانيا :موقف الفكر الاقتصادي من العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة	52
المطلب الثاني: التنمية المستدامة والطاقة المتجددة	53
أولا :تعريف الطاقة المتجددة وخصائصها	53
ثانيا : مصادر الطاقة المتجددة واهميتها في حماية البيئة لاجل التنمية المستدامة	55
خلاصة الفصل الاول	58
الفصل الثاني: حماية البيئة في الجزائر	59
تمهيد	60
المبحث الأول: الوضع البيئي في الجزائر	61
المطلب الأول: خصائص الإقليم والسكان في الجزائر	61
أولا : خصائص الإقليم في الجزائر	61
ثانيا : خصائص السكان في الجزائر	62
المطلب الثاني: المشكلات البيئية في الجزائر	63
أولا : التلوث	63
ثانيا : التصحر	65
المطلب الثالث: أسباب تدهور البيئة في الجزائر	66
المبحث الثاني :مقومات حماية البيئة في الجزائر	68
المطلب الأول : دور الجماعات المحلية في حماية البيئة	68
أولا :دور الولاية في حماية البيئة الطبيعية	68
ثانيا : دور البلدية في حماية البيئة	68
ثالثا : الحركات والجمعيات البيئية	69
المطلب الثاني: الوسائل القانونية لحماية البيئة في الجزائر	69
أولا :الوسائل القانونية على مستوى الدولي	69
ثانيا : تشريعات وقوانين حماية البيئة في الجزائر	70
المطلب الثالث : الهيئات المركزية المكلفة بحماية البيئة	73
أولا :الوكالة الوطنية للنفايات	73
ثانيا : المحافظة الوطنية للساحل	74
ثالثا : الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة الشخصية	74

المبحث الثالث :تقييم تكاليف التدهور البيئي في الجزائر	76
المطلب الأول : تقدير تكاليف التدهور البيئي في الجزائر	76
أولا : الصحة ونوعية الحياة	76
ثانيا : الراسمال الطبيعي	77
ثالثا : الخسائر الاقتصادية	78
رابعا : البيئة الشاملة	80
المطلب الثاني : تقدير تكاليف الاستعاضة	81
أولا : تحليل تكاليف الاستعاضة	81
ثانيا : التناسب بين التكاليف والارباح وتصنيف الأولويات	83
المطلب الثالث : الضرائب البيئية في الجزائر	83
أولا : مختلف أدوات الضرائب البيئية في الجزائر	83
ثانيا :تحديث الضرائب البيئية في الجزائر	87
المبحث الرابع : حماية البيئية كاحد متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	89
المطلب الأول :الاستراتيجة الوطنية لحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة	89
أولا : تحسين صحة المواطن ونوعية معيشته	89
ثانيا :الحفاظ على الراسمال الطبيعي وتحسين الانتاجية	90
ثالثا : خفض الخسائر الاقتصادية وتحسين القدرة التنافسية	90
رابعا : حماية البيئة الشاملة	91
المطلب الثاني : تمويل البيئة	91
أولا :المشاريع الممولة عن طريق القروض	92
ثانيا : المشاريع الممولة عن طريق الهيات	93
المطلب الثالث : الاستراتيجية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة	93
أولا : إمكانيات الطاقة المتجددة في الجزائر	94
ثانيا : اهم المشاريع المنجزة في مجال الطاقات المتجددة في الجزائر	96
ثالثا : الاثار الاقتصادية في الطاقات المتجددة بالجزائر	98
خلاصة فصل الثاني	100
خاتمة	102

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	الاثار الإيجابية والسلبية لإجراءات حماية البيئة	23
02-01	تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ الحرب العالمية الثانية	38
03-01	الأهداف الأساسية من تحقيق التنمية المستدامة	41
01-02	تطور كثافة السكان (ساكن كلم²) في الجزائر	62
02-02	المساحات المتصحرة والمهددة بالتصحر بالسهوب في الجزائر	66
03-02	يوضح تأثير تدهور البيئة على الصحة ونوعية الحياة	76
04-02	يوضح تأثير تدهور البيئة في الرأسمال الطبيعي	78
05-02	يوضح الخسائر الاقتصادية المرتبطة بتدهور البيئة	79
06-02	يوضح نظرة شاملة لتكاليف الاضرار	81
07-02	يبين تكلفة الاستعاضة حسب الصنف الاقتصادي	81
08-02	يوضح تكاليف الاستعاضة حسب القطاعات البيئية	82
09-02	يوضح التصنيف حسب الصنف الاقتصادي	83
10-02	توزيع الطاقة الشمسية في الجزائر	94
11_02	توزيع موارد الطاقة المتجددة في الجزائر	95

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	يوضح البيئة ومكوناتها	08
02-01	يوضح الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة	35
03-01	يوضح الأهداف التنمية المستدامة	42
04-01	يوضح ترابط ابعاد عملية التنمية المستدامة	45
05-01	يوضح العلاقة الإيجابية بين البيئة والتنمية المستدامة	53

الملخص باللغة العربية

يلقى موضوع حماية البيئة اهتماما متزايدا من قبل مختلف العلوم والتخصصات من بينها علم الايكولوجي و علم الاقتصاد والمحاسبة وعلم القانون بحيث تساهم هذه العلوم بتنوعها واختلاف مناهجها في إعطاء تفسير متعدد الجوانب لمفهوم حماية البيئة وكيفية الاعتناء بها و المحافظة عليها وصيانتها ، ان مسائل البيئة والتنمية التي كانت، مستقلة عن بعضها البعض في وقت من الأوقات أصبحت الان متشابكة تشابك لا يمكن فصله فالتدهور البيئي يدفع الناس باعداد متزايدة الى الفقر ، ويستهلكون أصول الموارد التي يعتمدون عليها ،والنظم الاقتصادية العالمية متورطة وتساهم في استنزاف هذه الموارد دون اخذ بعين الاعتبار استدامة التنمية.

الكلمات المفتاحية: حماية البيئة ،التنمية المستدامة، التلوث

الملخص باللغة الفرنسية

La question de la protection de l'environnement fait l'objet d'une attention croissante de la part de diverses sciences et disciplines ,dont les sciences écologiques ,l'économie ,la comptabilité et le droit , de sorte que ces sciences ,par leur diversité et leur approches différentes , contribuent à donner une interprétation multiforme du concept de protection de l'environnement et comment en prendre soin , le préserver et l'entretenir , les uns et les autres à un moment donné sont devenus entremêles et indissociables ,la dégradation de l'environnement pousse un nombre croissant de personnes dans la pauvreté ,consomme les ressources dont elles dépendent ,et les systèmes économiques mondiaux sont impliqués et contribuer à l'épuisement de ces ressources sans tenir compte de la durabilité du développement :

Mots clés : protection de l'environnement, développement durable, pollutio

الملخص باللغة الانجليزية

The environmental protection is increasingly attracting attention from a variety of disciplines , including ecology , economics ,accounting and law ,so that make a multidimensional interpretation of the environment concept of protecting the environment and how to preserve the environment .environmental degradation is dragging people into poverty ,consuming the assets of the resources upon which they depend ,and world economic systems are involved and contributing to the depletion of these resources .without taking into account the sustainability of development .

Keywords :environmental protection ,sustainable ,pollution.

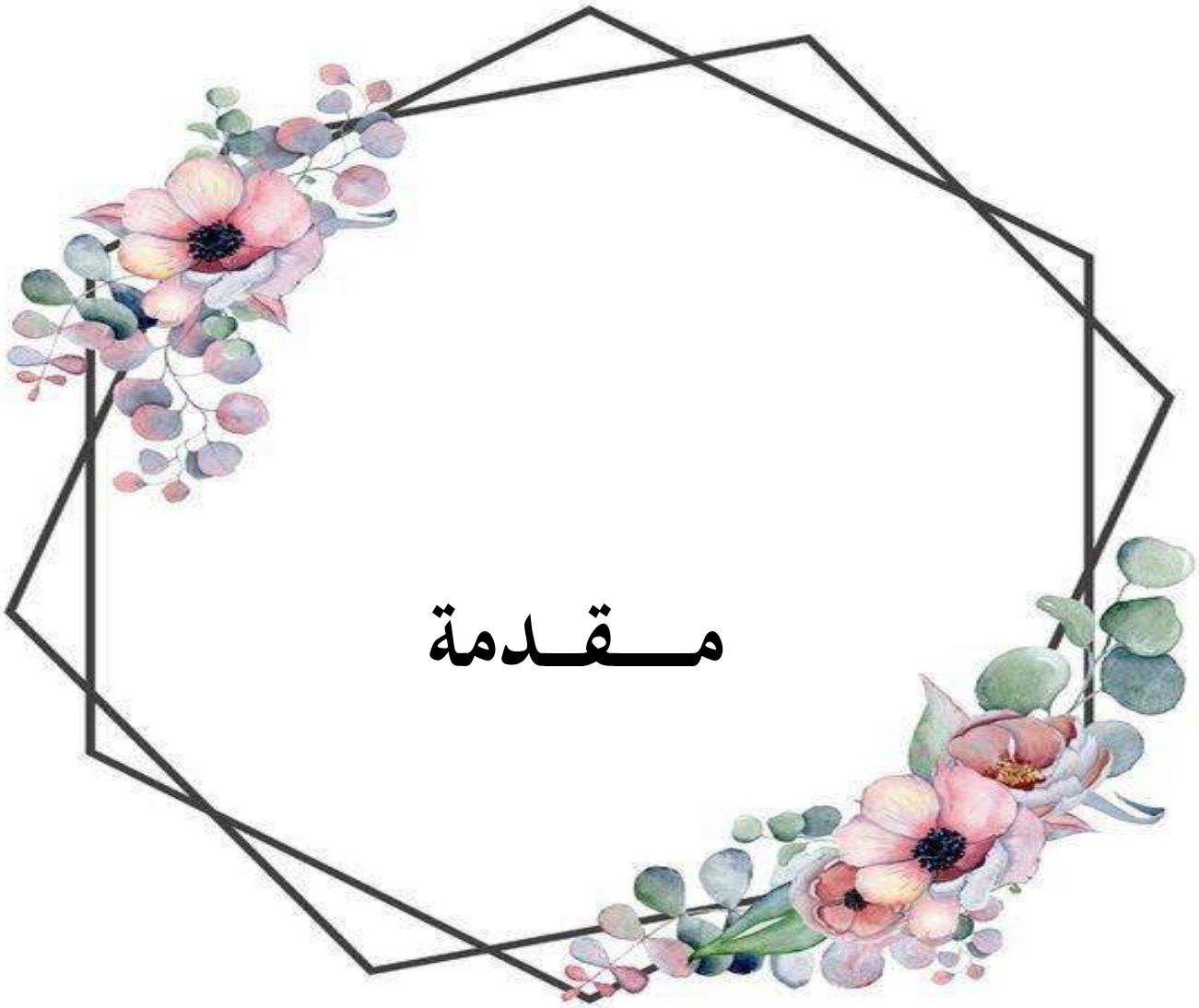

مـــقـدمة

مقدمة

تزايد الاهتمام بموضوع البيئة في العقود الأخيرة سواء على مستوى الداخلي للدول او على مستوى العلاقات الدولية ،حيث ظهرت أنواع كثيرة ومختلفة من المشاكل البيئية ، التي لاتعرف حدود الزمان والمكان وتحمل معها مخاطر وتهديدات كبيرة وذات اثار يصعب في كثير من الأحيان السيطرة عليها والتحكم بها او التنبؤ بنتائجها التي قد تكون وخيمة مع تزايد النمو الاقتصادي ظهرت المشكلات البيئية المتباينة وتصاعدت اثارها ادرك الانسان مدى خطورتها ليس فقط على حياته وصحته فحسب وانها على مقدرات هذه الحياة وشروطها فكثرت التحذيرات حول مصير الحياة على الكرة الأرضية والتوازن الطبيعي ادرك فيما بعد مدى خطورة المشكلات البيئية والاثار الناجمة عنها ،فسارع الى تدارك ما افسده من البيئة ، فظهرت بذلك التنمية المستدامة التي استحوذت على اهتمام العالم فعقدت من اجلها القمم والمنتديات العالمية لاستطلاع حالة ومستقبل البيئة ، وابرزت هذه الأخيرة العلاقة بين البيئة والتنمية بما يفرض الربط بين الأولويات الاقتصادية واهداف حماية البيئة.

ولقد اعتبر التدهور البيئي ولمدة طويلة اثر حتمي للتقدم الصناعي والتكنولوجي ،او انه نوع من الثمن الذي يجب دفعه مقابل ماتحقق من تقدم ، وكان الحديث عن حماية البيئة من هذا التدهور يعد نوعا من الترف ، ولم تتفطن البشرية للاثار السلبية للتدهور البيئي الا مع النصف الثاني للقرن العشرين على اثر مجموعة من الكوارث البيئية التي هزت العالم، الامر الذي أدى الى زيادة الاهتمام بشكل متصاعد بالقضايا البيئية وعلى كافة المستويات ، حيث أضحت البيئة احد الرهانات المعاصرة ذات الارتباط الوثيق بالتنمية والنشاط الاقتصادي.

وبما ان الجزائر ليس بمعزل عن العالم الخارجي ، والمشكلات البيئية تتصف بانها عابرة للحدود أي انها مشكلات عالمية ، فبات من الضروري للجزائر الاستعداد لمختلف المشاكل البيئية ، رغم ان المشاكل البيئية في الجزائر لم تكن ملفتة للانتباه ، الا ان النمو الديموغرافي الذي عرف وتيرة سريعة بعد الاستقلال وزاد معه النزوح الريفي الى مدن ، وظهور عمليات التصنيع المكثفة ، كل هذا أدى الى نتائج سليمة على البيئة والانسان

- وعلى ضوء ماسبق ، يمكننا طرح الإشكالية التالية: ماهية اليات وافاق حماية البيئة في الجزائر؟

- وانطلاقا من هذه الإشكالية يمكن الإجابة على التساؤلات التالية:

1 _ مامفهوم البيئة وماعلاقتها بالتلوث؟

2 _ ماطبيعة علاقة والتداخل الموجود بين كل من البيئة والتنمية المستدامة؟

3 _ ماهو الوضع البيئي في الجزائر ؟

4_ ماهي مقومات حماية البيئة في الجزائر

5 _ كيف تساهم الطاقات المتجددة في خدمة التنمية المستدامة؟

- **ومن اجل الإجابة عن التساؤلات السابقة يمكن ان نضع فرضيات التالية:**

1 _ البيئة هي الاطار الذي يعيش فيه الانسان والتلوث هوافساد لمكوناته

2 _ البيئة والتنمية معادلة منسجمة ومتوازنة فلا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة بدون بيئة

3 _ الطاقات المتجددة هي افضل بديل للطاقات التقليدية الناضبة فهي تسمح بالمزاوجة مابين مصالح الاقتصادية واجتماعية والبيئية .

الأسباب اختيار الموضوع

هناك مجموعة من العوامل والأسباب التي دفعتي الى اهتمام بهذا الموضوع منها مايلي :

_ إشكالية حماية البيئة من الموضوعات الأكثر الحاحا على المستوى المحلي والاقليمي والدولي.

_ البحوث التي تتناول إشكالية حماية البيئة من حيث مفهومها ومصادرها بغض النظر عن نوعها وعددها قليلة وكذلك تلك التي تدرس وتحلل هذه إشكالية بالجزائر.

_ رغبة الشخصية بالتعرف على موضوع حماية البيئة والتنمية المستدامة.

_ زيادة وتصاعد حدث الاثار الناجمة عن مشكلات البيئة ،التي تجاوزت بذلك حدود الجغرافيا لدول ، خاصة منها مشكلة التلوث .

_ تتبع مسيرة الجزائر في حماية بيئتها وتقييم الجهود المبذولة حيال ذلك.

اهداف الدراسة واهميتها

يهدف في البحث ابراز وتشخيص مختلف اثار التي تنشئ عن تدهور البيئي وكذلك لتحديد طبيعة العلاقة القائمة بين كل من البيئة والتنمية المستدامة .

استخلاص التحديات التي تواجهها الجزائر حاليا ومستقبلا.

محاولة ابراز الاثار الإيجابية لفرض الضرائب تعني بحماية البيئة.

منهج البحث والأدوات المستخدمة

من اجل التحقق من صحة الفرضيات والوصول الى اهداف البحث، قمنا باعتماد المنهج الوصفي تحليلي الذي يقوم على جميع البيانات والمعلومات التي تساعد على الوصف الدقيق الإشكالية الدراسة وتحليلها للوصول الى نتائج تجيب على هاته الإشكالية والتساؤلات المطروحة

كما تم الاعتماد على منهج دراسة حالة من خلال عرض حماية البيئة في الجزائر.

اما فيما يخص أدوات المستخدمة من اجل دراسة موضوع البحث فاننا اعتمدنا على مجموعة من الكتب والأبحاث العلمية من مذكرات الى جانب الملتقيات والمؤتمرات العلمية ، بالإضافة الى المواقع الرسمية والمعتمدة في الانترنت.

الدراسات السابقة

عبد القادر عوينان رسالة ماجستيربعنوان : تحليل الاثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة ، دراسة حالة الجزائر ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، الجزائر، 2008.

والهدف منها المعرفة كيف يمكن تحليل الاثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة ، وقد توصل الباحث الى نتائج أهمها ان حماية البيئة تتطلب تكاليف مالية كبيرة جدا ، نظرا للاضرار الفادحة التي لحقت بها ، وهذا عن اهمال الجوانب البيئية في عملية التنمية التي انتهجتها الجزائر وان السياسة الاقتصادية للجزائر قد اثبتت فعاليتها في مواجهة مختلف المشاكل البيئية جزئيا ، فتمثلت فعاليتها في مواجهة مشكلة التلوث بفرض ضرائب على الملوثين لكن لم تثبت فعاليتها في مواجهة مشكلة التصحر على سبيل المثال وان الجزائر بذلت مجهودات كبيرة في حماية بيئتها لكنها مازالت لم تصل للمستوى المطلوب

ربيعة بوسكار رسالة دكتوراه بعنوان : مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2015_2016.

والهدف هذه الدراسة هو البحث في المشكلة البيئية واليات معالجتها اقتصاديا، كما ان الهدف منها هو دراسة اهم المشاكل البيئية في الجزائر مع تسليط الضوء على الاليات الاقتصادية لمواجهتها في ظل سياستها البيئية ومن اجل تحقيق التنمية المستدامة .

وتوصلت الدراسة ان الجزائر تعاني من مشاكل بيئية كثيرة أهمها تلوث الهواء ، تدهور التربة وتصحرها ، استنزاف الموارد المائية وتلوثها وعلى الرغم من المجهودات التي بذلتها والاشواط التي قطعتها لحماية البيئة وإصلاح الأوضاع البيئية والتصدي لمختلف المشاكل البيئية الا انها تواجه تحديات بيئية كبيرة أهمها ندرة الموارد المائية خاصة في ظل مشكلة التغيرات المناخية وعليه يتوجب عليها الانتقال نحو الاقتصاد البيئي وتطبيقه.

مشان عبد الكريم رسالة ماجستير بعنوان : دور نظام الادرة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية ،دراسة حالة مصنع الاسمنت عين الكبيرة SCAEK، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 2011_2012.

حيث كشفت الدراسة عن وجود فرق شاسع بين واقع مصنع الاسمنت عين الكبيرة كعينة مدروسة في الجانب التطبيقي وماهو نظري ، فالمصنع لم يدخل نظام الإدارة البيئية ضمن استراتيجية المطبقة حاليا التي تركز على البعد الاقتصادي فقط بالإضافة الى عدم الاهتمام بتحسين ميزته التنافسية ، وهذا راجع للقطاع الذي ينشط فيه والذي يتميز بندرة المواد الأولية والعجز المتزايد لتغطية الطلب من مادة الاسمنت ، ما أدى الى تدخل السلطات العمومية لتغطية هذا العجز بالاستيراد.

تكواشت عماد رسالة ماجستير بعنوان : واقع وافاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر ،جامعة الحاج لخضر ، باتنة، 2011_2012

تهدف هذه الدراسة الى ابراز دور الطاقة المتجددة وكيفية اهتمام بمصادرها ووضع قضية مصادر الطاقة البديلة ضمن أولوياتها ، وتفعيل دورها المستقبلي في تحقيق التنمية المستدامة .

صعوبات الدراسة

_ النقص في المراجع التي تعالج موضوع حماية البيئة في الجزائر

_ بما ان موضوع البيئة موضوع شامل وتتشعب فروعه في مختلف أنواع العلوم فكان من صعب حصر الدراسة

_ قلة وجود دراسات قياسية سابقة تناولت موضوع بشكل معمق

هيكل الدراسة

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة والاسئلة المتفرقة عنها قمنا بتقسيم موضوع البحث الى فصلين، حيث تناول الفصل الأول مفاهيم العامة في مجال حماية البيئة وذلك عن طريق عرض مختلف المفاهيم متعلقة بكل من البيئة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي بالإضافة الى ابراز العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة.

اما في الفصل الثاني حماية البيئة في الجزائر قمنا بتركيز على وضع البيئي في الجزائر ومقومات حماية البيئة في الجزائر، وتقييم التكاليف التدهور البيئي في الجزائر وأخيرا حماية البيئة كاحد متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

وفي نهاية بحثنا وضعنا خلاصة لدراستنا حددنا فيها الحلول التي نراها كفيلة باحتواء الوضع البيئي في بلدنا الجزائر.

الفصل الأول:

مفاهيم العامة في مجال حماية البيئة

تمهيد:

دبر الله عزوجل الكون بنظام محكم ودقيق وأودع في الأرض مختلف الكائنات الحية وغير الحية ومهما حدث إختلال في هذا الكون إلا أن النظام البيئي يعيد توازن نفسه بنفسه،لكن مع الانفجار السكاني الهائل والتطور الصناعي والتكنولوجي الذي شهده العالم،وذلك لحاجة الإنسان الملحة بدأ في إستنزاف الموارد الطبيعية وإستغلال الأراضي في بناء المدن والمصانع والطرقات بوتيرة متسارعة دون أخذ بعين الاعتبار النتائج والآثار الوخيمة،فلم يستطع النظام إعادة التوازن مما نتج عن ذلك ظهور مشكلات بيئية كالتصحر والتلوث ...الخ ولم تحرك الدول ساكنا لذلك مما زاد في حدة المشكلة البيئية.وظهر ما يسمى بالاحتباس الحراري وزيادة ثقب طبقة الأوزون ....الخ، وبعدها تيقن العالم بخطورة الوضع أكثر من ذي قبل، مما تطلب التفكير في نوع جديد من التنمية يراعي فيها شروط المحافظة على البيئة في إطارها المتوازن.وإنعقدت من أجلها العديد من المؤتمرات المحلية والدولية وإهتم الكثير من المفكرين والعلماء وحتى عامة الناس ،حيث بذلك العديد من الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لحماية البيئة بإصدار قوانين وتشريعات بيئية وإتخاذ إجراءات معينة وكانت من بين هذه الدول الجزائر.

من خلال هذا تم تقسيم هذا الفصل إلى الأربعة مباحث كما يلي:

- المبحث الأول:الإطار المفاهيمي للبيئة
- المبحث الثاني:العلاقة التناقضية بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة
- المبحث الثالث:حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة
- المبحث الرابع:العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة

المبحث الأول :الاطار المفاهيمي للبيئة

لقد حظيت دراسة البيئة باهتمام المفكرين والباحثين والدراسين واحتلت القضايا البيئية أهمية بالغة على كافة المستويات الدولية والإقليمية والمحلية ،اذ تعد المشكلات البيئية خطرا على الدول والتي كانت نتاج تطور الحياة الإنسانية والتقدم التكنولوجي والعلمي فاصبح لزاما عليها المحافظة على البيئة وحمايتها لتحقيق التنمية المستدامة بجميع ابعادها حيث سنتناول في هذا المبحث:

المطلب الأول : مفهوم البيئة _انواعها _ واهم مكوناتها

المطلب الثاني : مفهوم التلوث البيئي _ انواعه _ أسبابه

المطلب الثالث : مفهوم حماية البيئة _مجالاتها _مصادرها

المطلب الرابع : مبادئ حماية البيئة

المطلب الاول :مفهوم البيئة ، انواعها،واهم مكوناتها

تعتبر البيئة من المفاهيم المهمة في العديد من المجالات خاصة في المجال الاقتصادي والصناعي ، وهذا نتيجة للمخاطر الكبيرة التي تواجهها البيئة من جراء الانشطة الصناعية الملوثة ، والتي تشكل تهديدا حقيقيا على الحياة البشرية حاضرا ومستقبلا .

اولا :مفاهيم متعلقة بالبيئة

1_تعريف البيئة لغة

ليس هناك تعريف محددا جامعا للبيئة يحدد نطاقاتها المتعددة ، نتيجة اختلاف عوامل التأثير و التأثر ، وعليه هناك اختلاف في التعارف اللغوية للبيئة نوضحه كالآتي :

أ/تعريف البيئة في اللغة العربية : هي حالة الاستقرار والنزول ، فيقول تبوأ مكانا أو منزلة ، بمعنى حل ونزل وأقام[1] ، ومن ذلك قول الله تعالى في القرآن الكريم :" وكذلك مكنا ليوسف في الأرض يتبوأ منها حيث يشاء..."[2] ، وقوله تعالى أيضا : " والذين تبوءو الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ..."[3]. ومنه فإن البيئة لغة هي النزول والحلول في المكان ، ويمكن أن تطلق مجازا على المكان الذي يتخذه الإنسان مستقرا لنزوله وحلوله ، أي على المنزل ، الموطن ، الموضع الذي يرجع إليه الإنسان فيتخذ فيه منزله وعيشه .[4]

كما عرفت البيئة في الدراسات العلمية المعاصرة بمفاهيم عديدة بصورة تتميز بخصوصية الكيان الخاص ، فرحم الأم يمثل بيئة الإنسان الأولى ، والبيت بيئة والمدرسة بيئة ، والحي بيئة ، ويمكن النظر إلى البيئة من خلال النشاطات البشرية المختلفة ، كالبيئة الزراعية ، والبيئة الصناعية ، والبيئة المائية ، البيئة الثقافية ، والبيئة الاجتماعية ...الخ[5]

ب– تعريف البيئة في اللغة الفرنسية : لم تعرف المعاجم الفرنسية كلمة «L'environnement » إلا بعد عام 1972 إذ عقد مؤتمر استوكهولم لتنمية الموارد البشرية الذي نبه فيه لأول مرة لخطر التلوث المحدق بالبيئة ، وادخل ضمن

[1] د/ عارف صالح مخلف ، الإدارة البيئية (الحماية الإدارية للبيئة) ، عمان ،الأردن، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2007 ، ص 30

[2] سورة يوسف ، الآية 56 .

[3] سورة الحشر ، الآية 9 .

[4] د/ أحمد لكحل، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة ، الجزائر ، دار هومة ، 2014 ، ص 15 .

[5] د/ إسماعيل نجم الدين زنكنه ، القانون الإداري البيئي ، بيروت ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الأولى، 2012، ص 26.

مفردات معجم اللغة الفرنسية Le grand Larousse عام 1972 ، ويراد به مجموعة العناصر الطبيعية والصناعية اللازمة لحياة الإنسان[1].

ج/ تعريف البيئة في اللغة الإنجليزية : ويراد بكلمة «Environment » الظروف والأشياء المحيطة بالإنسان والمؤثرة في نمو وتطور الحياة ، كما يستخدم للتعبير عن حالة الهواء والماء والأرض والنبات والحيوان والظروف المحيطة بالإنسان كافة . كما يدل على الوسط أو المحيط أو المكان الذي يحيط بالشخص ويؤثر في مشاعره و أخلاقه وأفكاره[2]

2_تعريف البيئة اصطلاحا

إن أول من استخدم المعنى الاصطلاحي للبيئة هو العالم الألماني "إرنست هايكل" في سنة 1866 ، إذ توصل إلى ذلك المعنى باستخدام مصطلح « Ecology » وهو عبارة عن دمج كلمتين يونانيتين ، الأولى "Oikos" والتي تعني المسكن والثانية " Logos" ومعناها العلم ، وعرفه بأنه العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه .

وتبرز البيئة اصطلاحا لاسيما في المجالات التالية :

أ/ البيئة في العلوم الطبيعية : ظهر اهتمام كبير بتحديد المعنى الاصطلاحي للبيئة في مجال العلوم الحيوية والطبيعية ، بحيث اتفق العلماء على أنها تشمل مفهومين متكاملين ،

المفهوم الأول البيئة الحيوية وهي كل ما يختص بحياة الإنسان نفسه من تكاثر ووراثة ، كما يشمل علاقة الإنسان بالمخلوقات الحية الحيوانية والنباتية التي يعيش معها.

والمفهوم الثاني البيئة الطبيعية: وتشمل موارد المياه ، الفضلات والتخلص منها ، الحشرات ، تربة الأرض والمساكن ، الجو ونقاوته أو تلوثه ، والطقس وغير ذلك من الخصائص الطبيعية للوسط .

ب/ البيئة في العلوم الإنسانية : البيئة الإنسانية تشتمل على البيئة المشيدة أو المستحدثة ، كبيئة السكن ، بيئة العمل ، أي مجموع التركيبات للمجتمع الإنساني بين البيئة الطبيعية والبيئة المشيدة ، وما يعرف بالبيئة الإنسانية ، وتأثير كل منهما في الآخر ومدى إمكانية التوافق بينهما[3].

[1] د/ عارف صالح مخلف ، نفس المرجع ، ص 31 .

[2] د/ عارف صالح مخلف ، المرجع السابق ، ص 31 . وكذا د/ أحمد لحكل ، المرجع السابق ، ص 16 .

[3] د/ أحمد لحكل ، نفس المرجع ، ص 20 .

ج/ البيئة في الفقة الإسلامي : يقدم الإسلام الكثير من التعاليم والأحكام البيئية ، وكثيرا من القيم والتوجيهات الأخلاقية ، والأفكار الخلاقة في مجال حماية البيئة ومسؤولية المحافظة على توازن عناصرها وتنميتها[1]. فقد سبق الإسلام في تشريعاته المواثيق الحديثة المنظمة للنظام البيئي ، وحمايته من التلوث والفساد ، وقد التزم المنهج الإسلامي في هذا الميدان بمبدأين أساسيين يحددان مسؤولية الإنسان اتجاه البيئة التي يعيش فيها ، وهو درء المفاسد حتى لا تقع بالبلاد والعباد وتسبب الأذى للفرد والمجتمع والبيئة ، وبذل كل الجهود التي من شأنها تحقيق الخير للبيئة .

ومن أهم ما يميز المنهج الإسلامي في مجال حماية البيئة هو الأمر بالتوسط والاعتدال ، والنهي عن الإسراف والتبذير نظرا لمحدودية الموارد ، وفقدان هذا المبدأ يعد من أهم عوامل الخلل والاضطراب في منظومة التوازن البيئي المحكم ، الذي لطالما أكد الإسلام على مراعاته بين مكونات الطبيعة ، لأن هذا التوازن يضمن المحافظة على الحياة واستمرارها ، والإخلال به يقود إلى تدهور نوعية الحياة [2].

ثانيا :أنواع البيئة

إن تعدد أنواع البيئة واختلافها راجع إلى تنوعها ومن بين هذه الأنواع نذكر:

1_ البيئة الطبيعية

تحتوي على أربعة مجالات أو أنظمة ترتبط وتتفاعل مع بعضها البعض تتمثل هذه الأنظمة في:

- ✓ **الغلاف الأرضي** :ويشمل الطبقة العليا وجو الأرض
- ✓ **الغلاف المائي**:ويشمل البحار والبحيرات العذبة والمالحة والمياه الجوفية والينابيع
- ✓ **الغلاف الغازي الهوائي**:الذي تنقسم دورة الهواء فيه إلى قسمين رئيسيين هما النظام الأفقي والسطحي
- ✓ **المجال الحيوي**:ويشمل كافة الكائنات الحية من حيوان ونبات التي يتعايش معها الإنسان من خلال تفاعل تلك الأنظمة مع بعضها البعض،كما تتميز البيئة الطبيعية كذلك بتفاعلاتها المختلفة ،وأنظمتها المتعددة ،ويمك للإنسان التحكم فيها ولكن بتكاليف تعكس على طبيعتها .

[1] د/ عبد الناصر زياد هياجنة ، القانون البيئي (النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية) ، الأردن ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2012 ، ص 255

[2] د/ أحمد لحكل ، نفس المرجع ، ص 20 وما بعدها. وكذا د/ عبد الناصر زياد هياجنة ، نفس المرجع ، ص 256

2_ البيئة الاجتماعية:(المادية منها وغير المادية)،ولا يمكن التحدث عن البيئة الاجتماعية دون التطرق إلى الايكولوجية الإنسانية ،باعتبارها تلك التغيرات التي تحدث في توزيع السكان والنظم فهي تتعدل وفق نشاطات الإنسان وما يبذله من جهود في السيطرة على المناطق الصحراوية وأراضي والغابات و غيرها[1].

ثالثا :مكونات البيئة

من خلال ماسبق يمكن تقسيم البيئة إلى ثلاث أنظمة رئيسية هي:

1_ النظام البيولوجي :

وهو المحيط الذي يتضمن الخير الذي توجد فيه الحياة ،ويضم مختلف الكائنات الحية وغير حية وهي في تفاعل مستمر من اجل تحقيق التوازنات البيئية ،وفي حالة حدوث اضطرابات في هذا النظام تنشأ عدة مشاكل بيئية أخطرها التلوث.

2_النظام التقني:

وهو النظام المصنوع من قبل الإنسان، والذي يساعده في إدارة شؤون الحياة مثل:المدن والمناطق الصناعية،وهو يشمل كما هو مبتكر لخدمة الإنسان .

3_النظام الاجتماعي:

ويشمل مختلف المؤسسات التي أحدثها الإنسان خدمة لمصالحه ،ويرتبط أيضا بكل العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين مختلف الطبقات الاجتماعية وهذه الأنظمة في تفاعل مستمر خدمة الإنسان ومختلف نشاطاته [2]، والشكل الموالي يوضح ذلك:

[1] حسين عبد الحميد احمد رشوان ، مشكلات المدينة –دراسات علم الاجتماع الحضري ، المكتب العلمي للنشر والتوزيع ، الاسكندرية،1997،ص28

[2] التقييم الاقتصادي الاثار والسياسات البيئة ،دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2014،اطروحة دكتوراة كلية العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة ،سنة2017

شكل رقم (01-01): البيئة ومكوناتها

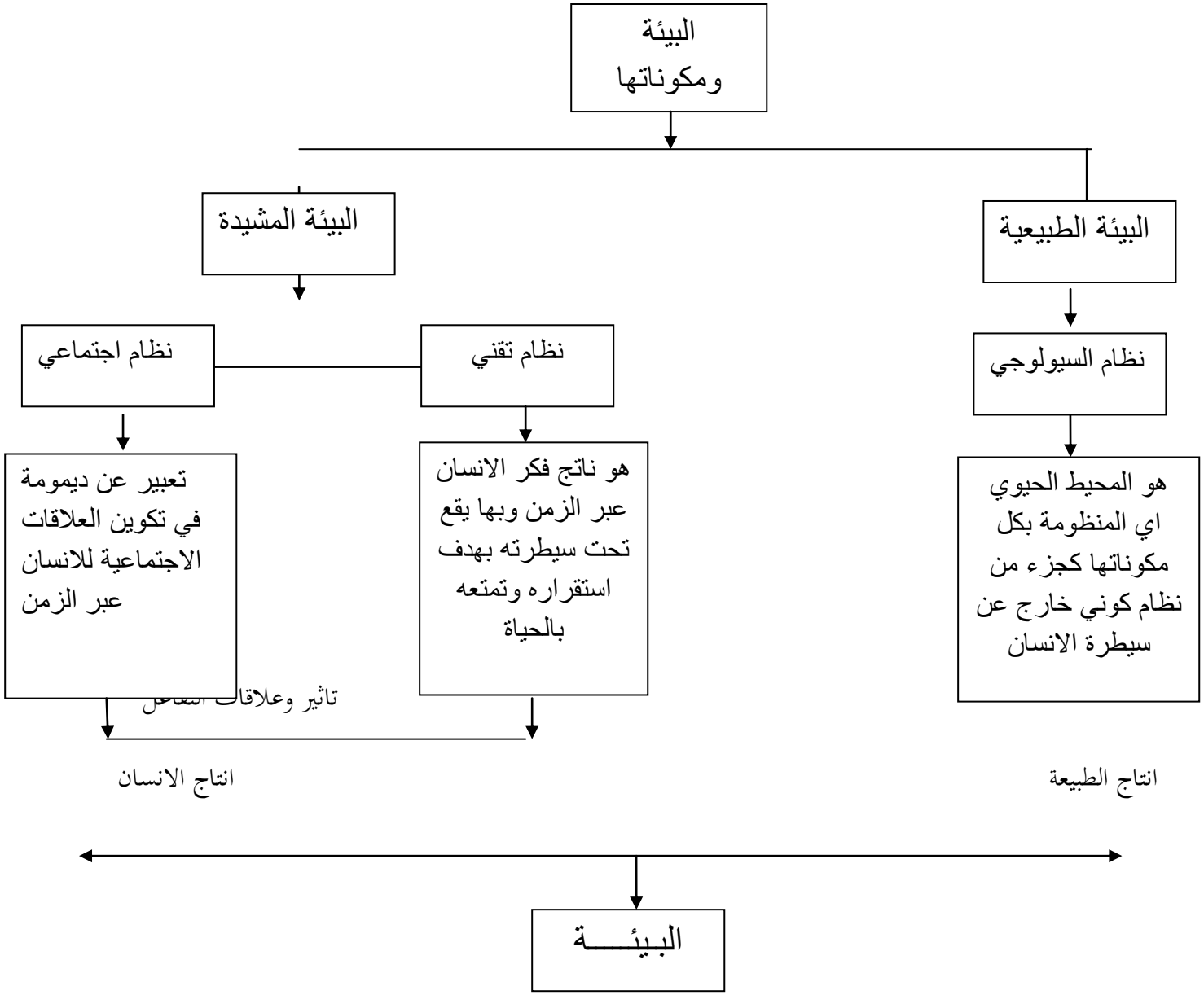

المصدر: كامل البشير كتاني ،الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية ،دار الصفاء، الاردن،

المطلب الثاني: التلوث البيئي –أنواعه–أسبابه

لقد أصبح التلوث في هذا العصر أشد خطورة في أبعاده المؤثرة،ولقد كان في مقدمة الأسباب للتلوث التقدم التكنولوجي والصناعي الإنسان،خصوصا في البلدان المتقدمة ،مما يسبب إختلال مكونات النظام البيئي،بوجود مواد ....نظام الطبيعة،وما تحتويه من كائنات حية وغير حية.

أولا :تعريف الثلوت البيئي

لغة : التلوث في اللغة يراد به التلطيخ والخلط ، إذ يقال لوث ثيابه بالطين بمعنى لطخها، ويقال لوث الماء بمعنى كدره، وتدل أيضا عل الفساد والنجس، وفعلها لوث الشيء تلويثا دنسه، ويستخدم مصطلح pollution في اللغة الفرنسية والانجليزية ويراد به الاسم من التلوث أو حدوث التلوث، كتلوث الماء بإضافة مواد ضارة أو تلوث الهواء والتلوث بالضوضاء

اصطلاحا :لقد تعددت التعاريف الخاصة بظاهرة التلوث وفي هذا الإطار يمكن ذكر أهم هذه التعريفات فيما يلي:

أ–عرفه العالم البيئي odum بأنه "أي تغير فيزيائي أو كيميائي أو بيولوجي مميز، ويؤدي إلى تأثير ضار على الهواء أو الماء أو الأرض أو يضر بصحة الإنسان والكائنات الحية الأخرى ،وكذلك يؤدي إلى الأضرار بالعملية الإنتاجية كنتيجة للتأثير على حالة الموارد المتجددة"[1]

ب–كما حدد مؤتمر استكهولم الذي عقد عام 1972المقصود من التلوث على أنه تدخل الأنشطة الإنسانية في موارد وطاقات البيئة، بحيث تعرض تلك الموارد والطاقات صحة الإنسان أو رفاهيته أو مصادر الطبيعة للخطر ،أو تجعلها في وضع يحتمل معه تعرضها للخطر بشكل مباشر أو غيرها مباشر ،فتلوث البيئة إذا هو تغير غير مرغوب في الخصائص الفيزيائية أو الكيميائية أو الإحيائية للبيئة الطبيعة ينشأ أساسا من النشاط البشري ،وبالرغم من التلوث الطبيعي الذي أحدثته البراكين والزلازل غير ألاف السنين ،فقد ظلت البيئة قادرة على التكيف والاستمرار،غير أن التلوث الحادث بسبب البشر لم تستطع البيئة أن تتعامل معه أو تتكيف بنفس القدرة والكفاءة[2].

[1] علي طيوب ، مساهمة التكاليف البيئية في تحسين الاداء البيئي للمؤسسة الصناعية ،دراسة استطلاعية لمجموعة من المؤسسات الصناعية الجزائرية ،مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة المسيلة 2016،صص14،15

[2] بن ماضي قمير ،دور السياسات البيئية في الحد من اثار التلوث البيئي لتحقيق التنمية المستدامة ،دراسة حالة الجزائر ، مدكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ،سطيف 2012،ص20

ج-ويعرف قاموس ويشير مصطلح التلوث بأنه "حالة من عدم النقاء أو عدم النظافة أو أنها كل عملية تنتج مثل هذه الحالة".

فمصطلح عدم النقاء أو عدم النظافة تشير إلى وجود عوامل أضافها المجتمع الإنساني إلى البيئة بالدرجة التي تهدد حياتهم، بل مختلف الكائنات الحية التي تشاركهم العيش في نفس النسق الايكولوجي ،ومن هذا المنطق يصبح التلوث ظاهرة من صنع الإنسان غير أن إنكارنا لحقيقة وجود بعض العوامل التي توجد في البيئة يمكن أن تكون بذاتها ملوثات دون أن تتدخل في إيجادها أو تغيرها بيد الإنسان[1].

د-بينما عرف البنك الدولي التلوث بأنه:إضافة مادة غريبة إلى الهواء أو الماء أو الغلاف الأرضي، في شكل كمي تؤدي إلى أثار ضارة على نوعية الموارد وعدم ملازمتها لاستخدامات معينة أو محددة)[2].

هـ-كما يعرف التلوث البيئي أيضا بأنه:التعبير الذي يحدث في المميزات الطبيعية للعناصر المكونة للبيئة أين يعيش الكائن البشري سواء كان الماء، الهواء، أو التربة.[3]

وخسائر الناتجة عن سوء إستعمال هذه العناصر إذا أضفنا لها مواد غير مناسبة ،والتلوث قد يكون بيولوجيا أو كيميائيا أو حتى بسبب القمامة أو النفايات الضارة.

ثانيا : انواع التلوث

يتنوع التلوث الذي يسيب البيئة إلى عدة أنواع يمكن ان تكون متداخلة وذلك بحسب نظرتنا إليه:

1- بالنظرإلى طبيعة التلوث :في هذا الاطار يمكن ان نميز تلاثة انواع، تلوث هوائي وتلوث مائي وتلوث الأرضي.

فالتلوث الهوائي يعتبر اكثر أشكال التلوث البيئي انتشارا نظرا لسهولة انتقاله وانتشاره من منطقة إلى أخرى بفترة زمنية وجيزة نسبيا ويؤثر هذا النوع من التلوث على الإنسان والحيوان والنبات تأثيرا مباشرا يخلف أثارا بيئية وصحية وإقتصادية واضحة متمثلة في التأثير على صحة الإنسان انخفاض كفاءته الانتاجية كما انا التأثير ينتقل إلى الحيوانات ويصيبها بالأمراض المختلفة يقلل من قيمتها الاقتصادية ، اجأما التلوث المائي هو التغيير في طبيعته وخواصه وفي مصادره الطبيعية المختلفة ،حيث يصبح غير صالح للكائنات الحية التي يعتمد عليه في استمرار بقائها، في حين ان التلوث الأرضي هو

[1] بوزغاية باية ،البيئة والتنمية بمدينة بسكرة ، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة منشوري قسنطينة،2008،ص52

[2] محمد صالح الشيخ ، الاثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل حماية منها ، الطبعة الاولى ، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية2002،ص49

[3] حسونة عبد الغني ، الحماية القانونية للبيئة في اطار التنمية المستدامة ،اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2013،ص17

التلوث الذي يصيب الغلاف الصخري والقشرة العلوية للكرة الأرضية ويعتبر الحلقة الأولى والأساسية من حلقات النظام الإيكولوجي وتعتبر اساس الحياة وسر ديمومتها[1].

2_ بالنظر الى مصدر التلوث : و ينقسم الى تلوث طبيعي و تلوث إصطناعي و الذي يقسم بدوره الى تلوث صادر عن أنشطة زراعية و تلوث صادر عن أنشطة صناعية وتلوث صادر عن أنشطة خدمية و ترويجية .

أ_ التلوث الطبيعي : وهو التلوث الذي يعد من المظاهر الطبيعية التي تحدث بين الفينة و الأخرى كالزلازل و البراكين و الصواعق وغيرها ، كما تسهم بعض الظواهر المناخية كالرياح و الأمطار في إحداث بعض صور التلوث البيئي

ب_ التلوث الإصطناعي : يعرف التلوث الإصطناعي على أنه التأثير العكسي على نوعية البيئة و الذي تسببه عمليات الإنتاج الصناعي و مؤسسات المعالجة الصناعية .

وتقسم الأنشطة الملوثة للبيئة إلى :

_ أنشطة صناعية .

_ أنشطة زراعية .

_ أنشطة خدمية و ترويجية .

***الأنشطة الصناعية** : لعل الأنشطة الصناعية هي الأكثر شيوعا بتسببها في التلوث جراء المخلفات و النفايات سواء الصلبة أو السائلة أو الغازية التي تطرحها في البيئة فتؤثر في سميتها بتدهور البيئة و إلحاق الضرر بالمواد الطبيعية التي تؤثر في تكوينها و تركيبها و تحولها إلى موارد ضارة كتصريف الفضلات السائلة الصناعية التي تحتوي على نسب كبيرة من المواد الثقيلة إلي الأنهار دون معالجة فتؤدي إلي تلوث المياه .

***الأنشطة الزراعية** : الاستعمال المفرط و الخاطئ للمبيدلت بأنواعها سبب المشكلة البيئية فجمع و تسرب مياه الري إلى المياه الجوفية و السطحية المحملة بالمواد الضارة العضوية و غير العضوية أدى ذلك إلى تلوثها و إطلاق هذه المواد بفعل الحرارة و ضوء غازات تضر بالغلاف الجوي علاوة على ذلك تقتل هذه المواد الكائنات الحية الدقيقة النافعة في التربة مسببة خللا في التوازن الطبيعي

***الأنشطة الخدمية والترويجية**:يعد التلوث السكاني والحضري أحد أهم الملوثات الناجمة عن النفايات والفضلات المنزلية مثل مياه الصرف الصحي والمياه الثقيلة والنفايات الصلبة[2].

[1] حسونة عبد الغني ،الحماية القانونية في اطار التنمية المستدامة ، اطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ، الحقوق تخصص قانون اعمال جامعة خيضر بسكرة 2013/2012،ص12

[2] ربيعة بوسكار ، مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي ، اطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية ، جامعةخيضر ، بسكرة 2016/2015،ص22

3_التلوث بالنظر إلى نطاقه الجغرافي :وتميز نوعين من التلوث هما:

أ_ التلوث المحلي :وهو تلوث ينحصر في مكان معين دون آخر، ولاتمتد آثاره خارج هذا الإطار، وقد ينتج عن أعمال الإنسان كما قد يكون لأسباب طبيعية كالبراكين والعواصف التي تضر مكانا دون باقي الأماكن.

ب_ التلوث بعيد المدى : عرفته اتفاقية جنيف لسنة 1979بشأن التلوث بعيد المدى بأنه "التلوث الذي يكون مصدره العضوي موجود كليا او جزئيا في منطقة تخضع للاختصاص الوطني لدولة ما ويحدث آثاره الضارة في منطقة تخضع للاختصاص الوطني لدول أخرى[1].

4_التلوث بالنظر لأثاره على البيئة:وينقسم التلوث وفقا لأثاره على البيئة إلى ثلاثةأصناف هي:

أ_ التلوث المعقول(المقبول) :هو درجة من درجات التلوث التي لايتأثر بها توازن النظام الإيكولوجي ، ولا يكون مصحوبا بأية أخطار أو مشاكل بيئية رئيسية . وهوموجود في أغلب المناطق ولا تكاد تخلو منطقة من مناطق العالم منه.

ب_ التلوث الخطر :وتعاني منه العديد من الدول الصناعية لأنه ينتج من النشاط الصناعي ونشاط التعدين ، وتعتبر هذه المرحلة من مراحل المتقدمة حيث أن كمية ونوعية الملوثات تتعدى الحد الإيكولوجي الحرج والذي يبدأ معه التأثير السلبي على العناصر البيئية والطبيعية والبشرية، وتتطلب هذه المرحبة إجراءات سريعة للحد من التأثيرات السلبية ،ويتم ذلك عن طريق معالجة التلوث الصناعي باستخدام وسائل تكنولوجية حديثة كإنشاء وحدات معالجة كفيلة بتخفيض نسبة الملوثات لتصل إلى الحد المسموح به دوليا، أو عن طريق سن القوانين وتشريعات تفرض من خلالها ضرائب على المصانع التي تساهم في زيادة نسبة التلوث.

ج_ التلوث المدمر: يمثل هذا النوع المرحلة التي ينهار فيها النظام الإيكولوجي ويصبح غير قادر على العطاء نظرا لاختلال مستوى التوازن بشكل جذري، ولعل حادثة تشرنوبيل التي وقعت في المعاملات النووية في أوكرانيا عام 1986م خير مثال على التلوث المدمر، ويحتاج النظام الإيكولوجي في هذه الحالة إلى سنوات طويلة لإعادة إتزانه بواسطة تدخل العنصر البشري وبتكلفة اقتصاديه عالية[2].

5_**التلوث حسب طبيعته**: حيث يقسم إلى تلوث بيولوجي وتلوث إشعاعي وتلوث كيميائي

أ_التلوث البيولوجي :يعرف على انه التلوث الناتج عن الأحياء التي إذا ما وجدت في مكان وزمان غير مناسب اي بنسبة تزيد عن الحد الطبيعي تسبب أضرارا للإنسان والنبات والحيوان.

[1]علي طيوب ، مساهمة التكاليف البيئية في تحسين الاداء البيئي للمؤسسة الصناعية مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص الادارة البيئية في منظمات الاعمال جامعة محمد بوضياف ، المسيلة سنة 2016/2015،ص18

[2]علي طيوب ، مرجع سابق، ص17 ص

تعد الملوثات والبيولوجية بما تحويه من فطريات وبكتيريا وطحالب وطفيليات من أقدم الملوثات على وجه الأرض أي منذ 2000مليون سنة، وللأحياء الدقيقة القدرة على إحداث الأمراض من خلال إنتاجها المواد السامة التي تدخل الى الجسم الحي وتؤدي به اضطرابات معينة قد تنهي حياته وأبسط مثال على ذلك استخدامها في الحروب البيولوجية والجرثومية.

ب_ التلوث الكيميائية: توجد المركبات البيئية بأعداد هائلة ، ويعد الوصول الى تركيبات جديدة وأنواع أخرى كثيرة أمرا يسيرا. وباستمرار البحث والتقدم العلمي في مجال الكيمياء العضوية وغير العضوية يمكن تحقيق ذلك ويقال أنه تم تركيب حوالي 10 ملايين مركب كيماوي فانطلقت هذه المواد إما بطريقة مباشرة أو نتيجة الاستخدامات البشرية لهذه المبيدات والمنظفات والمذيبات والأسمدة وما الى ذلك، أو بطريقة مباشرة كنفايات منتجات الأنشطة البرية كالتعدين واحتراق الوقود والعمليات الصناعية. ومن الصناعات التي تسبب الملوثات الكيميائية ما يلي:

_**صناعة الأدوية** :تتركب الأدوية في معظمها من مواد كيميائية وهي إذ تقتل الفيروسات والحيويات الفتاكة والبكتيريات وتخفف الآلام تشفي من بعض الامراض فإنها بالمقابل تؤثر سلبا على الاعضاء السليمة في الجسم فهي بالتالي ملوثة ، وقد تتسبب آثارها الجانبية في أمراض جديدة.

_**الصناعات الغذائية** :(تحتوي على مكونات تندرج في غذاء الانسان النباتي والحيواني، وهي على نوعين عضوية وكيميائية).

***ملوثات عضوية** :كالتيفوئيد والبكتيريا ، الكوليرا وبعض الديدان والحشرات .

***ملوثات كيميائية** :(وهي الأشد خطرا منتشرة على نطاق واسع بحيث تطال البشرية جمعاء ومنها المبيدات الحشرية، الاسمدة الكيماوية، المضادات الحيوية، العلائق، الهرمونات، المعادن من رصاص وزئبق، زرنيح وقصدير ، وتلوث نفطي وملوثات أخرى كالنفايات السامة، القمامة البشرية والنفايات البلاستيكية ، ومياه الصرف الصحي والملوثات الغازية) . كل هذه الملوثات الكيماوية إذا تعرض لها الإنسان بشكل مباشر فهي قد تؤدي الى عواقب وخيمة وأخطار كبيرة على صحته وحياته.

ج_ التلوث الاشعاعي :وهو عبارة عن التلوث الناجم عن الاشعاعات الذرية والنووية وهي الملوثات الأشد خطورة لأنها تفتك بالجماد والحياة على حد السواء، وقد قال أحد العلماء في تصريح أدلى به عام 1992 إن إطلاق صاروخ واحد في الفضاء الكوني يدمر مليون طن الأوزون.

وترجع خطورة النفايات السامة المشعة الى اتصافها بخاصيتين أساسيتين هما :

*أنها لا تحلل أو تحلل ببطئي شديد ، وعليه فإنها تؤدي بالكائن الحي الى الموت البطيء.

*يأتي التلوث الاشعاعي عن كل الصناعات التي تقوم على الطاقة الاشعاعية حتى جهاز التصوير بالأشعة السينية، هذا عدا التلوث الناجم عن شاشات أجهزة التلفزيون والإعلام الآلي وأجهزة التحكم عن بعدو تأثير الأجهزة التي تعمل بأشعة الليزر[1]

ثالثا: أسباب التلوث

الأسباب الإقتصادية :تتمتل في تمركز الصناعات وغياب التخطيط العمراني السليم، فالكثير من الصناعات تنفث كما هائلا من الملوثات في البيئة الموجودة فيها حيث تؤدي الصناعات البيئية الحضرية جزئيا من خلال استهلاك الطاقة ، تلوث الغلاف الجوي، والمياه نتيجة للمواد الكيماوية والسامة التي تستخدمها بالإضافة إلى :

-مخالفة الكثير من المصانع للشروط الصحية البيئية، وعدم اتخاذها إجراءات وقائية لازمة لتجنب الأخطار التلوثية المحتملة، في ظل غياب الرقابة البيئية؛

-وجود المصانع التي تنشط بشكل مخالف للشروط البيئية، تخلف منتجاتها تلويثا متزايدا أثناء التصنيع خاصة الصناعات القذرة؛

-الاستخدام الضخم لمصادر الطاقة الملوثة، حيث تتنوع وتختلف أحجامها جراء احتراق الوقود الحضري والكتلة الحيوية تبعا للوقود المستعمل ؛

-إغفال التشريعات الحامية للبيئة وغياب الرقابة البيئية الحادة :فعلى المستوى العالمي يعقد مؤتمر العلمي الأول للبيئة الذي أصدر الإعلان العالمي للبيئة ووضع الكثير من التوصيات الخاصة بها في يونيو1972 ستوكهولم بالسويد الذي شهد إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة كهيئة أوكلت لها مهمة تقديم الاستشارات العلمية المتعلقة بالتدهور البيئي[2]

المطلب الثالث: مفهوم حماية البيئة -مجالاتها -مصادرها.

إن حماية البيئة اليوم مطلب أساسي سواء على المستوى المحلي أو على الوطني أوحتى العالمي ، لذا كان لا بد من إتخاذ كل الإجراءات لتحقيق ذلك.

اولا: مفهوم حماية البيئة

تعد تعاريف حول حماية البيئة كل حسب وجهة نظره واختصاصه العلمي فيرى البعض بأن:

حماية البيئة هي فلسفة واسعة وحركة إجتماعية ظهرت بشكل واسع إزاء المخاوف التي تتعرض لها بيئة كوكب الأرض من تلوث وتغيرات مناخية خطيرة وغيرها من المشاكل البيئية المعروفة، وتسعى الى التأثير على العملية السياسية من خلال

[1] ربيعة بوسكار ،مرجع سابق ،ص25،ص26،ص27

[2] ميادة قيلان ، اهمية المراجعة البيئة في تقييم الاداء البيئي كمطلب لتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي العلوم المالية والمحاسبة ، تخصص محاسبة وتدقيق جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي سنة 2019/2018، ص08

الضغط والنشاط والتعليم من أجل حماية الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية، والحركة البيئية تتمحور حول البيئة الصحة وحقوق الإنسان.

وتعني حماية البيئة اقتصاديا بأنها : المحافظة على مكوناتها وخواصها وتوازنها الطبيعي ومنع التلوث أو الإقلال منه أو مكافحته ، والحفاظ على الموارد الطبيعية وترشيد استهلاكها وإستغلالها وحماية الكائنات الحية التي تعيش فيها. [1]

البيئة في الحقيقة هي موطن كل إنسان،وهي المكان المناسب لعيشه واستقراره واستمراره وهو في تفاعل دائم معها، ولذا يجب عليه أن يحافظ على هذا الوسط من أي تلوث، أو أي ضرر قد يلحق بها من جراء النشاطات الصناعية والزراعية التي هي مصادر رئيسية لتلويث البيئة، وعلى هذا الأساس فإن حماية البيئة تتطلب أمرين هامين هما:

-فهم البيئة صحيحا، بكل عناصرها ومقوماتها وتفاعلاتها المتبادلة.

-العمل الجماعي الجاد من أجل حماية البيئة ،وضمانة استمرارها كموطن مقبول للحياة. [2]

ثانيا :مجالات حماية البيئة

تشمل الأرض ما عليها وما حولها من ماء وهواء ، وما ينمو على سطحها من نبات وحيوان وغيرها، كما يقع ضمن نطاق البيئة الطبيعية :التربة والمعادن ومصادر الطاقة والأحياءة(بما فيها الإنسان)بكافة صورها،وهذه جميعا تمثل الموارد التي اتاحها الله للانسان ويحصل منها على مقومات حياته ويلبي منها حاجاته المتزايدة،وتشمل ثلاث مجالات هي :

1- البيئة الهوائية

يعد الهواء أثمن عناصر البيئة وسر الحياة، ولايمكن الإستغناء عنه إطلاقا ويمثل الغلاف الجوي المحيط بالأرض ويسمى علميا بالغلاف الغازي، إذ يتكون من غازات أساسية لديمومة حياة الكائنات الحية ، وكل تغيير يطرأعلى مكوناته يؤدي إلى نتائج سلبية تؤثر على حياة الكائنات الحية .

2- البيئة المائية :

تلعب البحار والمحيطات دورا هاما في حياةالإنسان، فهي تغطي أكثر من 80٪من سطح الأرض وبالتالي فهي تسهم بنصيب وافر في المحافظة على التوازن البيولوجي للكرة الأرضية، يضاف إلى ذلك أن البحار والمحيطات تتمتع بأهمية إقتصادية كبرى للإنسان، فهي مصدرا لغدائه،ومصدرا للطاقة وموردا للمياه العذبة ومصدرا للعديد من الثروات المعدنية والنباتية المختلفة، وسبيلا للنقل والمواصلات ومجالا للترفيه والسياحة...الخ.

3- البيئة الأرضية:

التربة هي مورد فعال يزود النباتات بالحياة، وهي مكونة من خليط ذو أحجام مختلفة من جسيمات معدنية، ومواد عضوية وأنواع متعددة من الكائنات الحية، وبالتالي فإن للتربة خصائص بيولوجية وكيميائية وفيزيائية بعضها ديناميكي يمكنه التغيير حسب طرق التعامل مع التربة، والتربة لها العديد من الخدمات والوظائف المهمة، فهي تدعم نمو وتنوع

[1] ربيعة بوسكار ، مرجع سابق ص79

[2] عريوة نصير دور استراتيجيات الحد من التلوث الصناعي في تحقيق التنمية الصناعية المستدامة ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل الماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص ادارة الاعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة جامعة فرحات عباس سطيف سنة 2011/2010 ص10

النبات والحيوان من خلال تقديم البيئة البيولوجية والكيميائية والفزيائية الضرورية لتبادل كل من الماء والمواد المعدنية والطاقة والهواء.[1]

ثالثا :مصادر حماية البيئة:

لقانون حماية البيئة مصادر يستقي منها قواعده، والمصدر هو الطريق الذي تأتي منه القاعدة القانونية ويتفق قانون حماية البيئة مع غيرها من فروع القانون في بعض المصادر، وتتمتل فيما يلي:

1_ المصادر الدولية:

خرج من عباءة القانون الدولي العام المعاصر مجموعة عديدة من الفروع الجديدة رأسها القانون الدولي للبيئة الذي يستنبط أحكامه من الإتفاقيات الدولية أولا والعرف الدولي ثانيا والمبادئ القانونية العامة ثالثا:

❖ **الاتفاقيات الدولية:**

لقد شهد العالم عددا كبيرا من الاتفاقيات الدولية التي وضعت التنظيم القانوني للكثير من المشكلات الدولية المعاصرة، وتعد الاتفاقيات الدولية المصدر الرئيسي الأول لاسيما وأنها مصدرمكتوب لا خلاف فيه وانها أبرمت تحت رعاية المنظمات الدولية ذات الإمكانيات الفنية والمالية والتي تستطيع تقديم عون حقيقي في مجال إعمال قواعد البيئة، وهناك ما يزيد على 250عمل قانوني في مجال القانوني الدولي للبيئة ما بين معاهدات واتفاقيات وإعلانات وأحكام دولية، وفي القانون الدولي البيئي تعد المعاهدات الدولية أهم مصادر هذا القانون، وبصورة خاصة المعاهدات الشارعة التي تقوم بوضع قواعد عامة محددة وملزمة، يضاف إلى المعاهدات الشارعة البروتوكولات التي تساهم في حماية البيئة، وتتنوع الإتفاقيات بتنوع مجالات البيئة، سواء كانت برية أو بحرية أو هوائية

❖ **العرف الدولي:**

إن قواعد القانون الدولي العرفي في مجال حماية البيئة هي مراحل تطورها الأولى، ومع ذلك فإنه لا يمكن إهمالها بل يمكن اعتبارها بمثابة قانون دل عليه تواتر الإستعمال رغم انقضاء زمن قصير على ولادتها...

لقد أصبح من الثابت أن العديد من القواعد العرفية انبثقت أو تنبتق من خلال الممارسة الوطنية، كذلك أكدت لجنة القانون الدولي بأن تكرار الأعراف ذاتها في عدد كبير من الاتفاقيات الدولية يمكن اعتباره بمثابة ولادة قاعدة عرفية جديدة ، وبصفة عامة ينقسم العرف الى عرف عالمي يطبق عل كل دول المجتمع الدولي ، وعرف محلي أو إقليمي يطبق على عدد معين من الدول تجمعهم خاصية ، واذا كان العرف العالمي يمتد ليشمل كل دول المجتمع الدوليفإنه لا يشترط على الرغم من ذلك مشاركة كل هذه الدول.

❖ **المبادئ القانونية العامة :**

[1] بلخير انتصار،الاطار المفاهيمي لحماية البيئة ، ملتقى اليات حماية البيئة ،2017/12/30،ص12-13

هي عبارة عن مجموعة الأحكام والقواعد القانونية التي تقوم عليها ، وتعترف بها النظم القانونية الداخلية لدول أعضاء المجتمع الدولي، ومن المبادئ التي نجدها في قانون حماية البيئة مبدأ التمييز ، ومبدإ التعاون والتضامن الدولي، مبدأ الملوث الدافع.

ومع أن البعض يعتبر مبادئ القانون العامة مصدرا هامشيا في مجال القانون الدولي للبيئة، إلا أنه يمكن تثبيت عدد من المبادئ التي أصبحت راسخة في هذا المجال ومنها مبدأ منع إلحاق الضرر ومبدأ تقديم التعويضات عن الضرر البيئي ومبدأ ضمان بقاء للأصناف المعرضة للإنقراض وكذلك مبادئ الإجراء الوقائي والتنمية المستديمة ،وأخيرا الإستفادة المتساوية من الموارد المشتركة.[1]

2_المصادر الداخلية: وهي تشمل مايلي:

❖ **التشريع:**

وهو عبارة عن مجموعة القواعد المكتوبة التي تضعها السلطة العامة المختصة في الدولة، وإذا كان التشريع يعتبر بوجه عام أهم المصادر الرسمية أو الأصلية العامة للقواعد القانونية، إلا أن المتأمل في الأنظمة القانونية لأغلبية الدول يدرك أنها تخلو من قوانين خاصة بحماية البيئة بل هي قوانين عامة ومتفرقة كقوانين الصيد، الغابات، وقوانين المياه.

❖ **العرف:**

يقصد به في قانون حماية البيئة مجموعة القواعد القانونية التي نشأت في مجال مكافحة التعدي على البيئة والمحافظة عليها، وجرت العادة بإتباعها صورة منتظمة ومستمرة بحيث ساد الإعتقاد باعتبارها ملزمة وواجبة الإحترام.

إلا أن دور العرف مازال ضئيلا في ميدان حماية البيئة بالمقارنة بدوره في فروع القوانين الأخرى ويرجع ذلك إلى حداثة الاهتمام بمشكلة حماية البيئة ، فلا توجد قواعد أو مقاييس عرفية لحماية البيئة وإنما توجد فقط بعض المبادئ المبهمة العامة مثل الاستعمال المعقول، الضرر الجوهري.

❖ **الفقه:**

وهو عبارة عن آراء ودراسات علماء القانون وتوجهاتهم بشأن تفسير القواعد القانونية، ولقد لعب الفقه دورا كبيرا في مجال التنبيه إلى المشاكل القانونية التي تثيرها الأخطار التي تهدد البيئة الإنسانية.

[1] لخير انتصار، المرجع السابق،ص13-14-15

وقد ظهر ذلك بصورة واضحة أثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الأولة للبيئة بمدينة استكهولم سنة1972 حيث طرحت كثير من الآراء الفقهية للمناقشة حول القواعد القانونية التي ترسم ما ينبغي أن تكون عليه التدابير والسياسات التي تكفل صيانة بيئة الإنسان والحفاظ على مواردها الطبيعية وتوازنها الايكولوجي.[1]

المطلب الرابع:مبادئ حماية البيئة

إن حماية البيئة تتأسس وتقوم على جملة من المبادئ في إطار التنمية المستدامة تتمثل فيما يلي:

1_ **مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي** : الذي ينبغي بمقتضاه على كل نشاط تجنب إلحاق ضرر معتبر بالتنوع البيولوجي .

2_ مبدأ عدم تدهور المواد الطبيعية : الذي ينبغي بمقتضاه تجنب إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية كالماء والهواء والأرض والتي تعتبر في كل الحالات جزء لا يتجزأ من مسار التنمية، ويجب ألا تؤخذ بصفة منعزلة في تحقيق التنمية المستدامة.

3_ مبدأ الإستبدال: والذي يمكن بموجبه إستبدال عمل مضر بالبيئة بأخر يكون أقل خطرا عليها ونختار هذا النشاط الأخير حتى ولو كانت تكلفته مرتفعة مادامت مناسبة للقيم البيئية موضوع الحماية.

4 _ مبدأ الإدماج : والذي يجب بمقتضاه دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة عند إعداد المخططات والبرامج القطاعية وتطبيقها.

5_ مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر : ويكون ذلك باستعمال أحسن التقنيات المتوفرة، وبتكلفة إقتصادية مقبولة ويلزم كل شخص يمكن أن يلحق ضررا كبيرا بالبيئة مراعاة مصالح الغير قبل التصرف.

6 _ مبدأ الحيطة : الذي يجب بمقتضاه ألا يكون عدم توفر التقنيات نظرا للمعارف العلمية والتقنية الحالية سببا في تأخير إتخاذ التدابير الفعلية والمتناسبة للوقاية من خطر الأضرار الجسيمة المضرة بالبيئة وتكون ذلك بتكلفة إقتصادية مقبولة .

7_ مبدأ الاعلام والمشاركة : والذي يكرس بمقتضاه لكل شخص الحق في أن يكون على علم بوضعية البيئة والمشاركة في الاجراءات المسبقة عند إتخاذ القرارات التي قد تضر البيئة .[2]

[1] بن صديق فاطمة ، الحماية القانونية للبيئة في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر ، تخصص قانون عام معمق ، كلية الحقوق ، جامعة ابي بكر بلقايد،تلمسان،2016،ص17

8_ مبدأ الملوث الدافع : والذي إعتمدته منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية سنة 1972، والذي ينص على أن الملوث يجب أن تقتطع منه السلطات العمومية النفقات الخاصة بالإجراءات الرامية الى الحفاظ على البيئة في حالة مقبولة.[1]

[1] ربيعة بوسكار ، مرجع سابق،ص80-81

المبحث الثاني: العلاقة التناقضية بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة

تمهيد

ان موضوع حماية البيئة لم يظهر سوى في العقود الاخيرة، فقبل ذلك ومنذ فجر الثورة الصناعية والى غاية نهاية السبعينات كانت الاولوية الاقتصادية المتمثلة في النمو والتنمية الاقتصادية مستحوذة على كل الاهتمام ولم يكن لقضايا البيئية اعتبار كبير في رسم البرامج والسياسات الاقتصادية.

وبعد ادراك كل من الدول الصناعية والدول النامية اهمية الاعتناء بالبيئة كشرط لتحقيق التنمية الحقيقية ظهرت اشكالية التوفيق بين هدف تعظيم النمو الاقتصادي وتحقيق منفعة دون ان يضر بالموارد البيئية وفي نفس الوقت المحافظة على المحيط البيئي وترقيته دون ان يكبح من معدلات النمو الاقتصادي ، وبعبارة اخرى كيف يمكن الاعتناء بالبيئة وترقيتها.

وعليه سنتطرق في المبحث الثاني الى دراسة العلاقة التناقضية بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة في ثلاث مطالب:

مطلب الاول: اثر النمو الاقتصادي على البيئة

مطلب الثاني: اثر مجهودات التكفل بالبيئة على النمو الاقتصادي

مطلب الثالث: دور المؤتمرات والاتفاقيات العالمية حول حماية البيئة

المطلب الاول :اثر النمو الاقتصادي على البيئة

اولا / استهلاك مصادر المياه والموارد الطبيعية:

ان النمو المتوقع للصناعات والذي ينتج عن اتفاقيات التجارة الحرة والاستغلال الميزات النسبية للصناعة لبعض الدول النامية ويسمح لها بالدخول الحر الأسواق الأمريكية والأوروبية سيدفع باتجاه زيادة الضغط على مصادر المياه ، ومن المتوقع ان ينتج هذا الضغط من التوسع في التعدين والصناعات الكيماوية التحويلية اضافة الى تزايد حجم النفايات السائلة بشكل كبير نتيجة زيادة النشاطات الصناعية في التعدين والاسمدة كنتيجة الانفتاح والتحرر التجاري والاقتصادي.

ثانيا/ نوعية الهواء

ان الزيادة المتوقعة في عدد المصانع وكذلك عدد السيارات ووسائل النقل المختلفة ستؤدي في المحصلة الى زيادة متوقعة في تلوث الهواء خصوصا في الاماكن المزدحمة بالحافلات والمواقع الصناعية المضغوطة ، ويتطلب ذلك استخدام التقنيات البيئية الحديثة في تقليل نسب انبعاثات التلوث من المصانع ، ومن اهم القطاعات التي من المتوقع ان تشهد نموا وبالتالي زيادة في مصادر التلوث محطات توليد الطاقة الكهربائية ومصانع الاسمنت والاسمدة ومصفاة البترول والمدن الصناعية.[1]

ثالثا/ النفايات الصلبة

مع زيادة مستويات التمدن والعصرنة تزداد مستويات الكثافة السكانية والاكتظاظ في المناطق العمرانية وتتفاقم الهجرة من الريف الى المدينة كما ترتفع معدلات الاستهلاك كما ونوعا وخاصة مع ارتفاع معدلات الدخول المرتبطة بالنمو الاقتصادي وكذلك زيادة عرض الانتاج الصناعي ،نتيجة هذه ا لم ستويات العالمية من الزيادات هو الارتفاع في معدل حجم النفايات الصلبة في المناطق العمرانية وانتشارها داخل وبين هذه المناطق وخاصة اذا لم يقابل هذه التطورات العمرانية والسكانية والاستهلاكية تحسن وتوسع في البنيات التحتية وتوفر تكنولوجيا قادرة على معالجة هذه النفايات الصلبة والتخلص منها بصورة مناسبة ، وعدم قدرة السلطات العمومية على متابعة هذه التطورات وتسييرها او تهاونها في ذلك وخاصة عندما تكون درجة الوعي والحس السكاني بهذه القضية منخفض فان النتائج تكون وخيمة على كل صحة

[1] بوعزيز ناصر، العلاقة بين البيئة والتنمية واثرها على اقتصاديات الدول النامية –كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،حوليات جامعة قالمة ،العدد 11،جوان 2015 ،ص320-

السكان ومستوى معيشتهم حاضرا وعلى مستوى التنمية المستدامة مستقبلا لاثر ذلك على التلوث السطحي والجوفي وعلى مصادر المياه والانتاج الزراعي وكذلك على التكلفة الاقتصادية والاجتماعية عامة.[1]

رابعا/ تدهور فراش الارض

على رغم من ان للتكنولوجيا اثار ايجابية على المستوى المعيشي للسكان وخاصة على المستوى القريب، الا ان التوسع العمراني العشوائي والانتشار الصناعي الذي لا يراعي الاهمية البيئية يجعل للتكنولوجيا والنمو الصناعي اثار سلبية على المستوى المتوسط والبعيد.

من هذه الانعكاسات السلبية للتكنولوجيا والنمو الصناعي والتوسع العمراني دون قيود وحذر ، نجد تدهور خصوبة الاراضي الزراعية ، مما يؤدي الى انخفاض كمية الغذاء لدى المزارعين وارتفاع احتمال تعرضهم لحالة الجفاف فقد بينت الاحصائيات ان الانخفاض الحادث في انتاجية الارض ادت الى خسارة وصلت مابين 0.5% و1.5%من الناتج الخام.

كما ان التصحر وتقلص الغطاء الغابي هما ايضا ظاهرتان تنتجان عن النمو الصناعي فير المراقب والمنظم وتؤديان الى زيادة المعدلات السنوية للفيضانات ومنع زيادة حالات الوفيات والامراض، وتؤدي اقتصاديا الى انجراف التربة وانهيارات في البنيان التحتية الحامية للسكان والاراضي الزراعية وتقلص الغطاء النباتي الضروري لنشاط الرعي الذي يعتبر مصدرا هاما للمداخيل لكثير من المناطق الفقيرة في العالم الثالث.

كما ان النمو الاقتصادي وخاصة الصناعي منه قد يؤثر سلبا على وضعية التنوع البيئي الذي يؤدي الى فقدان كثير من النباتات الطبيعية وانقراضها والى تقلص كبير في الحجم السكاني لكثير من الحيوانات وحتى انقراضها ايضا واخيرا فان احد النتائج السلبيةالهامة للنمو الصناعي والتوسع في الاستخدام التكنولوجي غير المراقب والمنظم هو التغيرات التي حدثت في العشريات الاخيرة على الغطاء الجوي الارض او مايسمى بطبقة الاوزون.

ومن خلال هذه الاثار المختلفة للنمو الاقتصادي وخاصة الصناعي منه وسوء استعمال التكنولوجيا وكذلك حالات التمدن العشوائي ،نرى ان الولوج في نمو الاقتصادي لا يراعي الظروف البيئية والاستهداف تحقيق تنمية المستدامة قد ينقلب على هذا النمو الاقتصادي نفسه فيؤدي في الامر البعيد الى توقيفه ا و تخفيض معدلاته على اقل تقدير ،

[1] د .احمد لعمى ،اشكالية التناقضية بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مراح ورقلة، مجلة الباحث العدد 12/ 2013،ص91

وهذا مايطلق عليه احيانا بعبارة حدود النمو الصفري والحالة التي يكون فيها النمو الاقتصادي ضحية للتدهور البيئي الذي كان هو اصلا سببا في تدهوره.[1]

مطلب الثاني : اثار مجهودات التكفل بالبيئة على النمو الاقتصادي

اولا/اثر حماية البيئة على التشغيل

للسياسة البيئية تأثير واضح على التشغيل،فمن جهة يمكن لأسباب تتعلق بحماية البيئة ،تمنع تنفيذ بعض الاستثمارات في مجالات محددة كمنشات الفحم او محطات الطاقة النووية ،وهذا سيكون له تاثير سلبي على التشغيل ومن جهة اخرى يمكن خلق فرص عمل جديدة او تتم المحافظة على اماكن تحمل قائمة من خلال الاستثمارات البيئية ونفقات حماية البيئية ،فالنفقات التي تنفقها الحكومة وقطاع الأعمال على حماية البيئة تؤدي الى خلق فرص عمل جديدة ويمكن ملاحظة الآثار السلبية الإجراءات حماية البيئة على فرص العمل كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (01_01): الاثار الايجابية والسلبية لاجراءات حماية البيئة

الآثار الايجابية	الآثار السلبية
أماكن عمل جديدة من خلال	خسائر أماكن العمل بسبب
1-استثمارات في مجال حماية البيئة 2- مصانع صناعة تجهيزات ومعدات حماية البيئة 3- ادراة وتخطيط حماية البيئة	1-عرقلة الاستثمارات بسبب إجراءات حماية البيئية 2- توجه الاستثمارات وانتقال الإنتاج الى الخارج نتيجة القيود والتعليمات البيئية المتشددة 3- إغلاق بعض المصانع بسبب ارتفاع تكاليف حماية البيئة

المصدر: باتر وردم ،الاقتصاد التقليدي والاقتصاد المستدام ،ص05 تاريخ الاطلاع 2008/03/17 الساعة 17:47 سا

[1] عبد القادر عوينان : تحليل الاثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة ،دراسة حالة الجزائر ،مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية،تخصص نقود ومالية وبنوك، جامعة سعد دحلب البليدةماي 2008،ص43

وبالتالي فإجراءات حماية البيئة لا تتسبب بشكل عام بآثار سلبية على العمالة والتشغيل ،وقد يكون هناك أثار سلبية على المستوى الجزئي الا انه على المستوى الكلي يكون التأثير ايجابيا.[1]

ثانيا/ اثر حماية البيئة على استقرار مستوى الاسعار:

ان تعليمات وقيود حماية البيئة وكذلك الرسوم والضرائب البيئية وبقيت ادوات السياسة البيئية ، سوف تتسبب في تكاليف اضافية الى المنشات ،وتكاليف اضافية الناتجة عن نقص في قيمة المعدات والتجهيزات البيئية وستتنقل هذه التكاليف الى اسعار المنتجات اجلا ام عاجلا ، وسوف تؤثر اجراءات السياسة البيئة الحكومية تاثيرا كبيرا على الاسعار في بعض مروجي الصناعة، وفي بعض المنتجات التي تكون مثقلة بشكل كبير للبيئة، ويمكن ان يؤدي الى انخفاض القدرة التنافسية في الفروع المعنية، وتقود ذلك الى الحد من الانتاج او ربما توقفه ، هذا التاثير لاجراءات حماية البيئة قد ظهر على شكل نقص عرض بعض المنتجات ، وبالتالي فتتجه اسعارها نحو الارتفاع.[2]

ثالثا/ اثر حماية البيئة على التوازن الاقتصادي مع الخارج:

ان تاثير حماية البيئة على التوازن الاقتصادي مع الخارج ، مرتبط وبشكل كبير مع تاثير حماية البيئة على استقرار مستوى الاسعار ، فاذا كانت حماية البيئة ستؤدي في الامد القصير الى رفع التكاليف ومستوى الاسعار ، فان القدرة التنافسية في السوق العالمية نتيجة نحو التناقض ويمكن ان يكون هناك انخفاض نسبي للقدرة التنافسية لبلد من البلدان عندما تكون تعليمات وقيود حماية البيئة في هذا البلد متشددة جدا واكثر من الدول الاخرى ويكون الوضع البيئي سيئا جدا او اسوء مما هو عليه في الدول الاخرى ، مما ينجم عنه ارتفاع في تكاليف حماية البيئة هناك ، وذلك لان هناك حاجة ملحة في هذه الدول ذات السياسة البيئية ووجود دول اخرى تكون التعليمات والقيود واللوائح البيئية اقل تشددا مما هو في دول اخرى وذلك لاسباب تتعلق بالمعطيات البيئية والظروف والشروط الطبيعية لهذه الدول.

ويمكن ان تاثر حماية البيئة على التوازن الاقتصادي مع الخارج وعلى ميزان المدفوعات ايضا في حال انتقال مصانع الاستثمارات وتصدير رؤوس الاموال الى الخارج يمكن ان يجعل ميزان رؤوس الاموال اكثر سوءا.[3]

رابعا/ اثر حماية البيئة على النمو الاقتصادي:

[1]-عبد القادر عوينان : نفس مرجع سابق ،ص43

[2]-محمد ادم ،علم اقتصاد البيئة ص04، تاريخ الاطلاع 2007/10/30

[3]-محمد ادم، مرجع السابق ،ص07

ويتاثر ايضا النمو الاقتصادي بالسياسات البيئية فهناك اثر سلبي يتمثل في توقف او عرقلة النمو في الامد القصير من خلال الانفاق على الاستثمارات غير الانتاجية في مجال حماية البيئية ، وهناك اثر ايجابي يتمثل في تطور تكنولوجيا حماية البيئة التي تحمل في طياتها نموا اقتصاديا ، فضلا عن تاثير الانفاق على النمو في الامد الطويل ، واضافة الى ذلك فان النمو الاقتصادي العشوائي غير المتحكم فيه يمكن ان يقود الى تلويث البيئة وهذا سيكون له تاثير على شروط انتاج السلع الملائمة للبيئة.[1]

مطلب الثالث :المؤتمرات والاتفاقيات العالمية حول حماية البيئة

إن تفاقم المشاكل البيئية التي هي نتيجة حمية للتقدم الصناعي و التطور التقني و التوسع الهائل في استخدام مصادر الطاقة المختلفة، وهو ما خلف تدهورا كبير في الأنظمة البيئية التي لاتستقيم حياة البشر من دونها، ماجعل خطر التدهور البيئي يصنف على أنه تهديد للأمن الأنساني، و هذا لعدة أسباب تتنوع حسب عدة مستويات و التي لم تجعل المجتمع الدولي مخيرا إلا أمام تفعيل تعاون دولي حقيقي لمواجهة هذه المعضلات، وإن كان التعاون الدولي ليس غاية في حد ذاته وانما وسيلة للحفاظ على البيئة الدولية نتيجة عدة عوامل وهي: العوامل الطبيعية و المناخية.وعليه في هدا المطلب سنتعرف على اهم مؤتمرات والاتفاقيات دولية حول حماية البيئة.

أولا: مؤتمرات العالمية حول حماية البيئة

تعتبر المؤتمرات الدولية الهادفة إلى حماية البيئة الفضاءات والأدوات التي من خلالها تقوم الأمم المتحدة بمناقشة المشاكل البيئية ومحاولة إيجاد الحلول، وتمرير رسائلها حول الوضعية الخطيرة لحالة البيئة نتيجة التنمية غير المستديمة، ومن أهم المؤتمرات:

1 . مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة الإنسانية (استوكهولم1972):

بدا الاهتمام لمنظمة الامم المتحدة بالبيئة من خلال القرار رقم (2398) الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ الثالث من ديسمبر عام 1968 تحت عنوان مشكلات البيئة الانسانية ، والدي دعى من خلال الفقرة الاولى منه الى عقد مؤتمر دولي تحت رعايتها حول هدا الموضوع ،واعمالا لقرار الجمعية العامة السابقة الاشارة اليه،انعقد بالفعل مؤتمر ستوكلهم من 5 الى 16 جوان 1972 بسستوكلهم ويطلب من حكومة السويد ، انقعد رافعا شعارا (فقط ارض

[1] عبد القادر عوينان ،مرجع سابق ص44

واحدة) only one earthستهدف بدلك تحقيق رؤية ،ومبادئ مشتركة لالهام شعوب العالم ، وارشادها في مجال حفظ البيئة البشرية وتنميتها [1]

يحتوي اعلان ستوكلهم على 26مبدا ،حيث ينصب المبدا 1و2 على تاكيد حق الانسان في الحرية والمساواة في ظروف عيش مناسبة ، وفي بيئة تسمح نوعيتها بالحياة في ظل الكرامة وتحقيق الرفاه وهو يتحمل مسؤولية رسمية تتمثل في حماية البيئية والنهوض بها من اجل الجيل الحاضر والاجيال المستقبلية.

وتشكل المبادئ 2 الى 7 جوهر الاعلان والتي تنادي بان الموارد الطبيعية للكون لاتقتصر على النفط والمعادن ، بل تشمل الهواء والماء والارض والنبات والحيوانات ، والتي لابد من الحفاظ عليها لمصلحة الاجيال الحالية والمقبلة اما المبادئ 8الى 28فقد ركزت على مسالة تطوير قواعد القانون الدولي خاصة المادة21 التي نصت صراحة على مبدا الوقاية للمحافظة على الموارد البيئية وتحقيق التنمية المستدامة قد شكلت هده المبادئ بداية الحقيقي للاهتمام بالبيئة ولازلت تشكل الاساس والسند الدي انطلقت منه كافة البحوث والقوانين والتدابير لحماية البيئة[2]

2–مؤتمر ريودي جانيرو لعام 1992:

لقد أخذ البعد الدولي لحماية البيئة مداه بانعقاد مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية والمعروف بالقمة الارض بريودي جانيروا في البرازيل من 03-04 جوان 1992 ،وبعد هدا الاخير تكمله لمؤتمر الامم المتحدة حول البيئة البشرية ،ا انعقد هدا المؤتمر بحضور 178 دولة و110 رئيس دولة ورئيس حكومة و10000صحفي و 40000مشترك.

من بين الأهداف الأساسية التي عقد من اجلها هدا المؤتمر ،بناء مستوى جديد للتعاون بين الدول والعمل من اجل الوصول الى اتفاق عالمي يحترم مصالح كل طرف ،مع حماية الادماج الدولي في البيئة العالمية كنظام شامل وعام.

لقد اسفرت عن هدا المؤتمر عدة مستجدات أهمها إعلان ريو،أعمال القرن الواحد والعشرين، الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغيير المناخ واتفاقية التنوع السيولوجي[3]

3_ مؤتمر كيتو لعام 1997 :

[1] عمارة نعيمة ،مبدا الحيطة ومسؤولية المهنيين ،اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص،كلية الحقوق ،جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان ،2014،ص18

[2] ، الموسوعة السياسية كافة حقوق محفوظة لدى الموسوعة الساسية 2021 copyright©political Encyclopedix-2

[3] وافي حاجة ،الحماية الدولية في اطار التنمية المستدامة ،اطروحة لنيل شهادة دكتوراه ،تخصص ،الحقوق ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة عبد الحميد بن باديس ،مستغانم،2019،ص84.

يعتبر بروتوكول كيوتو نوعية في مجال عولمة الشان البيئي العالمي ، من خلال فرض التزامات الى الاحتباس الحراري ، ودلك في الفترة الممتدة من 2008 الى 2012حيث اوضح الملحق (أ) من البروتوكول الى اربع قطاعات تتسبب في انتاج هده الغازات وهي الطاقة ،العمليات الصناعية ، الفلاحة والنفايات.

لكن على الرغم من كل المجهودات التي قامت به الامم المتحدة بما يتعلق باتفاقية كيوتو، تبقى غير ملزمة كما حدث في اتفاقية الدول المصنعة الكبرى ، من اجل خفض استعمال الغازات الدفيئة المدكورة في الاتفاقية ،والتي لم تصادق عليها العديد من الدول كاليابان والولايات المتحدة الامريكية باعتبارهم اكبر الدول الملوثة للغلاف الجوي.

4_ مؤتمر جوهانسبوغ لعام 2002:

تعتبر قمة جوهانسبوغ للتنمية التي عقدت في سبتمبر 2002 في مدينة جوهانسبوغ بجنوب افريقيا ،من اهم واكبر المؤتمرات المعنية بالشان البيئي ، ويعرف كذلك بقمة الارض الثانية جاء كمكمل لمبادئ جدول الاعمال القرن الواحد والعشرين كما انبثق عنه اعلان جوهانسبوغ يؤكد على حماية البيئة باعتبارها اهم اركان التنمية المستدامة، وقد ركز هذا المؤتمر على حماية الطبيعة والاستهلاك المستدام لمواردها ومكافحة التوث بالنفايات والكوارث الطبيعية ، من خلال تعهد كافة الدول بهذه الظروف السائدة في جميع العالم.

لكن يمكن القول هذا المؤتمر لم يؤتي بالجديد سوى حلولا وسيطة في تقديم الدعم المعنوي فقط ، لعديد من القضايا في مقدمتها التغيرات المناخية والزراعية والتجارة والتمويل والمياه والصحة [1]

5_ مؤتمر كوبنهاجن2009 :

تم عقد المؤتمر ال15 للدول الاطراف في الاتفاقية الاطارية حول تغير المناخ في العاصمة الدانماركية كوبنهاجن خلال من 7-18ديسمبر 2009، وحضر المؤتمر 119 من زعماء دول العالم ،وبالاضافة الى اكثر من 40الف شخص يمثلون الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية من قبل بعض الدول باعتبار التفاوض غير شفاف وعادل بعدم مشاركة كل الاطراف فيه او لاعتبار المحتوى ،بالاضافة الى عدم موافقة اليابان والولايات المتحدة الامريكية- الدول الكبرى- على اتفاق كوبنهاجن وكان ابرز ماتم في المؤتمر هو ان الاتفاق كوبنهاجن الصادر في 18 ديسمبر 2009 يعتبر وثيقة سياسية وليست وثيقة قانونية ،تهدف الى تحقيق الاستقرار في تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الانسان

تغير المناخ هو واحد من اكبر التحديات في عصرنا ،لذلك يجب ان يتم تخفيض الحرارة الى درجتين مئويتين.

[1] بوطوطن سميرة، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة ، مذكرة شهادة دكتوراه في الحقوق تخصص قانون عام معمق، كلية الحقوق والعلوم السياسية لقسم الحقوق جامعة العربي بن مهيدي –ام البواقي،2019، ص42

الحد من الانبعاث من طرف الدول الصناعية ليس الزامي بل يتبنى مبدا التعهدات الطوعية الوطنية.

تخفيض الدول النامية من الانبعاثات وتقديم قوائم تقدير الغازات كل سنتين الى الامانة العامة الاتفاقية،بالاظافة الى المراقبة الدولية على عملية التخفيف

على الدول المتقدمة تقديم موارد مالية جديدة واضافية تقارب ب 30مليار دولار خلال الفترة من 2010-2012

الحفاظ على الغابات والادارة ت لها وتعزيز مخزونات الكربون فيها.

6_ مؤتمر المكسيك 2010(كانكون):

انعقد مؤتمر اتفاقية الامم المتحدة لتغير المناخ بمدينة كانكون بالمكسيك خلال الفترة من 29نوفمبر الى10 ديسمبر2010،وشارك فيه حوالي 193 دولة وقرابة 15 الف شخص من الوفود الحكومية وخبراء البيئة والمنظمات غير الحكومية ورجال الاعمال والاعلاميين ، لتواصل لقرارات متوازنة ومساعدة الدول على تحقيق اهدافها في التعامل ، مع قضايا تغير المناخ ، خاصة بعدما خلفه مؤتمر كوبنهاجن من تضارب في قرارات الدول ، وجاء هذا المؤتمر

- دعم الدول النامية في جهودها للتكيف مع ظاهرة تغير المناخ

- مساهمة صناديق التمويل المتاحة في نقل التكنولوجيا بفعالية اكبر وتوفير التمويل اللازم

- اهمية مشاركة الدول النامية في الاجتماعات المختلفة لتكون العملية التفاوضية شفافة

-تمديد فترة اتفاقية كيوتو

- وقد اطلق على حزمة القرارات اسم (اتفاق كانكون) وتتضمن مايلي :

- تعهدات باضفاء الطابع الرسمي عليها بالتخفيف من حدة الانبعاثات وضمان زيادة المساءلة بشأنها ،فضلا عن اتخاذ اجراءات ملموسة لحماية الغابات في العالم

- ضمان وجود فجوة بين فترتي الالتزام الاولى والثانية من بروتوكول (كيوتو) علما بانه من المقرر ان تنتهي الفترة الاولى للالتزام في 2012

- ضرورة الابقاء على ارتفاع درجات حرارة الارض عند درجتين مئويتين

– إنشاء صندوق لتمويل المناخ على المدى الطويل لدعم البلدان النامية (الصندوق الاخضر)بهدف تعزيز أسواق الطاقة.[1]

ثانيا : دور الاتفاقيات في حماية البيئة:

لعبت الاتفاقيات الدولية دورا مهما في حماية البيئة في مختلف قطاعاتها ، الارضية والهوائية والبحرية وسوف نستعرض من اهم هذه الاتفاقيات كمايلي:

1_ الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية البيئة الارضية(البرية):

توجد العديد من الاتفاقيات الدولية التي تهدف لحماية البيئة الارضية اهمها:

❖ **الاتفاقية المتعلقة بحماية الاراضي الرطبة ذات الاهمية الدولية المتعقدة في مدينة رامسار الايرانية 1971:**

ابرمت هذه الاتفاقية بتاريخ 2 فبراير 1971 في مدينة رامسار الايرانية ،وتهدف هذه الاتفاقية الى حماية الاراضي الرطبة باعتبارها موطنا مهما للكائنات البرية والبحرية ولاسيما الطيور المائية

❖ **الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي المنعقدة في باريس 1972:**

عقدت هذه الاتفاقية في باريس في 16 نوفمبر عام 1972، ودخلت حيز التنفيذ في 17 ديسمبر1975، وتهدف الى حماية التراث الطبيعي ذي القيمة العالمية وقد تم انشاء لجنة حكومية بمنظمة اليونسكو لحماية هذا التراث تسمى (لجنة التراث العالمي) تتولى حصر التراث العالمي وتعمل على حمايته و الحفاظ عليه ،كما تم انشاء (صندوق التراث العالمي)وهو صندوق تموله الاطراف والجهات المعنية ، ومهمته تقديم مساعدات مالية وقروض ومعدات ودراسات وبرامج تدريب للعاملين بهدف حماية هذا التراث العالمي.

❖ **الاتفاقية بازل الخاصة بنقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود الدولية 1989:**

ابرمت هذه الاتفاقية في مدينة بازل السويسرية في 22 مارس 1989 ، وتعد من المعاهدات الدولية التي تكفل حماية البيئة من التلوث بالنفايات الخطرة ،وهي اول اتفاقية دولية في مجال الرقابة على نقل النفايات الخطرة ، وتعتبر ايضا من المعاهدات الدولية متعددة الاطراف ، وقد حضرها ووقع على الاعمال الختامية للمؤتمر مايقارب 161 دولة.

[1] مشان عبد الكريم ،دور نظام الادارة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مصنع الاسمنت عين الكبيرة، شهادة ماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلومالتسسير، تخصص ادارة الاعمال الاستراتيجية والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس – سطيف- سنة 2013، ص25،ص26

❖ **الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر لعام 1994:**

ابرمت هذه الاتفاقية في باريس بتاريخ 14 اكتوبر 1994 وتهدف لحماية البيئة من التصحر.[1]

2_ الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية البيئة البحرية:

أبرمت العديد من الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة البحرية من التلوث ، والتعويض عن الأضرار التي تحدث من جرائه اذا لم تفلح الإجراءات الوقائية في منع حدوث الضرر. ومن اهم هذه الاتفاقيات نذكر:

❖ **اتفاقية المسؤولية اتجاه الغير في مجال الطاقة النووية:**

تعد اتفاقية باريس أول إلية إقليمية تعمل في إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، حيث أبرمت اتفاقية باريس بشان المسؤولية المدنية في الأوروبية ووكالة الطاقة النووية ، وقد أبرمت في 1960/07/29 بباريس ، ودخلت حيز النفاذ في 1 افريل 1968 بايداع خمسة من أعضائها وثائق التصديق عليها ، وقد وقعت عليها 15 دولة أوروبية وهي المانيا ، اليونان، النمسا، ايطاليا، المملكة المتحدة، بلجيكا،لوكسمبوزع، السويد،الدنمارك، النرويج، سويسرا،اسبانيا،هولندا،تركيا،وفرنسا، وقد تم تعديلها مرتين الاولى في 1964/01/28 والثانية في 1982/11/16.[2]

❖ **الاتفاقية المتعلقة بمسؤولية مشغلي السفن النووية:**

ابرمت في 1962/05/25 ببروكسل ، وصادق عليها 17 دولة، وتميزت هذه الاتفاقية في انها ادركت مدى خطورة الانشطة الضارة الناتجة عن الاستخدامات الطاقة النووية ، وبالتالي نظمت الدول عدة اتفاقات ثنائية لاحقة لهذه الاتفاقية العامة ، حيث انها استهدفت تنظيم اوجه المسؤولية عن الاضرار الناتجة عن تشغيل السفن النووية.[3]

❖ **الاتفاقية الدولية الخاصة بالمسؤولية المدنية عن الضرر الناجم عن التلوث بالمحروقات :**

ابرمت هذه الاتفاقية في 1969/11/29 تحت اشراف المنظمة الدولية للملاحة البحرية عقب حادثة تشيري بونيت ،حيث بلغ عدد الاطراف الاتفاقية 58 دولة وبدا سرياتها في 1975/07/29 ثم عدلت بمقتضى بروتوكول عقد بلندن في 1976/11/19 الذي بدا سريانهفي 1981/04/18 ثم عدلت مرة اخرى ببروتوكول عقد بلندن في 1984/05/22 تحت عنوان : المنظمة البحرية الدولية ،المؤتمر الدولي بشان المسؤولية والتعويض عن الاضرار فيما يتعلق

[1] مشان عبد الكريم : نفس المرجع ص27-ض2

[2] -وائل ابو طه ، الضرر النووي (المفهوم وشروط التحقق)، دراسة مقارنة بين الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية ، المجلد13 ،العدد2، ديسمبر 2016، ص95

[3] Amrican journal of international law ،vol75،p268

بنقل مواد معينة بطريق البحر1964، المحضر الختامي لبروتوكول 1984 لتعديل الاتفاقية بشان المسؤولية عن الاضرار الناجمة عن التلوث النفطي 1969 في اطار المنظمة البحرية الدولية1985 [1]

❖ **الاتفاقية الدولية الخاصة بانشاء صندوق دولي للتعويض عن الضرر الناجم عن التلوث النفطي:**

لقد اقر المجتمع الدولي في مجال الاضرار البيئية على المستوى الدولي عن ضرورة وجود اليات جماعية للتعويض عن اضرار التلوث الصادرة عن السفن خاصة فيما يتعلق بالتلوث النفطي ، حيث تم اقرار الاتفاقية الدولية المتعلقة باحداث صندوق التعويضات عن التلوث البحري بسسب النفط [2]

3_ الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية البيئة الهوائية:

❖ **الاتفاقية الدولية بشان حماية العمال من الاشعاعات المؤينة 1960:**

عقدت هذه الاتفاقية في جنيف بسويسرا بتاريخ 22 يونيو 1960 ، وتهدف الى حماية صحة العمال وسلامتهم من مخاطر الإشعاعات المؤينة ، وتلتزم الدول الأطراف بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية بموجب قوانين تنظيمية او اية وسائل اخرى مناسبة.

❖ **الاتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون 1985 وبروتوكول مونتريال 1987 وتعديلاته:**

بعد ان أكدت الأبحاث العلمية تدهور طبقة الأوزون بسبب استخدام وبث مادة الكلوروفلوروكربون ،قرر برنامج الامم المتحدة للبيئة في دورته سنة 1981، تشكيل لجنة خاصة من الخبراء القانونيين والفنيين من ثلاث وخمسين دولة واحدى عشرة منظمة دولية ، لاقرار مشروع اتفاقية دولية لحماية طبقة الأوزون وبروتوكول تنفيذي لها بشان مركبات الكلوروفلوروكربون

ففي فيينيا في النمسا في الفترة من 18 الى 22 مارس عام 1985 عقد مؤتمر فيينيا لابرام اتفاقية عالمية لحماية طبقة الاوزون ، ولكن على الرغم من اقرار هذا المؤتمر لهذه الاتفاقية ، فانه لم يتمكن من اقرار بروتوكول في غضون عام 1987.

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 53، المؤرخة في 4 يوليو 1972.

[2] –د.ميلود قايش ، النظام القانوني للتعويض عن الاضرار البيئية، صناديق التعويض نموذجا، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية ، جامعة الشلف ، العدد 19، جانفي 2018،ص137،ص138

اما بالنسبة لبروتوكول مونتريال لعام 1987 وتعديلاته بشان المواد المستنفذة لطبقة الاوزون فقد نص على حماية طبقة الاوزون ، وتم انشاء الية مالية، تتمثل في صندوق متعدد الاطراف لاغراض توفير التعاون المالي والتقني من اجل الامتثال لتدابير الرقابة، وانشاء اجتماع للاطراف لمتابعة تنفيذ احكام هذا البروتوكول ومراجعتها.

❖ **اتفاقية كيوتو في اليابان لخفض انبعاث الغازات الضارة بالبيئة لعام 1997:**

في سياق المساعي التي جرت والمعالجات التي اقترحت خلال المؤتمرات الدولية المنعقدة لحماية البيئة الهوائية ، الزم عام 1997 في مدينة كيوتو اليابانية والمعروف باسمها ،موقعية على خفض جماعي لانبعاث الغازات الضارة بالبيئة بمعدل يزيد على 5%لكي تكون التغييرات التي تطرا على المناخ ضمن حدود يمكن تحملها والتاقلم معها.[1]

❖ **الاتفاقية التلوث بعد المدى للهواء عبر الحدود:**

لقد تم التوقيع هذه الاتفاقية بتاريخ 13 نزفمبر 1979 في النطاق اللجنة الاقتصادية الاوروبية ودخلت حيز النفاذ في 16 مارس 1983 ووقعت عليها 35 دولة ومنظمة دولية ، حيث ان باب الانضمام اليها مقصور على الدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية الاوروبية ، والدول التي تتمتع بوضع الاستشاري لدى تلك اللجنة.[2]

[1] مشان عبد الكريم ، مرجع السابق ،ص28، ص29

[2] جدي وناسة ، الحماية الجنائية للبيئة الهوائية ، اطروحة دكتوراه ، قانون اعمال ، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق ، 2017/2016 ،ص229،ص230

المبحث الثالث: حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة

تمهيد

ان مفهوم التنمية المستدامة مفهوم متطور وبصورة مستمرة ،نظرا للمشكلات المتجددة التي تواجه المجتمعات ،فكان من المهم والضروري البحث في مضمون التنمية المستدامة ، من خلال الاطلاع على متناولته القمم العالمية والمؤتمرات والوثائق الدولية والتقارير المختلفة المتعلقة بهذا الموضوع وبمعالجته ، وذلك بعد صحوة العالم على المشكلات البيئية التي تهدد الحياة ، وعملها على تحسين نوعية حياة الانسان بشرط الا تكون على حساب البيئة ، والذي لن يكون الا باستغلال الموارد الطبيعية بطريقة مثلى لاتتجاوز معدلات تجدها الطبيعية ، والترشيد في استخدام الموارد المتجددة ، وايجاد البديل للموارد بطريقة لاتقضي الى انتاج نفايات تعجز البيئة عن امتصاصها،فمستقبل الانسان مرهون بمدى صحة البيئة.

الامر الذي استوجب علينا تقسيم هذا المبحث ثلاث مطالب فكان :

المطلب الاول: مفهوم التنمية المستدامة

المطلب الثاني: المحاور الاساسية للتنمية المستدامة

المطلب الثاني: تحديات حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة

المطلب الاول: مفهوم التنمية المستدامة

مع التطور الذي عرفه الفكر الاقتصادي كان الاهتمام منصبا فقط على ظاهرة ومفهوم النمو الاقتصادي، إلا أن الاهتمام المتزايد بالتنمية لم يكن إلا بعد الحرب العالمية الثانية حيث دخل هذا المفهوم في الفكر الاقتصادي. لكن هذا الاهتمام كان مركزا حول الكيفية التي يتم تنمية الدول المتخلفة، أي أن تلك الدول لم تصل اقتصادياتها إلى مستوى الدول الصناعية آنذاك .و ابتداء من السبعينيات من القرن الماضي، شهد مفهوم التنمية ثورة، فإلى جانب المعنى الذي كان محصورا في البعد الاقتصادي والاجتماعي، فقد تم إلحاق مصطلحات جديدة بالتنمية وأصبحت من أهم هذه المصطلحات المتداولة في أدبيات التنمية. ومن أهمها ما اصطلح على تسميته بالتنمية المستدامة.

اولا – تعريف التنمية المستدامة

مع اشتداد تنامي الوعي لدى الدول و الهيئات و المؤسسات و الأفراد بقضايا البيئية والمجتمع، ظهر مفهوم جديد للتنمية اصطلح على تسميته بالتنمية المستدامة والذي تبلورت خطوطه في مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 .ومع نشر تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المسماة بلجنة بورنتلاند سنة 1987 تم تبني مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي ودائم وهذا بالرغم من وجود محاولات عديدة لإعطاء مصطلحات مرادفة للتنمية المستدامة .وقد برزت محاولات عديدة لتعريف التنمية المستدامة وهذه المحاولات ما تزال متواصلة منذ سنة 1987 ،إلا أنه يكاد يكون هناك إجماع حول فكرة مفادها مادام أن التنمية المستدامة مفتقدة لأساس نظري فكل التعاريف تبقى مجرد محاولات. وفيما يلي بعضا من هذه التعاريف.

عرفت لجنة برونتلاند التنمية المستدامة على أن التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتها.و اتفقت دول العالم في مؤتمر الأرض عام 1992 على تعريف للتنمية المستديمة في المبدأ الثالث الذي أقره مؤتمر البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو البرازيلية عام 1992 على "أنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر [1] والمستقبل" .وعرفت على انها "نتيجة تفاعل مجموعة في أعمال السلطات العمومية والخاصة لمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية للإنسان. وتنظم تنمية اقتصادية لفائدته والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات

[1] ماجدة أبو زنط وعثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد 36 ،العدد 1 ،كانون الثاني (جانفي) 2009 ، ص 23.

الثقافية اللغوية والدينية للأشخاص ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها[1] " .وعرفت كذلك على أنها"عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات لمجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه "[2] .

شكل رقم (01_02) : يوضح الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

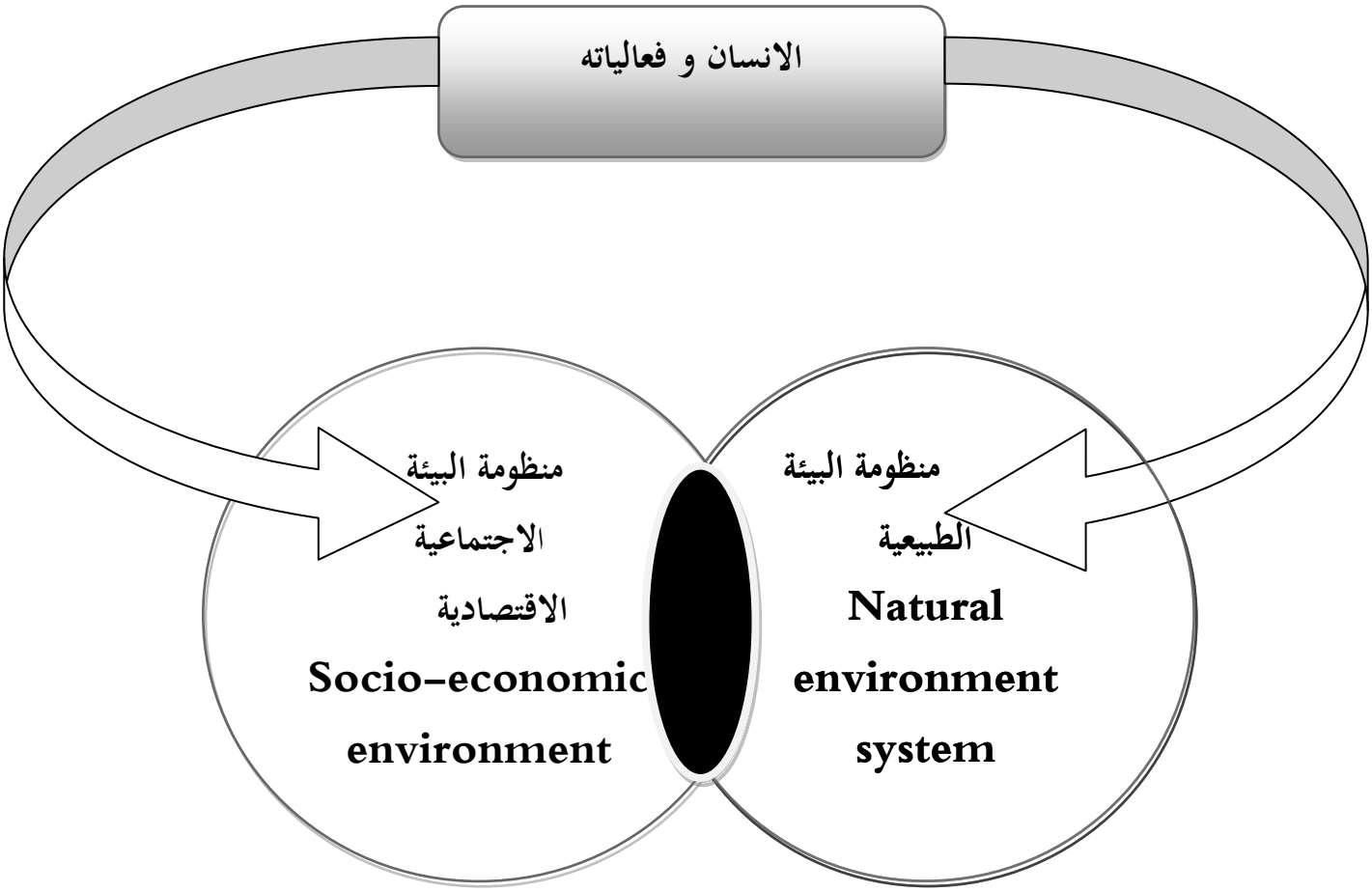

منطقة تعظيم الاهداف للمنظومتين ممثلة لاستراتيجات التنمية المستدامة

مصدر :محمد علي الانباري ، الاطار المفاهيمي للبيئة والتنمية المستدامة والاجراءات المطلوبة لتنفيذها دوليا ومحليا ص2 قسم الهندسة المعمارية /جامعة بابل

[1] كمال رزيق، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح و الديمقراطية، مجلة العلوم الانسانية، السنة الثالثة، العدد . 3.ص، 25، 2002

[2] سحر قدوري الرفاعي، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية: إشارة خاصة للعراق، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في الجمهورية التونسية في سبتمبر 2006 ،المنظمة العربية للإدارة – جامعة الدول العربية، 2007 ، ص. 24.

ثانيا/ نشاة و تطور التنمية المستدامة .

ركزت النظرية الكلاسيكية للتنمية على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وعلى نصيب الفرد من الدخل الوطني، ثم توالت نظريات التنمية بداية بنظرية " تيودور تشولتز " التي ركزت على قدرات الإنسان كعامل مستقل في زيادة الناتج الحدي، ثم جاءت نظرية " الحاجات الأساسية " التي ساهمت في تحويل نظريات النمو الاقتصادي تجاه التنمية البشرية، أي طغيان نظريات أكثر تقدم [1]

وكانت هذه النظريات تنطوي على وجهة نظر أكثر عمقا وشمولا بالنسبة للنمو والتنمية، حيث حلّلت أثر السياسات الاقتصادية على المسائل الاجتماعية والبيئية كالفقر ونضوب الموارد الاقتصادية والتلوث... . ولعل أوّل إهتمام بالبيئة، وبالتالي بالتنمية المستدامة، كان في التقرير الذي نشره نادي روما عام 1972 حول المجتمع البشري وعلاقته باستغلال الموارد الاقتصادية، وتوقعات ذلك حتى سنة 2100، وكذلك نشر دراسة " جاي فوستر " حدود النمو التي تضمنت نموذجا رياضيا لدراسة خمسة متغيرات أساسية هي : استنزاف الموارد الطبيعية، النمو السكاني، التصنيع، سوء التغذية، تدهور البيئة، حيث أبرزت هذه الدراسة اتجاهات هذه المتغيرات الخمسة وأثرها على الأرض لمدة ثلاثين سنة [2] .

ثم انعقد مؤتمر استوكهولم في السنة نفسها، أكد على ضرورة الترابط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية .

وفي عام 1982، وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا عن حالة البيئة العالمية، وأقرت الجمعية العامة في السنة نفسها الميثاق العالمي للطبيعة الذي يلحّ على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية .

وفي أكتوبر 1987 قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان "مستقبلنا المشترك " المعروف بتقرير بروتنلاند " الذي أظهر فصلا كاملا عن التنمية المستدامة .

وشهد مفهوم التنمية تطورا تدريجيا منذ 1990 وحتى بداية القرن الحالي تتابع تقارير التنمية البشرية ومساهمات البنك الدولي، حيث أنه تم تجاوز المفهوم الاقتصادي المرتكز على أساس الزيادة الكمية في الدخل إلى مفهوم دولي مجتمعي

[1] كمال محمد منصوري، جودي محمد رمزي، " المراجعة البيئية كأحد متطلبات المؤسسة المستدامة وتحقيق التنمية المستدامة" ، **التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية**، الجزء الأول، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، ش أ م ف أ م، 2008، ص ص. 595-614، ص. 596-597

[2] عمار عمادي، " إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها "، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال فترة 7-8 أفريل 2008، الجزء الأول، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، ش أ م ف أ م، 2008، ص ص. 35-50 ، ص. 36 .

شامل وديناميكي يضع الأفراد في مركز العملية التنموية، ويرتبط بثقافة الاستدامة، وينمي القدرات الإبداعية من أجل تطوير مفهوم تنموي بشري يتضمن مؤسسات ترتبط بمضامين حجم المشاركة الجماعية في صنع القرار .

بعدها جاءت قمة ريو 1982 التي نتجت عنها " الأجندة 21 " أقرت عدم امكانية الفصل بين قضايا البيئة وقضايا التنمية، وتضمنت 40 فصلا تناولت ما ينبغي الاسترشاد به في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخصصت استراتيجيات وتدابير تحد من تدهور البيئة في إطار تنمية قابلة للاستمرار وملائمة بيئيا .

وفي أفريل 2002 انعقد مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة (جوهانسبرغ) بهدف التأكيد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة وتقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21، واقتراح الإجراءات المطلوب اتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها، وتحديات ذلك وقد انتهت القمة بالفشل .

ومنه، فإن التطور من فكرة بيئة الإنسان 1972 إلى فكرة البيئة والتنمية عام 1992 إلى فكرة التنمية المستدامة (2002) ينطوي على تقدم ناضج في العلاقة بين البيئة والتنمية .[1]

[1] الرفاعي سحر قدوري، التنمية المستدامة مع التركيز الخاص على ادارة البيئة ،اشارة خاصة للعراق،اوراق عمل مؤتمر العربي الخامس للادارة البيئية المنعقد في الجمهورية التونسية في سبتمبر 2006، المنظمة العربية للدارة/ جامعة الدول العربة 2007.

جدول رقم (01_02):تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ الحرب العالمية الثانية

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية بالتقريب	محتوى التنمية ودرجة التركيز	اسلوب المعالجة	المبدا العام للتنمية بالنسبة للانسان
01	**التنمية= النمو الاقتصادي**	نهاية الحرب العالمية الثانية ، منتصف ستينات القرن العشرين	-اهتمام كبير ورئيسي بالجوانب الاقتصادية -اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية -اهمال الجوانب البيئية	-معالجة كل جانب من الجوانب (افتراض عدم وجود تاثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الانسان هدف التنمية (تنمية من اجل الانسان)
02	**التنمية=النمو الاقتصادي+التوزيع العادل**	منتصف الستينات منتصف السبعينات القرن العشرين	-اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية -اهتمام متوسط بالجوانب الاجتماعية -اهتمام متوسط بالجوانب البيئة	-معالجة كل جانب من الجوانب الاخرى -معالجة مستقلة (افتراض عدم وجود تاثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة	- الانسان هدف التنمية /التنمية من اجل الانسان -الانسان وسيلة التنمية/ تنمية الانسان
03	**التنميةالشاملة= الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية بنفس المستوى**	-منتصف السبعينات —منتصف الثمانينات القرن العشرين	-اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية -اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية -اهتمام كبير بالجوانب البيئية	-معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الاخرى	- الانسان هدف التنمية (التنمية من اجل الانسان - الانسان وسيلة التنمية /تنمية الانسان - الانسان صانع التنمية/تنمية بوساطة الانسان
04	**التنمية المستدامة = الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئة بنفس المستوى**	النصف الثاني ثمانينات القرن العشرين وحتى وقتنا الحالي	-اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية -اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية -اهتمام كبير بالجوانب الروحية والثقافية	-معالجة كل جانب من الجوانب -معالجة كاملة مع الجوانب الاخرى (افتراض وجود تاثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	-الانسان هدف التنمية (التنمية من اجل الانسان) -الانسان وسيلة التنمية /تنمية الانسان -الانسان صانع التنمية /تنمية \ساطة الانسان

المصدر: عثمان محمد غنيم ،ماجد ابو زنط ،التنمية المستدامة(فلسفتها و اساليب تخطيطها ، وادوات قياسها)دار صفاء للنشر والتوزيع ،الاردن،2007،ص3

ثالثا/خصائص و اهداف التنمية المستدامة

1-خصائص التنمية المستدامة:

تتميز التنمية بجملة من الخصائص التي تميزها عن باقي النماذج التنموية في االقتصاد الوضعي، ويمكن إبرازها فيما يلي:

-الديمومة واالستمرارية: وتتطلب توليد دخل مرتفع يسمح بإعادة استثمار جزء منه, وهو ما يمكن من إجراء اإلحالل, التجديد والصيانة للموارد, فهي تنمية تهدف إلى تحقيق معدالت دخل مرتفعة من جهة وعدالة في توزيعه وكفاءة عالية في استخدامه من جهة أخرى, بما يمكنها من االستم ارارية واالستدامة .

-تحقيق التوازن البيئي بالاعتماد على التسيير الإيكولوجي: يجب أن يخضع استخدام الموارد الطبيعية سواء المتجددة والناضبة للتسيير اإليكولوجي المستدام الذي يكرس العدالة في توزيع رأس المال الطبيعي بين أألجيال , من خالل إدارة الجودة في االستخدام العادل, بحيث يحسن البيئة ويحافظ عليها ويخلق االنسجام بين مساعي التنمية وقيود البيئة

- .التنمية المستدامة مشروع عالمي: تركز التنمية المستدامة على إرساء مبادئ العدالة بين أألجيال الحاضرة والمستقبلية, كما تركز على البعد العالمي لمشكلة التلوث البيئي, من خالل الدعوة إلى احترام المواثيق الدولية.[1]

2-اهداف التنمية المستدامة:

أهداف التنمية المستدامة .تحاول التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي :

-**تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:** تحاول التنمية المستدامة عن طريق عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية تحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اجتماعيا واقتصاديا ونفسيا وروحيا، وذلك من خالل التركيز على الجوانب النوعية للنمو ال الكمية وبصورة عادلة ومقبولة .

-**احترام البيئة الطبيعية:** تركز التنمية المستدامة على العالقة بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتو اها على أنها أساس الحياة اإلنسانية، إنها ببساطة تنمية تستوعب العالقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العالقة كي تكون عالقة تكامل وانسجام

[1] الرفاعي، سحر قدوري. التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية: إشارة خاصة للعراق، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في الجمهورية التونسية في سبتمبر 2006 ،المنظمة العربية للإدارة – جامعة الدول العربية، 2007

-**تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية:** ويتم ذلك من خالل تنمية إحساس أألفراد بالمسؤولية تجاه المشكالت البيئية، وحثهم على المشاركة الفعالة في خلق الحلول المناسبة لها عن طريق مشاركتهم في إعداد برامج ومشروعات التنمية المستدامة وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها

- **تحقيق الاستغلال الرشيد للموار د الطبيعية:** تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استن ازفها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بصورة عقلانية

-ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع: ويتحقق ذلك عن طريق توعية السكان بأهمية التكنولو جيات المختلفة لعملية التنمية، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على أألقل أن تكون هذه المخاطر واآلثار مسيطرا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها

- .**إحداث تغيير مناسب ومستمر في حاجات وأولويات المجتمع:** ويتم ذلك بطريقة تالءم إمكانيات المجتمع وتسمح بتحقيق التوازن الذي من خاللله يمكن تفعيل التنمية االقتصادية والسيطرة على المشكلة البيئية كافة، ووضع الحلول الملائمة[1].

[1] الغامدي، عبدالله بن جمعان. التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة، أوت 2007

الحدول رقم (01_03): الاهداف الاساسية من تحقيق التنمية المستدامة

نوع الاستدامة / الهدف	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
المياه	ضمان امداد كافي ورفع كفاءة استخدام التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية	تامين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة الاغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للمنتجات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وانظمتها الايكولوجية
الغذاء	رفع الانتاجية الزراعية والانتاج من اجل تحقيق الامن الغذائي في الاقليم والتصدير (وزيادة الصادرات	تحسين الانتاجية وارباح الزراعة الصغيرة وضمان الامن الغذائي المنزلي	ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الاراضي والغابات والمياه والحياة البرية والاسماك وموارد المياه
الصحة	زيادة الانتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والامان في اماكن العمل	فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الاولوية الاغلبية الفقيرة	ضمان حماية الكافية للموارد البيولوجية اوالانظمة الايكولوجية والمنظة للحياة
المأوى و الخدمات	ضمان الامداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات	ضمان الحصول على سكن المناسب بالسعر المواصلات والصرف الصحي للاغلبية الفقيرة	ضمان الاستخدام المستدام او المثالي الاراضي والغابات والطاقة و الموارد المعدنية
الطاقة	ضمان الامداد الكافي والاستعمال الكفء للطاقة في مجالات التنمية الصناعية و الوصلات والاستعمال المنزلي	ضمان الحصول على الطاقة الكافية الاغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي وتعميم الكهرباء	خفض الاثار البيئية للوقود الحفري على النطاق المحلي و الاقليمي والعلمي والتوسيع في تنمية واستعمال الغابات والبدائل الاخرى
التعليم	ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الاساسية	ضمان الاتاحة الكافية لتعليم للجميع من اجل حياة صحية ومنتجة	ادخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية
الدخل	زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع	دعم المشاريع الصغيرة وايجاد الوظائف للاغلبية الفقيرة في مختلف القطاعات (في القطاع غير الرسمي)	ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعة الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعات الرسمية وغير الرسمية

المصدر:احمد ابو اليزيد الرسول ، التنمية المتواصلة الابعاد والمنهج ،مكتبة بنان المعرفة الاسكندرية،مصر ،2007 ص 90-91

و محمد الطاهر قادري ،اليات تحقيق التنمية المستدامة ص71 في الجزائر ،اطروحة دكتوراه ،غيرمنشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ،2006، ص 71

الشكل رقم(01_03): اهداف التنمية المستدامة

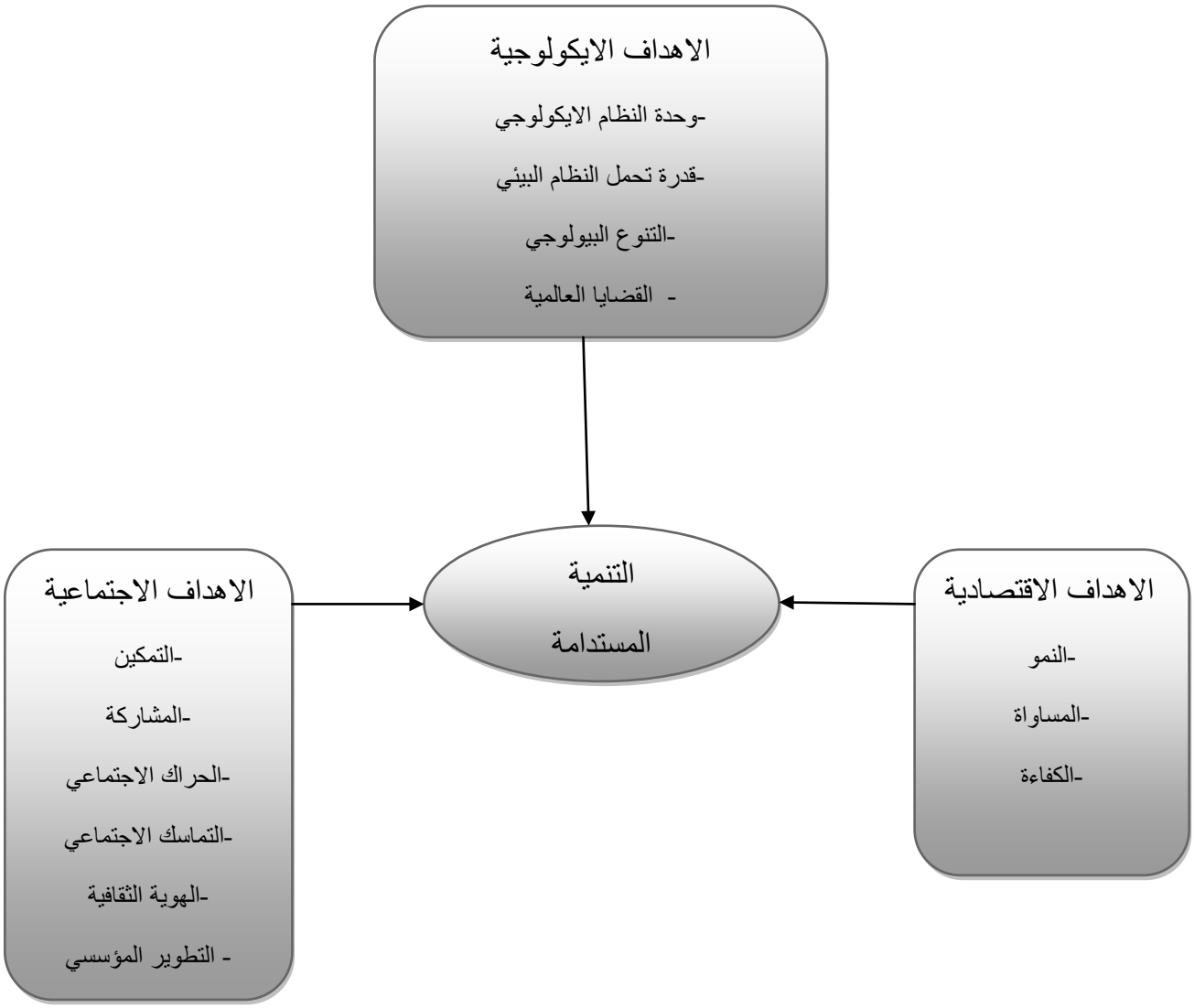

المصدر:دوجلاس موشيت ، مبادئ التنمية المستدامة ، ترجمة بهاء شاهين ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، مصدر الطبعة الاولى ،2000، ص 72

المطلب الثاني: المحاور الاساسية للتنمية المستدامة

اولا/مبادئ التنمية المستدامة

يستند مفهوم التنمية المستدامة إلى مجموعة من الأسس أو الضمانات الرامية إلى تحقيق أهدافها وكانت أهمها

1- أن تأخذ التنمية في الاعتبار الحفاظ على خصائص ومستوي أداء الموارد الطبيعية الحالي والمستقبلي كأساس لشراكة الأجيال المقبلة في المتاح من تلك الموارد

- 2 .لا ترتكز التنمية إزاء هذا المفهوم على قيمة عائدات النمو الاقتصادي بقدر ارتكازها على نوعية وكيفية توزيع تلك العائدات، وما يترتب على ذلك من تحسين للظروف المعيشية للمواطنين حال الربط بين سياسات التنمية والحفاظ على البيئة .

-3-يتعين إعادة النظر في أنماط الاستثمار الحالية، مع تعزيز استخدام وسائل تقنية أكثر توافقا مع البيئة تستهدف الحد من مظاهر الضرر والإخلال بالتوازن البيئي والحفاظ على استمرارية الموارد الطبيعية

- 4 .لا ينبغي الاكتفاء بتعديل أنماط الاستثمار وهياكل الإنتاج، وإنما يستلزم الأمر أيضا تعديل أنماط الاستهلاك السائدة اجتنابا للإسراف وتبديد الموارد وتلوث البيئة

- 5 .لابد أن يشتمل مفهوم العائد من التنمية ليشمل كل ما يعود على المجتمع بنفع بحيث لا يقتصر ذلك المفهوم على العائد والتكلفة، استنادا إلى مردود الآثار البيئية الغير مباشرة وما يترتب عليها من كلفة اجتماعية، تجسد أوجه القصور في الموارد الطبيعية

- 6استدامة وتواصل واستمرارية النظم الإنتاجية أساس الوقاية من احتمالات انهيار مقومات التنمية خاصة بالدول النامية التي تعتمد علي نظم تقليدية ترتبط بمقومات البيئة الطبيعية(Barbara , 1995)[1]

ثانيا: ابعاد التنمية المستدامة

[1]الراشيد، صالح. التميز في الأداء: ماهيته و كيف يمكن تحقيقه في منظمات الأعمال، مجلة آفاق اقتصادية، مجلة فصلية متخصصة ومحكمة يصدرها اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الامارات العربية المتحدة، Ðلد 2009السنة، 116 العدد 29

الملاحظ من خلال التعريفات السابقة أن التنمية المستدامة تتضمن أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها. ومن خلال التركيز على معالجتها يتم إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة، ويمكن الإشارة هنا إلى أربعة أبعاد حاسمة ومتفاعلة هي كل من الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية:

-**حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:** فبالنسبة للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم، أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية .

-**إيقاف تبديد الموارد الطبيعية:** تتلخص التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية، عبر تحسين مستوى الكفاءة. ولابد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية.

- **مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته:** تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، ألن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات، وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي كان كبيرا بدرجة غير متناسبة. يضاف إلى أن هذه البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقل، وفي القيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها)

-**التخفيف من عبء الفقر:** يحقق التخفيف من عبء الفقر المطلق نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة، ألن هناك روابط و وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكان والتخلف الناجم عن التاريخ الاستعماري والتبعية المطلقة للقوى الرأسمالية .

-**المساواة في توزيع الموارد:** وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة. فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية، تشكل حاجز هاما أمام التنمية. فهذه المساواة تساعد على التنشيط الاقتصادي الضروري لتحسين مستويات المعيشة

-**الحد من التفاوت في المداخيل:** التنمية المستدامة تعني الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية، وكذا تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية وتحسين فرص التعليم

والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة في كل مكان. وتجب الإشارة إلى أن سياسة تحسين فرص الحصول على الأراضي والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية لعبت دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة والنمو في اقتصاديات النمو الآسيوية مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية وتايوان[1].

الشكل (01_04) :ترابط ابعاد عملية التنمية المستدامة

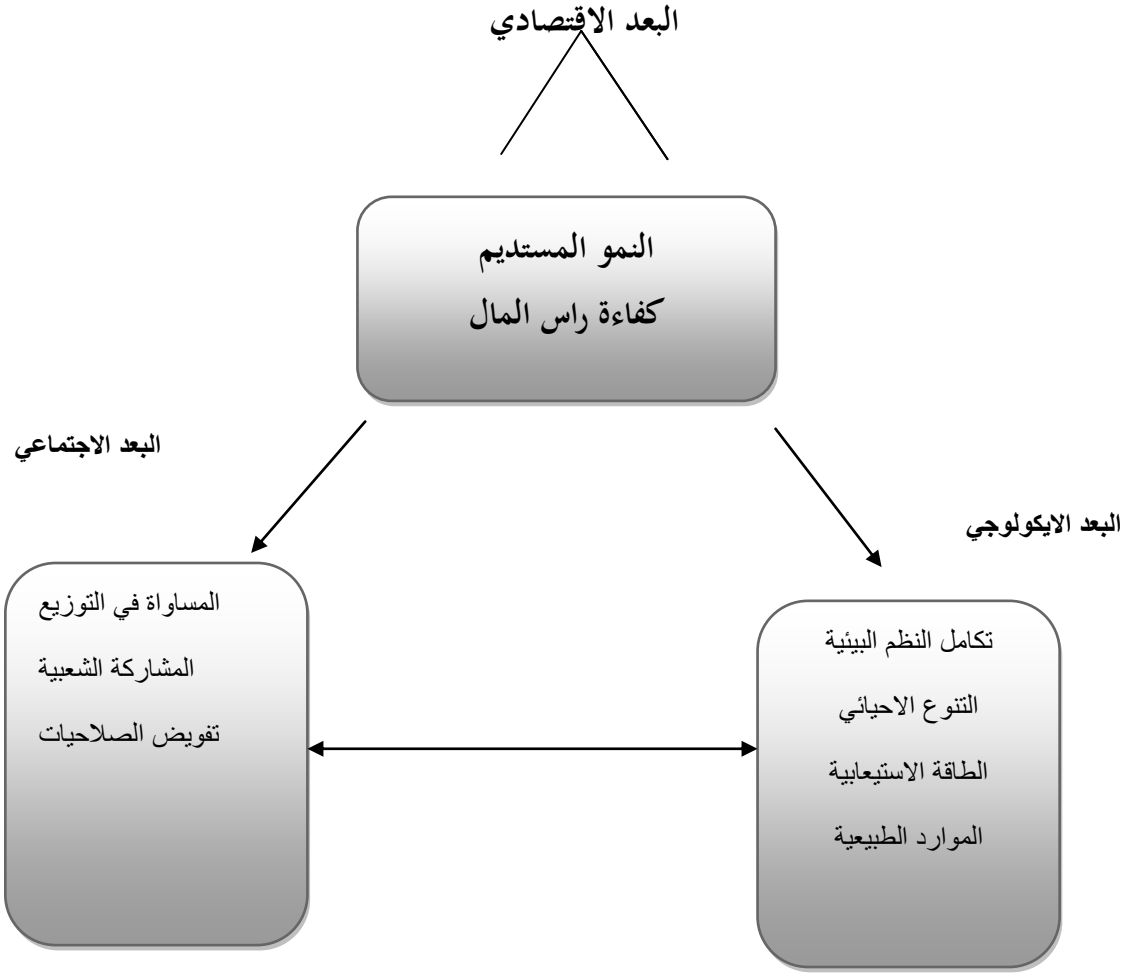

المصدر:عثمان محمد غنيم وماجدة احمد ابو زنط ،التنمية المستدامة فلسفتها واليات تخطيطها وادوات قياسها ،دار صفاء للنشر والتوزيع،الطبعة الاولى،2007،ص 41

ثالثا: مؤشرات التنمية المستدامة

[1]أبو زنط، ماجدة و غنيم، عثمان محمد. التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، Ð‹لد 36 ،العدد 1 ،كانون الثاني (جانفي) 2009

بعد الاهتمام الكبير بدراسات وأبحاث التنمية المستدامة برزت الحاجة الى وضع مؤشرات كلية للتنمية المستدامة تشخص التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية . وان هذه المؤشرات هي:

1_المؤشرات الاقتصادية: يتضمن المؤشر الاقتصادي عدة مؤشرات من أهمها:

أ- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يحسب هذا المؤشر من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينه على عدد السكان في تلك السنة.وان الأهمية الاقتصادية لهذا المؤشر تكون من خلال عكسه معدلات النمو الاقتصادي وقياس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه .

ب- نسبة الاستثمار الثابت الإجمالي الى الناتج المحلي الإجمالي: يعرف تكوين راس المال الثابت الاجمالي (Formation Capital Fixed)بانه ذلك الجزء من القابلية الانتاجية الانية الموجهة الى انتاج السلع الرأسمالية كالأبنية والإنشاءات و المكائن و الآلات ووسائل النقل.وينقسم تكوين راس المال الثابت الى قسمين : تكوين راس المال الصافي الذي يستخدم في زيادة الطاقة الانتاجية وتكوين راس المال التعويضي الذي يستخدم للحفاظ على الطاقة الانتاجية القائمة او تعويض الاندثار في راس المال الثابت القائم.

ج- نسبة الصادرات الى الواردات : يبين مؤشر صادرات السلع و الخدمات كنسبة من واردات السلع والخدمات قدرة البلاد على الاستمرار في الاستيراد . وتبرز الاهمية الحيوية لهذا المؤشر من حقيقة ارتفاع درجة انفتاح الاقتصاديات المحلية على الاقتصاد العالمي

د- **مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية:** وتشمل المساعدات الإنمائية الرسمية كالمنح والقروض التي يقدمها القطاع الرسمي الى بعض البلدان بهدف النهوض بالتنمية و الخدمات الاجتماعية بشروط مالية ميسرة . ويقيس هذا المؤشر مستويات المساعدات المختلفة ، وهو يحسب كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي . وان إستراتيجية التنمية المستدامة لا تتطلب الاعتماد كبير على المعونات و المساعدة الخارجية

ذ-**الدين الخارجي/الناتج المحلي الاجمالي:** يحسب هذا المؤشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ويمثل مديونية البلدان ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون[1] .

2_المؤشرات الاجتماعية: يتضمن المؤشر الاجتماعي عدة مؤشرات من اهمها

[1] عبد الخالق عبد الله،العرب والبيئة،قمة الارض للتنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية ،ط١،الامارات العربية المتحدة،١٩٩٨،ص.٣٨

أ- **معدل البطالة:** يعكس هذا المؤشر عدد الإفراد في سن العمل والقادرين عليه ولم يحصلوا على فرصة عمل كنسبة مئوية من القوى العاملة الكلية في بلد ما.

ب- **معدل النمو السكاني:** يوضح متوسط المعدل السنوي للتغير في حجم السكان وأهميته في التنمية المستدامة تكون من خلال شرط عدم تخلف معدل نمو نصيب الفرد من الدخل عن معدل نمو السكان.

ج-معدل الأمية بين البالغين: ويحسب من خلال نسبة الأفراد الذين تتجاوز أعمارهم ١٥ سنة والذين هم أميون الى مجموع البالغين.

د- معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائي والثانوي والعالي: وهم عدد الملتحقين بهذه المدارس الاولي والعليا الى مجموع السكان، ويعكس هذا المؤشر مدى نشر التعليم والمعرفة في بلد ما

.ذ-نسبة السكان في المناطق الحضرية: ويمثل نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية الى مجموع السكان .ويعكس هذا المؤشر درجة التوسع الحضري وكذلك مدى مشاركة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة .٦- حماية صحة الإنسان وتعزيزها: ان اهم متطلبات التنمية المستدامة المتعلقة بالإنسان هي توفر مياه شرب صحية وخدمات صحية .ويحسب هذا المؤشر من خلال قسمة عدد السكان الذين لا تتوفر لهم هذه الخدمات الى مجموع السكان.

3_المؤشرات البيئية: يتضمن المؤشر البيئي عدة مؤشرات من اهمها:

أ- نصيب الفرد من الأراضي الزراعية :ويتضمن هذا المؤشر قياس نصيب الفرد من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة وكذلك نصيب الفرد من الأراضي المتاحة للإنتاج الزراعي.وان الزراعة لها دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة لما توفره من غذاء للسكان اضافة الى فرص العمل وبهذا فانها تعد المحرك للنمو الاقتصادي خاصة وانها من الممكن ان تساهم في تخفيف حدة الفقر والبطالة.

ب- التغير في مساحات الغابات والأراضي : يبين هذا المؤشر نسبة التغير في مساحة الاراضي الخضراء الى مساحة البلد الإجمالية . فاذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة دل على امكانية زيادة الانتاج الزراعي اما العكس فانه يشير الى توسع التصحر وزحفه الى الاراضي الخضراء.

ج- التصحر: قياس الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها الى المساحة الاجمالية للبلد. ويعد تقليص مساحات الأراضي الصحراوية من شروط تحقيق التنمية المستدامة.

4_المؤشرات المؤسسية: يتضمن المؤشر المؤسسي عدة مؤشرات من اهمها

أ- الحصول على المعلومات: يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الافراد على الحصول على المعلومات والمتمثل باعداد الطلبة في المدارس الابتدائية والثانوية والعليا (أي مجموع الملتحقين بالمراحل الدراسية الاولية والثانوية والعليا) اضافة الى اعداد مستخدمي الهواتف الثابتة والنقال

ب- عدد العلماء والمهندسين في مجال البحث العلمي: وهو قياس اعداد العلماء والمهندسين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص

ج- الانفاق على البحث والتطوير: ويمثل حجم الانفاق المالي على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي[1]

مطلب الثالث: تحديات حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة

من خلال التقارير والمنشورات التي اصدرتها العديد من مؤسسات التنمية المستدامة قبل وبعد مؤتمر جوهنزبورغ يمكن من خلالها تقسيماهم تحديات التنمية المستدامة من اجل حماية البيئة خلال القرن العشرين الى تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية والتي يمكن اجمالها فيمايلي:

اولا: التحديات الاقتصادية والاجتماعية

1_ تعديل انماط الاستهلاك وجعلها اكثر استدامة:

ان السعي الدائم لتعظيم الرفاهية خاصة في الدول الصناعية نجم عنه استنزاف للموارد الطبيعية نتيجة الاستهلاك المفرط واللاعقلاني لها، وقد بينت دراسات قامت بها مؤسسات مختصة بالتنمية المستدامة ان العلم بحاجة الى اربعة كواكب الارض لتوفير نفس المستوى الرفاهية السائد في الدول الصناعية لكافة سكان العالم، وهو مايستلزم ضرورة تغير السلوكيات المفرطة في الدول الصناعية للمساهمة في رفع مستويات المعيشة والحياة في الدول النامية.

2_مكافحة الفقر وتحقيق المساواة الاجتماعية:

كان للعمالة الانعكاس السلبي الواضح في اتساع الفجوة مابين الفقراء والاغنياء ، كما عرف عدد الفقراء تزايدا ملحوظا مما جعل من مكافحة الفقر الهاجس الاول بالنسبة للسياسات التنموية ، وتحقيق ذلك لايتم الا من خلال احداث تغيير جوهري في السياسات الاقتصادية والتجارية في العالم ، بالاضافة الى ضرورة اعطاء الاولوية عند تخصيص المساعدات

[1] موشيت دوجلاس،منهاج متكامل للتنمية المستدامة،مباديء التنمية المستدامة ،ترجمة بهاء شاهين،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،2000،ص.20

التنموية للمناطق الاكثر فقرا في الدول النامية من اجل اخراجها من دائرة فقر ، وذلك من خلال الاستغلال الامثل لهذه المساعدات التي يجب ان تساهم في تدريب السكان ورفع قدراتهم وكفاءاتهم بشكل مستدام ، بالاضافة الى اعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية للشعوب الاقل نموا فالدول والمجتمعات المحلية والاقليمية والوطنية والمنظمات ذات الاختصاص ، تشترك في المسؤولية على تفاوت بينها، وهي مطالبة بالمساهمة برعاية الطفولة والامومة ، وتاسيس البنيا التحتية والمرافق ، وذلك بتمويل برامج التنمية المستدامة، ووضع الخطط والسياسات الفاعلة في هذا المجال ، وتقاس اهلية هذه الاطراف جميعا وكفاءتها بمقدار ماتقدمه من خدمات في هذه المجالات الحيوية ، وبمقدار عنايتها بتطوير برامج العمل التنموي على المستويين الحكومي والشعبي ومؤسساته.

3_ تعديل مسار العولمة وجعله اكثر توافقا ومتطلبات التنمية والعدالة الاجتماعية:

من بين تحديات التنمية المستدامة خلال هذا القرن تعديل مسار العولمة باعتبارها الالية الرئيسية للنشاط الاقتصادي ، الاجتماعي والسياسي في العالم في العقد الاول من القرن الحادي والعشرين ، وتؤثر على حياة كل سكان العالم بطريقة او باخرى فبالمنظر الى مسار العولمة السابق وانعكاساته السلبية وبخاصة مساهمته في تركيز الثروة في يد اقلية وتهميش اكثر وفقرا اكبر في البلدان النامية ، فانه لابد من تعديل هذا المسار وخاصة الاقتصادي وجعله اكثر رفقا بالبيئة والتركيبة الاجتماعية للدول النامية والتركيز على هذا الجانب راجع الى كون السياسات الاقتصادية والتجارية السائدة في العالم نجم عنها زيادة في الخسائر البيئية ، واختلال في التوازن الاجتماعي ،ومن هنا كان لابد من تامين مشاركة كاملة وفعالة للدول النامية داخل مراكز اتخاذ القرار والمؤسسات الاقتصادية الدولية وتعزيز الجهود التي تهدف الى جعل دواليب الاقتصاد العالمي اكثر شفافية وانصافا واحتراما للقوانين المعمول بها على نحو يمكن الدول النامية من رفع التحديات التي تواجهها بسبب العولمة[1]

ثانيا: تحديات البيئية

1_ حماية المناخ العالمي من خلال تغيير سياسات الطاقة:

تعتبر ظاهرة التغيير المناخي من اهم التحديات البيئية التي تواجه العالم خلال هذا القرن بالنظر الى تزايد حدتها وانعكاساتها السلبية المتعددة ، وهي ظاهرة ناجمة عن ارتفاع درجات حرارة الارض الناجمة بدورها عن الاستخدام المكثف للوقود الاحفوري وانبعاثات الكربون ، وعليه فان مواجهة مثل هذه الكارثة البيئية يتطلب احداث تغيير هيكلي في سياسات وتقنيات استخدام الطاقة وخاصة التقليل من انبعاثات الكربون وتطوير الطاقات المتجددة والنظيفة.

2_ حماية التنوع الحيوي والاستخدام المستدام للموارد البيولوجية:

[1] تريكي عبد الرؤوف ، مكانة الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة –حالة الجزائر –شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل الاقتصادي ،جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية ،العلوم التجارية وعلوم التسيير ،ص44،سنة 2014/2013

يعرف التنوع الحيوي والتوازن البيئي تدمير مستمر بسبب السياسات التنموية الخاطئة المنتهجة وهو ماجعل من حماية التنوع الحيوي حتى من خلال المعايير الاقتصادية والتنموية لا البيئة فقط، ومن بين القضايا التنموية المرتبطة بالتنوع الحيوي قضية العدالة في توزيع فوائد التنوع الحيوي ، وقد نصت على ذلك اتفاقية التنوع الحيوي التي اقرت في ريوعام .1992

3_ حماية التربة ومكافحة التصحر:

من بين التحديات الاخرى التي تواجه التنمية المستدامة هي حماية التربة من الانجراف والتصحر الذي بات يهدد مساحات واسعة من العالم حيث نجد ان التصحر يمتد الى حوالي 30% من الارض في العالم ، وهو ما ادى الى تدمير القاعدة الانتاجية للمجتمعات الريفية والمحلية في معظم بلدان العالم الثالث واستعادة خصائص التربة الانتاجية يتطلب بذل مجهود اضافي في الاستصلاح في الدول النامية ودعم سياسي حكومي من طرف حكوماتها ،كما يتطلب دعما ماليا من طرف الدول الصناعية.[1]

[1] تريكي عبد الرؤوف، مرجع سابق،ص45

المبحث الرابع: العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة

لقد وصلت العلاقة بين البيئة والتنمية إلى مرحلة حرجة تقتضي سرعة اعادة النظر في طبيعة هذه العلاقة ، مما يعيد لها توازنها ولهذا سوف نعالج في هذا المبحث طبيعة العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة من خلال مايلي:

المطلب الاول:العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة في الفكر الاقتصادي

إن الارتباط بين البيئة والتنمية ارتباط قوي، وذلك لان حماية البيئة من التلوث عنصر اساسي من عناصر التنمية المستدامة ، وسنتناول في هذه النقطة الموارد الطبيعية محور هذه العلاقة بين التنمية المستدامة والبيئة ، ثم موقف الفكر الاقتصادي من ذلك

اولا/ الموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية

لقد اهتمت الدراسات الاقتصادية والتنموية بالموارد النادرة واعتبرتها ذات قيمة اقتصادية ، واهملت الموارد الحرة كالهواء والماء واعتبرتها ليست ذات قيمة اقتصادية ، وبالتالي فان عدم الاخذ كل من البيئة والموارد الطبيعية في الحسبان عند رسم السياسات الاقتصادية للدول ، والإسراف في استعمالها بشكل مشكلة تستحق الاهتمام ، ويرجع اهمال الموارد الحرة الى ان التحليل الاقتصادي التقليدي قد اقتصر على تناول الظواهر المتعلقة بالسوق فقط وأهمل الجوانب الأخرى.

وفي داخل إطار السوق فان الأثمان هي المؤشر الذي يعبر عند الندرة النسبية للموارد التي لها ثمن في السوق ، اما الموارد الحرة او المجانية فان استخدامها يكون غير مقيد ، وبالتالي تستهلك بدون حرص سواء في الكمية المستخدمة منها او في اسلوب استخدامها الذي قد يترتب عليه الاضرار بها، الا ان هذه النظرة للموارد الحرة او المجانية قد تغيرت تماما وذلك وفق لمايلي:

ان التصنيع المتنامي والتزايد السكاني قد جلب صورا كثيرة للثلوث البيئي تتعلق معظمها بالموارد الحرة، فبدأت تظهر معالم الندرة والعرض والطلب على هذه الموارد ، فبعد ان كانت ليست محلا للتملك وليست لها قيمة تبادلية أصبحت مهددة بدرجة كبيرة

ان التحليل الاقتصادي قد اشتغل بانتاج واستهلاك الموارد، اما ما يتخلف من عملية الاستهلاك من مخلفات وفضلات فلم يكن محل اهتمام لانه لايشكل ظواهر نقدية رغم مايسببه من تلوث بيئي واثار سلبية على الرفاهية العامة الحقيقة ،

وقد عرفت التنمية الاقتصادية ذلك النوع من الرفاهية حديثا بعد ان كانت منشغلة تماما بالرفاهية المقومة بشكل نقدي فقط.

ان قيمة الاستعمال للموارد الحرة اصبحت تشغل اهتمام الدول ، نظرا لان التلوث بسبب انخفاض شديدا لهذه القيمة ، يترتب عليه تكاليف باهظة سواء في ازالة هذا التلوث او في تدبير البديل الذي يعوض هذه القيمة في استعمال المياه النظيفة عند تلوثها يحمل الدول تكلفة ازالة الثلوث من المياه او بديل اخر يوفر هذا الاستعمال.[1]

ثانيا/ موقف الفكر الاقتصادي من العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة

يرى بعض الاقتصادين ان هناك تعارضا بين التنمية ومقتضيات حماية البيئة ،لان حماية تتطلب تكلفة سيكون لها اثر سلبي على معدلات النمو الاقتصادي ويضيف انصار هدا الراي ان الانفاق على البيئة يحد من القدرة التصديرية للدول النامية، بسبب ادماج التكلفة البيئية في ضمن تكاليف الانتاج للسلع و الخدمات ، فانصار هدا الراي يدعون الى تاجيل اجراءات حماية البيئية في المراحل الاولى للتنمية ، ودلك لان بعض الدول الناميةوهي تضطلع بالتنمية تعتمد اساسا في القيام بعمليات التصنيع والبنية الاساسية ، فهم لدلك يرون العلاقة عكسية اما الفريق الاخر من الاقتصاديين فيرى امكانية تطبيق برامج حماية البيئة في الدول النامية، لانه لايعوق التنمية ، وان التكلفة التي يتحملها المشروع في نفقات الحماية لاتشكل اعاقة لهده التنمية وبدلك تكون العلاقة بين البيئة والتنمية بديهية، غير ان المشكل يكمن في الاتجاه الدي يرسمه الانسان لهده العلاقة بغية تحقيق طموحاته في التنمية

ان هناك نوعا من التناقض في الاطروحات المختلفة للعلاقة بين البيئة والتنمية ، فلكي تحافظ البيئة على قوامها يجب ان لا تتعرض مكوناتها الى الهدر–والاستنفاد والتنمية لكي تصبح واقعا محسوسا لابد من ان تقدم متطلبات الرفاهية من سلع وخدمات مادية مصنعة ، أي يجب ان تزيد من مستوى الانتاج والاستخدام ومن ثم يتطلب استعمال الموارد الطبيعية مدخلات الانتاج ، فالعلاقة بين البيئة والتنمية كانت متناقضة على حسب الاطروحات قبل عام 1972، ولكن بعد العام المذكور وعند انعقاد حلقة (فونكس founex) بسويسرا زال الغموض حول تلك العلاقة من خلال التقيد بشرط التنمية لتحقيق الدخل المستدام والنمو الاقتصادي (sustainable economic growt) ومن ابرزها ان تحقيق النمو الاقتصادي المستدام يجب ان يكون من دون انقاض حصة الفرد الواحد من السكان من معطيات الرفاهية ، كما ان النمو الاقتصادي المستدام هو الدي لا يؤدي الى استنفاد راسمال الطبيعي والعوامل الطبيعية الاخرى وتدمير البيئة ،لدا

[1] بد القادر عوينان،مرجع سابق،ص59

يكون انتاج تحقيق التوافق بين التنمية والبيئة يكون نتائج تفاعل الطاقات الحاكمة بينهما من خلال الاعتماد على درجة الاحلال بين الراسمال المادي وراسمال الطبيعي وبالطريقة التي تؤدي الى استمرارية الانتاج وتعظيمه[1]

ويوضح لنا الشكل التالي العلاقة الايجابية بين التنمية المستدامة والبيئة ومن خل التاثير بين التلوث والنمو في الناتج المحلي الاجمالي في بعض تجارب الدول الصناعية

الشكل رقم (01_05): يوضح العلاقة الايجابية بين البيئة والتنمية المستدامة

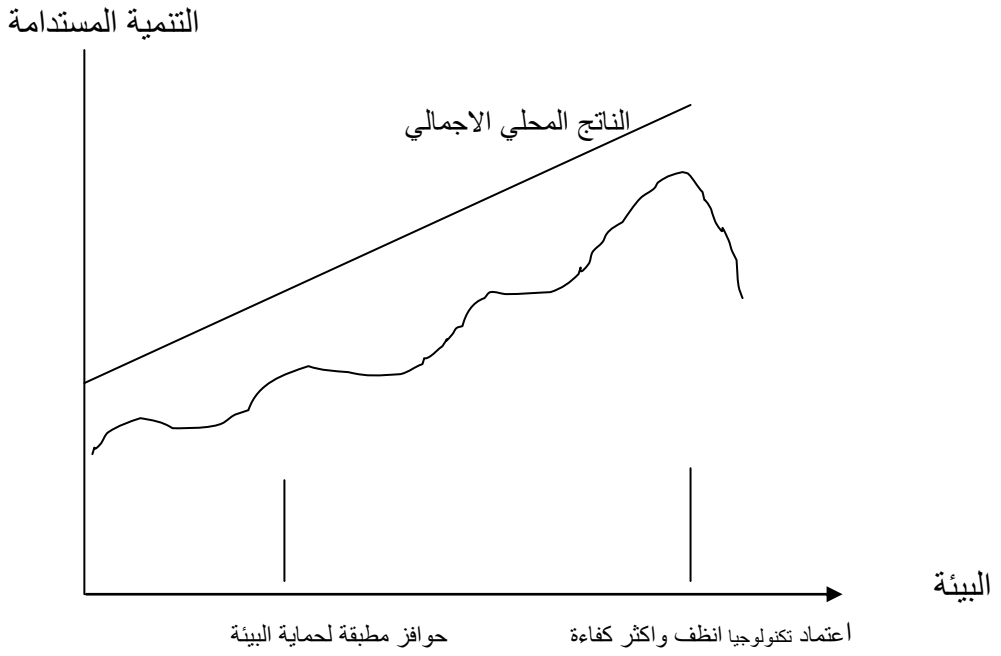

من خلال الشكل يتضح ان في مرحلة الاولى يرتفع منحنى التلوث ولكن في مستوى اقل من ارتفاع خط الناتج المحلي الاجمالي نتيجة تطبيق حوافز لحماية البيئة ، ولكن في مرحلة ثانية نجد ان التلوث ينخفض كثيرا ويبتعد عن خط الناتج المحلي الاجمالي نتيجة اعتماد تكنولوجيا انظف واكثر كفاءة[2]

المطلب الثاني: التنمية المستدامة والطاقة المتجددة

[1] على مهدي داود سلمان الربيعي ، التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية المستدامة في بلدان اسيوية مختارة ، مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،2009، ص ص،24-25

[2] عبد القادر عوينان ، مرجع سابق، ص61

للطاقة المتجددة اهمية بالغة في حماية البيئة ، باعتبارها طاقة نظيفة غير ملوثة كما ان التوسع في استخدامها من شانه ان يقلص من استخدام الطاقة التقليدية (المعروفة بأثرها البيئي على البيئة) خاصة وان تكلفة توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة اخذه في النقصان ومنه امكانية تحقيق تنمية المستدامة

اولا: تعريف الطاقة المتجددة وخصائصها

تتعدد تعاريف الطاقة المتجددة وتعدد خصائصها وهذا ما سنتناوله في هذا العنصر

1-تعريف الطاقات المتجددة:

لغة: الطاقة كلمة ذات اصل لاتيني " energe"وهي تعني "قوى فيزيائية تسمح بالحركة "

والاطاقة هي القدرة على الشيئ وتقول طوقا واطاقة والاسم "الطاقة"

اما اصطلاحا: تعرف الطاقة بانها الوسيلة الرئيسية التي يعتمدها الانسان لتحقيق عالم افضل وراحة اكبر وسعادة ورفاة امثل[1]

والطاقات المتجددة هي تلك الطاقة التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يذكر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري[2]

ويعرفها برنامج الامم المتحدة لحماية البيئة (unep)الطاقة المتجددة عبارة عن طاقة لايكون مصدرها مخزون ثابت ومحدود في الطبيعة ، تتجدد بصفة دورية اسرع من وتيرة استهلاكها وتظهر في الاشكال الخمسة التالية: الكتلة الحيوية ، اشعة الشمس، الرياح ، الطاقة الكهرومائية، وطاقة باطن الارض.

وتعرفها وكالة الطاقة العالمية (IEA) تتشكل الطاقة المتجددة من مصادر الطاقة الناتجة عن مسارات الطبيعية التلقائية كاشعة الشمس والرياح ، والتي تتجدد في الطبيعة بوتيرة اعلى من وتيرة استهلاكها.

وايضا الطاقة المتجددة هي عبارة عن مصادر طبيعية دائمة وغير ناضية ومتوفرة في الطبيعة سواء كانت محدودة ولكنها متجددة باستمرارها وهي نظيفة لاينتج عنها تلوث البيئي نسبيا[1]

[1]-سمير بن محاد، استهلاك الطاقة في الجزائر –دراسة تحليلية وقياسية ،(مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية/2009/2008، ص3

[2]-محمد طالبي/ محمد ساحل، اهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لاجل التنمية المستدامة :عرض تجربة المانيا، مجلة الباحث عدد6 سنة2008 ص203

كما ان الطاقة المتجددة هي المصادر التي تعيد العمليات الطبيعية تزويدها مجددا بمعدل يساوي او يفوق معدل استخدامها وتتحصل الطاقة المتجددة من التدفقات المستمرة والمتكررة للطاقة التي تحدث في البيئة الطبيعية[2]

2/ خصائص الطاقة المتجددة:

تتميز الطاقة المتجددة بعدة خصائص نذكر اهمها مايلي:

-تلعب دورا هاما في حياة الانسان وتساهم في تلبية نسبة عالية من متطلبات الطاقة وهي مصادر طويلة الاجل ذلك لانها مرتبطة اساسا بالشمس والطاقة الصادرة عنها

-الطاقة المتجددة ليست مخزون جاهزا نستعمل منه مانشاء ومتى نشاء فمصادر الطاقة المتجددة لاتتوفر او تختفي بشكل خارج قدرة الانسان على التحكم فيها او تحديد المقادير المتوفرة منها كالشمس وشدة الاشعاع

-استخدام مصادر الطاقة المتجددة يتطلب استعمال العديد من الاجهزة ذات المساحات والاحجام الكبيرة مما يؤدي الى ارتفاع تكلفتها وهو مايشكل احد العوائق امام انتشارها السريع

-تتوفر اشكال مختلفة من الطاقة في مصادرها الطاقة المتجددة الامر الذي يتطلب استعمال تكنولوجيا ملائمة لكل شكل من الطاقة[3]

ثانيا/مصادر الطاقة المتجددة واهميتها في حماية البيئة لاجل التنمية المستدامة

1-مصادر الطاقات المتجددة :

تتعدد مصادر الطاقات المتجددة والتي تتمثل في اهم مصادرها فيما يلي:

أ-الطاقة الشمسية: تعتبر الشمس هي المصدر الاساسي لكثير من مصادر الطاقة الموجودة في الطبيعة حتى ان البعض يطلق شعارا "الشمس ام الطاقات" تسخن الشمس سطح الارض مما يؤدي الى تسخين الطبقة الجوية فتنشا الرياح ، كما

[1]- ياسمينة مرزوق، دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ، دراسة حالة الطاقة الشمسية ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الاكاديمي ،2018/2017 ص14

[2]حورية دشانة ، الطاقة المتجددة في الجزائر : دراسة في التحديات ، مذكرة ماستر ، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية،2017/2016، ص30

[3]-ياسمينة مرزوق ،مرجع سابق، ص 15

تعمل الشمس على تبخير مياه البحار والمحيطات فنحصل على الامطار وهناك طاقة المد و الجزر وحرارة باطن الارض والطاقة النووي ويطلق على هذا النوع الطاقة البديلة او المتجددة [1]

ب– الطاقة المائية: تعتبر الطاقة المتولدة من المساقط المائية ارخص موارد الطاقة ولكن استخدامها يتطلب ظروف طبيعية خاصة تتعلق بالمجرى المائي وكمية المياه وتعتمد كمية الطاقة الكامنة في محطات التوليد المائية على حجم كمية الماء وعلى مسافة سقوط الماء أي كلما ارتفعت قيمة العاملين زادت الطاقة الكامنة في المحطة ، ومحطات الطاقة المائية تعمل بكفاءة عالية تصل الى 80–90% بالمقارنة مع محطات الطاقة الحرارية التي تعمل بالوقود الاحفوري والتي تزيد عن 30 %

ج–الطاقة الهيدروجين: تعتبر خلايا الوقود تكنولوجيا واعدة للعمل كمصدر للحرارة والكهرباء في البيوت والسيارات لذا تعمل الشركات على تصنيع وسائل نقل تعمل بخلايا الوقود والتي تحتوي على جهاز كهروكيميائي يفصل الهيدروجين والاوكسجين لانتاج الكهرباء تدير محرك كهربائي يتولى تيسير العربة [2]

د/ الطاقة الهوائية

هي الطاقة المستمدة من حركة الهواء والرياح وقد استخدمت منذ اقدم العصور في تسيير السفن الشراعية وادارة طوحين الهواء الطحن الغلال ورفع مياه الابار وتستخدم وحدات الرياح في تحويل طاقة الرياح الى طاقة ميكانيكية تستخدم مباشرة او يتم تحويلها الى طاقة كهربائية من خلال مولدات خاصة

هـ/ طاقة الكتلة الحيوية

الوقود الحيوي هو الطاقة المستمدة من الكائنات الحية وهو مصادر الطاقة المتجددة على خلاف غيرها من الموارد الطبيعية مثل النفط والفحم او هو أي وقود مشتق من الكتلة العضوية لكائنات حية (نبات حيوان) حصدت خلال العشر سنوات السابقة لتصنعيه.

و/ الطاقة الجوفية الحرارية

[1] –ياسمينة مرزوق ،نفس مرجع ،ص16

[2] محمد راتول ،محمد مداحي ، صناعة الطاقات المتجددة بالمانيا وتوجه الجزائر لمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتامين امدادات الطاقة الاحفورية وحماية البيئة ،حالة مشروع ديزيرتاك، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة العدد 03،2012، ص ص141–142

توصف طاقة حرارة باطن الارض بانها مصادر الطاقة ويرى العلماء انها كافية لتوليد كميات ضخمة من الكهرباء في المستقبل ويذكر اتكين "ان طاقة حرارة باطن الارض تعد مصدرا اساسيا للطاقة المتجددة لنحو 58دولة[1]

2/اهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لاجل التنمية المستدامة

تكتسي الطاقة المتجددة اهمية بالغة وتتمثل اهميتها فيمايلي:

-ارتباطها بالتنمية الاقتصادية ارتباطا وثيقا بالاستخدام المتزايد للطاقة وتنامي انبعاثات الغازات الدفيئة وتستطيع الطاقة المتجددة المساعدة في فك الارتباط والمساهمة في التنمية المستدامة فتتيح الفرصة للاسهام في التنمية الاقتصادية والاحتماعية والحصول على الطاقة والتخفيف من اثار تغيير المناخ والاثار السلبية على الصحة والبيئة

- يمكن للطاقة المتجددة ان تساعد في تسريع وتيرة الحصول على الطاقة ولاسيما للناس البالغ عددهم 1.4 مليار نسمة والذين يعيشون بدون كهرباء

- يمكن ان تسهم خيارات الطاقة المتجددة في تحقيق امداد بالطاقة بالرغم من انه يجب مراعاة تحديات معنية تتصل بمسالة الادماج

- تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة تستطيع تكنولوجيا الطاقة المجددة توفير منافع بيئية مهمة اخرى

- تشير عمليات تقيم العمر لتوليد الكهرباء الى ان انبعاثات الغازات الدفيئة لتكنولوجيا الطاقة المتجددة اقل عموما بشكل ملحوظ عن تلك المتصلة بخيارات الوقود الاحفوري

-كذلك تستطيع تكنولوجيا الطاقة المتجددة خاصة الخيارات التي لا تسند الى الاحتراق ان توفر منافع فيما يخص تلوث الهواء والانشغالات المتعلقة بالصحة[2]

[1] محمد راتول ، محمد مداحي ، مرجع سابق ، ص ص،141،142

[2] حورية دشان ، مرجع سابق ص،ص،43-

خلاصة :

حظيت البيئة بعناية كبيرة انطلاقا من الدين الإسلامي الذي أولى اهتماما للبيئة والمحافظة عليها ، لياتي فيما بعد الانسان لسن قوانين رداعة لكل من مس بالبيئة وانظمتها ، اسفر فيما بعد التزاوج بين تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة عن ولادة فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية سمي بالاقتصاد البيئي ، وبرز بالتالي اتجاه معاصر لادخال المؤشرات البيئية في قياس النمو الاقتصادي ، ولا يعتمد في قياس النمو على مجرد حساب متوسط استهلاك الفرد بل يأخذ في حسابه التدهور البيئي الناتج عن خطط التنمية ، وبالتالي جاء الأخير ليحدث تحولا عميقا في منهج الاقتصاد وأساليب دراسة المشكلات الاقتصادية لحماية البيئة ، وذلك لان تطور علم الاقتصاد بعيدا عن مجال البيئة كان خطا منهجيا لهذا التطور .

لقد اكدت التنمية المستدامة الاهتمام الاقتصادي بالبيئة ، التي اعتبرت هذه الأخيرة المدخل الجديد الذي تتجه جميع الشعوب في طريقها الى نمط التنمية يجمع مابين الإنتاج وحماية البيئة وتعزيزها ، فشكلت بذلك علاقة وطيدة بين البيئة والتنمية.

الى غاية هنا وصلنا الا ابراز العلاقة بين كل من البيئة والاقتصاد من جهة ، وبين البيئة والتنمية المستدامة من جهة ثانية.

الفصل الثاني

حماية البيئة في الجزائر

تمهيد

تعد الجزائر ضمن الدول التي تعاني المشاكل بيئية عديدة من بينها التدهور البيئي الناتج عن الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية الذي اصب يهدد مستقبل الاجيال القادمة، لذا يستوجب وضع السياسات بيئية رشيدة تتماشى مع التحولات التي تعرفها الساحة المحلية و الدولية و نظرا للموقع الجغرافي الذي تحتله الجزائر و اتساع وتنوع الاقليم و الكثافة السكانية و في ظل اختلاف و خطورة المشاكل البيئية التي تهدد الموارد الطبيعية للدولة و قدراتها السكانية يستوجب وضع السياسات البيئية الكفيلة بالحفاظ على الامكانيات المتاحة و ضمان حق الاجيال القادمة في اطار التنمية المستدامة.

سنحاول في هذا الفصل عرض الوضع البيئي في الجزائر في المبحث الاول يشمل خصائص الاقليم و السكان و المشاكل البيئية في الجزائر و اسباب تدهور الوضع البيئي.

اما المبحث الثاني قمنا بالتطرق لى مقومات حماية البيئة في الجزائر فعرضنا في المطلب الاول دور الجماعات المحلية في حماية الجزائر اما المطلب الثاني الوسائل القانونية لحماية البيئة في الجزائر اما المطلب الثالث الهيئات المركزية بحماية البيئة.

بينما المبحث الثالث تقيم التكاليف التدهور البيئي في الجزائر يحتوي على ثلاث مطال الاول تقدير تكاليف التدهور البيئي في الجزائر

المطلب الثاني : تقدير تكاليف الاستعاضة اما المطلب الثالث الضرائب البيئية في الجزائر

و ختمنا بالمبحث الرابع: حماية البيئة كأحد متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر في المطلب الاول الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة في اطار تنمية المستدامة

المطلب الثاني: تمويل البيئة بينما المطلب الثالث :الاستراتيجية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة

المبحث الاول : الوضع البيئي في الجزائر

تحتل الجزائر مساحة شاسعة وفرة لها الامكانيات و الموارد اللازمة لتنمية في نفس الوقت وضعتها امام تحدي كيفية الاستغلال و التحكم فيها بطريقة رشيدة و عقلانية دون الحاق الضرر بها من اجل تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الاول: خصائص الاقليم و السكان في الجزائر

تملك الجزائر العديد من المقومات الاقليمية و السكانية التي قد تمكنا من تحقيق التنمية المستدامة اذا ما تمكنت من الحفاظ عليها و احسنت استغلالها بما يضمن حق الاجيال القادمة و يلبي المطالب الحالية .

اولا: خصائص الاقليم في الجزائر

تعتبر الجزائر اكبر بلد افريقي بمساحة 2381740 كلم^2، تقع في الجنوب الغربي للبحر الابيض المتوسط تتوفر الجزائر على واجهة ساحلية على مسافة 1200 كلم، و ينقسم الاقليم الجغرافي الى:

1-التل:

مساحتها 4% من الاقليم الكلي اي ما يقارب 12.130.000 هكتار عبارة عن شريط يمتد من 80الى 190 كلم عرض و 1200 طولا بها تضاريس و سهول ساحلية و اخرى داخلية صالحة للزراعة لتوعيتها الجيدة ووفرة مياهها، و تسجل اكبر نسبة تساقط الامطار في هذه المنطقة حوالي 95% من اجمالي التساقط الوطني.و تشمل:

- السواحل الجزائري: تمتد على شريط طوله 1200 كلم و هي سواحل في اغلبها صخرية .

-السلاسل الجبلية : سلسلة الاطلس التلي هي سلسلة محاذية للساحل جبالها متصلة و متماسكة تتميز بغطاء نباتي كثيف و مناخ ذو طباع متوسطي يتخلله مناخ القاري احيانا .[1]

2-الهضاب العليا: و هي تقع جنوب المنطقة التلية و تمتد على نسبة9% من مجموع المساحة الاجمالية و محاطة بالسلسة الاطلسية (الاطلس الصحراوي) من الجنوب، و تقع على ارتفاع 800 م من الناحية الشرقية و 400 م من جهة الحضنة و 1100 من جهة الحدود المغربية و يتميز المناخ في منطقتي العضاب العليا و الاطلس الصحراوي بالجفاف

[1] سليمة بوعزيز ، السياسات العامة البيئية و اثرها على التنمية المستدامة في الجزائر ،مذكر ماستر شعبة العلوم السياسية ،تخصص سياسات عامة مقارنة،ص30.

و القارية، و تكون الامطار فيهما مفاجئة و قليلة الاهمية حيث لا تتجاوز الميلمتر الواحد احيانا الامر الذي يجد انعكاس الواضح على البيئة الطبيعية في هاتين المنطقتين.[1]

3- المجموعة الصحراوية: تمثل 87% من مساحة الجزائر منطقة جرداء يشكل العرق العربي العربي و العرق الشرقي الكبير اكبر امتدادا صحرواي للكثبان الرملية اهم الواحات تقع في اقصى الجنوب اكبر مرتفع صحراوي في الهقار ارتفاعه حوالي 3000 م و كمية الامطار فيها لا تزيد عن 100مم سنويا.[2]

ثانيا: خصائص السكان في الجزائر

تتميز الجزائر بتعداد سكاني ضخم حيث تضاعف عدد السكان في الجزائر اكثر من 05 مرات ما بين 2002-2010، من 30 مليون الى اكثر من 35.7 مليون نسمة بمعدل زيادة يفوق 0.3 % سنويا حيث تم تسجيل 38.7 مليون نسمة في جانفي 2014 و 39.5 مليون نسمة في جانفي 2015.

حيث تم تسجيل عدد السكان مطلع عام 021 بنحو 44.7 مليون نسمة مقارنة بـ 43.9 مليون نسمة مطلع عام 2020،بمعدل نمو 1.81 % تقريبا.[3]

الجدول رقم (02_01): تطور كثافة السكان (ساكن كلم^2) في الجزائر

السنة	ذكور	اناث	المجموع
2007	17225	16871	34096
2008	17493	17098	34591
2009	17846	174022	35268
2010	18205	17773	35978
2011	18576	18138	36717

المصدر : الدوان الوطني لاحصاء احصائية 1962-2011.

[1] سنوسي خنيش، استراتيجية ادارة حماية البيئة في الجزائر، مذكرة دكتراه قسم العلوم الساسية ، جامعة الجزائر، ص60-61.

[2] سليمة بوعزيز ، المرجع السابق،ص30.

[3] سليمة بوعزيز، نفس المرجع السابق ،ص 31

المطلب الثاني : المشكلات البيئية في الجزائر :

تتعرض البيئة كبقية دول العالم إلى تدهور في عناصرها المختلفة و ذلك من حيث الظروف المناخية ، محدودية الموارد الطبيعية ، التوازن الهش في الأنظمة البيئية ، و تتمثل أهم المشاكل التي تعاني منها الجزائر في :

أولا : التلوث :

يعد التلوث من أهم المشاكل البيئية التي تعاني منها الجزائر ، ويعرف التلوث بشكل عام هو الطارئ أو الامر الغير الذي أدخل على التركيبة الطبيعية أو الكيميائية الفيزيائية و البيولوجية للمياه و الهواء و التربة الذي يؤدي إلى تغيير أو فساد في نوعية تلك العناصر مما يلحق الضرر بحياة الإنسان أو مجمل الكائنات الحية و يتلف الموارد الطبيعية.[1]

و سنطرق إلى أنواع و أثار التلوث البيئي في الجزائر :

1- تلوث الهواء :

عرفت في السنوات الماضية تلوث هوائيا يرجع لمجموعة من مصادر اهمها النتاج عن وسائل النقل و المصانع.

أ-التلوث الناجم عن وسائل النقل:

اتساع استعمال وسائل النقل ادى الى تركز الرصاص في الجو و حسب تقرير منظمة الصحة العالمية 1985 فان عدد السيارات التي تجاوزت مدة سيرها 20 سنة تمثل 80% من حظيرة السيارات مما يؤدي الى نسبة عالية من الغازات السامة التي تدعو الى رداءة محركات السيارات و نوع البنزين الذي يحتوي على كمية من الرصاص.[2]

ب_ التلوث الصناعي :

تعد المصانع المتسبب الرئيسي في هذا النوع من التلوث حيث تقوم مصانع الاسمنت ببعث 4596طن سنويا من أكسيد الازوت و12000 طن من أكسيد الكربون و 102000 طن من أكسيد الكبريت ، ورغم محاولات الدولة لتقليل من انبعاثات الاسمنت من خلال فرض شبكات لإزالة الغبار الا انها في اغلب الأحيان معطلة نتيجة عدم الصيانة ، وحسب

[1] احمد النكلاوي،اساليب حماية البيئة العربية من التلث مدخل انساني تكانلي،(الرياض"اكاديمية نايف)

[2] سلمية بوعزيز ،مرجع سابق ص32.

تقرير حول مستقبل البيئة في الجزائر سنة 2000 ان تلوث الهواء يسبب امراض تنفسية بالنسبة للسكان عموما 353600 حالة سلطان الرئة لاكبر من 30 سنة 1522 حالة مرض الربو بالنسبة للسكان عموما [1]

2- تلوث الماء :

حسب إحصاءات الديوان الوطني الجزائري للإحصاء لسنة 2000 تشير أن هناك 2805 حالة تيفوئيد وفي سنة 2002 هناك 3218 حالة لكل 10000 ساكن.

وقد نجم عن النمو السكان المدن و أنشطتها المتعددة، الاستغلال المفرط للمياه الجوفية و تلوثها وكذا الارتفاع الكبير في بنية المياه المستعملة و قد سجل ان ½ من المياه الموزعة من القنوات تتسرب نتيجة لقدم وعطب القنوات و تدهور السدود .

و الجزائر التي يشكل 200/1 من سكان العالم لا يتوفر فيها الى 75 لتر في اليوم في حين المعايير الدولية قدرته ب135 لتر للفرد الواحد في اليوم. [2]

3- تلوث التربة: تلوث التربة في الجزائر راجع لعدة اسبلاب اهمها:

أ انتشار النفايات الصلبة:

للنفيات تعريف قانوني من وجهة النظر البيئية فحسب القانون رقم 03/83 المؤرخ في 8فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة النفايات هي كل ما تخلفه عملية الانتاج او التحويل او الاستعمال وكل مادة او منتج او بصفة عامة كل شيئ منقول يهمل او يتخلى عنه صاحبه، وتقدر نسبة انتاج النفايات ب 0,5 كلغ للإنسان في اليوم الواحد ،و بلغت في العاصمة.0,75كلغ لشخص في اليوم الواحد، و قدرت النفايات العادية في الجزائر 70%،24% نفايات معدية، 4.8%نفايات سامة 1.2% نفايات خاصة اي بمجموع يقدر 125000 طن سنويا.[3]

ب-الكثافة السكانية المفرطة

[1] ربيعة بوسكار،مرجع سابق،ص154.

2سليمة بوعزيز ، مرجع سابق ،ص 32

[3] بن عياش، السياسة العامة لبيئية في الجزائر

يعد التزايد السكاني اهم اسباب تفاقم مشكل التلوث في الجزائر حيث تضاعف عدد السكان في الجزائر اكثر من 05مرات ما بين عامي 2002-2010 من حوالي 30 مليون الى اكثر من 35.7 مليون نسمة بزيادة تفوق 0.3% سنويا و الذي ساهم في تدهور الخدمات و المرافق الاساسية و له تأثير كبير على الموارد الطبيعية من المخلفات السكان الذي يتمركزون 3/2 في الساحل مما ادى الى التوسع على حساب المساحات الخضراء.[1]

ثانيا: التصحر :

عندما نتحدث عن واقع التصحر في بلد مثل الجزائر ب 02 مليون كم مربع عبارة عن صحراء و 381740 كم مربع و هي مناطق تقع اغلبها في المناطق الجافة تجدنا امام واقع مظلم و مخيف فاغلب المناطق في الجنوب تعاني من ظاهرة الترمل مما يهدد القرى و الواحات و البنية التحتية و المرافق الاقتصادية كالطرق و خطوط السكك الحديدية[2] .

اذا فالمشكلة التصحر مشكلة ذات ابعاد خطيرة على المدى البعيد حيث ان تدهور الاراضي يؤثر تاثيرا مباشرا على الانتاج الزراعي و المراعي و الغابات و بالتالي على الاقتصاد الوطني.

ان مشكلة التصحر مشكلة معقدة و ليست سهبة الحل فهي تتطلب وعي كامل بابعادها و طبيعة التركيبة الاجتماعية لسكان المناطق المتضررة و حيث يؤدي الجهل بالنظام الاجتماعي و الاقتصادي الرعوي الى تفاقم المشكلة و ليس حلها.

و يعد التصحر مشكلة رئيسية تؤثر في مستقبل الزراعة في الجزائر فهناك الكثير من مساحات الاراضي المعرضة الى هذا الخطر و تتركز معظمها بالمناطق السهبية كما يوضحه الشكل التالي. [3]

[1] سليمة بوعزيز،مرجع سابق،ص33.

[2] ربيعة بوسكار،مرجع سابق،ص154.

[3] ربيعة بوسكار ،نفس مرجع ص155.

الجدول رقم(02_02): المساحات المتصحرة و المهددة بالتصحر بالسهوب في الجزائر

(الوحدة: هكتار)

انماط المناطق المعرضة للتصحر	المناطق المتصحرة	المناطق الحساسة جدا	المناطق الحساسة	المناطق المتوسطة الحساسية	المناطق القليلة او غير الحساسة	اجمالي الساحة السهبية
المساحة بالهكتار	487.902	2.215.035	5.061.388	3.667.035	2.379.170	13.820.530
النسبة من الاجمالي	%3.53	%16.03	%36.62	%26.61	%17.21	%100

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، برنامج العمل الوطني حول مكافحة التصحر ، تاريخ الاطلاع :2008/03/17

المطلب الثالث : أسباب تدهورالبيئة في الجزائر:

يمكن ارجاع اهم أسباب تدهور البيئة في الجزائر الى:

_غياب الوعي البيئي والاعتقاد الخاطئ بان البيئة قطاع محدود ومستقل، وان المحافظة على العناصر البيئية تعيق التنمية الاقتصادية، وضعف التوازن الحضري الريفي والتخطيط العمراني وما يتبع ذلك من نقص في الخدمات الاجتماعية الضرورية لصيانة البيئة ، والمحافظة على نظافتها.

_ غياب التخطيط الاقتصادي المتكامل الذي يوازن بين متطلبات البيئة من جهة ومستوى الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية في دفع عجلة التنمية من جهة أخرى ، إضافة لضعف المؤسسات وغياب التشريعات التي تنظم طرق تعامل الانسان مع موارد البيئة وعناصرها.

_ الاستغلال المفرط والغير مناسب للأراضي الذي يؤدي الى استنزاف التربة، كما ان الافراط الرعوي يحمل المراعي أكثر من طاقتها مما يؤدي الى تخريب الغطاء النباتي.

_تدهور الثروة النباتية وحرق الغابات ويقصد بها الافراط في قطع الأشجار لغرض البناء والنشاط الاقتصادي ، اما حرق النباتات فيكون من اجل تطهير الأرض واستخدامها في الزراعة.

_عمليات التنمية خاصة الصناعية كونها من ابرز العوامل المسببة لمعظم المشاكل البيئية المعاصرة ، فيما يخص الجزائر فان المنشات الصناعية المنتشرة عبر الساحل كمصانع تكرير البترول تشكل خطرا على البحار والشواطئ ، وكذلك تلويث الهواء بالغازات السامة.[1]

[1] سليمة بوعزيز،مرجع سابق،ص34.

المبحث الثاني :مقومات حماية البيئة في الجزائر

المطلب الاول : دور الجماعات المحلية في حماية البيئة :

تلعب الجماعات المحلية دورا لا يستهان به في مجال الحفاظ على البيئة في مختلف مجالاتها و من ثمة فهي تتخذ الاجراءات المناسبة لتجسيد ذلك ، و عليه برز نطاق تدخلها في حماية البيئة .

اولا : دور الولاية في حماية البيئة الطبيعية :

يظهر دور الولاية في حماية البيئة من خلال قوانين حماية البيئة، و يتجلى ذلك فيما يلي :

-**المحافظة على موارد المياه** : و ذلك من خلال الحد من تلوث مياه البحر و تنظيم استغلال مصادر المياه المعدنية.

-**حماية الهواء من التلوث**: اسندت المادة 9 من المرسوم التنفيذي رقم 02/06 المؤرخ في 2006/01/7 للوالي صلاحية في اتخاذ كل التدابير التي تهدف الى حماية صحة الانسان و البيئة المتعلقة بالحد من النشاطات الملوثة.[1]

-**حماية التربة و التنوع السيولوجي**: حيث تسعى الولاية المعنية لمنع التربة من الانجراف و التصحر باتخاذ التدابير الكفيلة بتحقيق ذلك للمحافظة في نفس الوقت على الكائنات الحية كالنبات و الحيوان، و يتجلى ذلك في تنظيم استغلال الاراضي الزراعية ، و حماية الثروة الغابية و مراقبة الصيد.

ثانيا : دور البلدية في حماية البيئة :

تعد البلدية اللبنة الاساسية في التنظيم الاداري الجزائري، لهذا فإنها تتمتع بجملة من الوظائف والاختصاصات المختلفة على المستوى المحلي ، و فيما يلي اهم وظائفها في مجال حماية البيئة :

*اختصاصات البلدية في قانون حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة قانون رقم 10/03:

تسليم الرخص من قبل رئيس المجلس الشعبي البلدي بالنسبة للمنشآت المصنفة في الحالات التي يتطلبها القانون ، تلقي التصريح بالمنشئات التي لا تتطلب اقامتها دراسة مدى التاثير و لا موجز التأثير، ابداء البلدية رايها و الذي يؤخذ به بعد الاخذ في راي الوزارات المعنية قبل تسليم الرخص بالنسبة للمنشئات التي قد تلحق اضرارا بالبيئة تتسبب على اخطار على الصحة و النظافة العموميتين ، او تتسبب في المساس بنظافة الجو، كما يختص رئيس البلدية حسب المادة

[1] علي سعيدان، حماية البيئة في القانون الجزائري، دار الخلدونية ، الجزائر، 2008،ص259.

111 بمهام البحث و معاينة المخالفات المرتكبة خلافا لأحكام هذا القانون، و منه اهم ما يلاحظ على القانون 10/03 اعتماده على اسلوب الاحالة للنصوص التنظيمية الا ان المشرع قد نص في المادة 113 على انه يجب ان تنشر النصوص التنظيمية الخاصة بهذا القانون في اجل لا يتعدى 24 شهرا من صدور هذا القانون .[1]

ثالثا: الحركات و الجمعيات البيئية :

ادى الانفتاح السياسي و الاجتماعي الذي عرفه المجتمع الجزائري في نهاية ثمانينات القرن الماضي الى بروز دور الجمعيات المدنية في الحياة العامة و تزايد تأثيرها على الافراد في الجوانب البيئية، و قارب عدد الجمعيات البيئية المحلية 2000 جمعية معتمدة عبر كامل التراب الوطني الى غاية 1996/12/31، و بنسبة تمثل 4.86%من مجموع الحركة الجمعوية .

ثم عرف هذا المستوى بعد ذلك تراجعا محسوسا، اذ لا يزيد عدد الجمعيات البيئية عبر كامل التراب الوطني عن 917 جمعية محلية و 32 جمعية وطنية، و قد اولى القانون 10/03 الصادر سنة 2003 اهتماما كبيرا للجمعيات البيئية و ذلك بدعمها و الاقرار بدورها و مساهمتها في حماية البيئة و المحافظة عليها.[2]

المطلب الثاني: الوسائل القانونية لحماية البيئة في الجزائر:

نظرا لخطورة و عدم قابلية استرداد حالات التلوث و التدهور البيئي في اغلب الاحيان ، تتجه السياسات الحالية لحماية البيئة نحو التركيز على الاليات التي تضمن اتقاء وقوع اضرار بالبيئة و من بينها نذكر ما يلي :

اولا : الوسائل القانونية على المستوى الدولي:

يمثل القانون الدولي البيئي منذ نشأته عاملا اساسيا في حماية البيئة، و كان له دورا فاعلا في ظهور و تفعيل انظمة حماية البيئة في العديد من الدول و من اهم المعاهدات الدولية في هذا المجال نجد:

-اتفاقية حماية الطيور المفيدة للزراعة سمة 1902.

-معاهدة حول المياه الحدودية بين كندا و الولايات المتحدة الامريكية سنة 1909.

[1] علي سعيدان، مرجع سبق ذكره ، ص239.

[2] بركات كريم، مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة ، اطروحة دكتوراه في العلوم تخصص القانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو ، الجزائر، 2014،ص113

-الاتفاقية الدولية للوقاية من تلويث السفن 1973.

-الاتفاق الخاص باحترام الاجراءات الدولية المتعلقة بالحافظ على موارد الصيد البحري و تسييرها من قبل سفن اعالي البحار سنة 1993.

-الاتفاقية الدولية حول حماية و استعمال مجاري المياه العابرة للحدود و البحيرات الدولية هلسنكي 1992.

-الاتفاقية حول حظر الاستيراد و الرقابة على حركة النفايات الخطيرة العابرة

للحدود و حول تسييرها في افريقيا باماكو 1991.

-الاتفاق الجهوي الخاص بحركة النفايات الخطيرة العابرة للحدود باناما 1992.

-الاتفاقية الدولية حول الامن النووي فيينا 1994.

و غيرها من الاتفاقيات حول حماية البيئة و محاربة التلوث البيئي.

ثانيا: تشريعات و قوانين حماية البيئة في الجزائر :

بعد تبني السلطات الجزائرية لمسالة حماية البيئة ، تم البدء بوضع السياسة العامة لحماية البيئة و رسم خطوطها من خلال مجموعة من القوانين في شتى المجالات، و تماشيا مع الاعلان الختامي لندوة الامم المتحدة حول البيئة بستوكهولم سنة 1972، استحدثت اللجنة الوطنية للبيئة سنة 1974 بموجب المرسوم التنفيذي 74-156 و التي تمثل الهجرة الاولى في هذا المجال ، يمتد فيما بعد الى تشريعات و قوانين في الدستور.[1]

1-حماية البيئة في الدستور الجزائري:

اشار دستور 1976 في المادة 151 الى الدور الذي يلعبه المجلس الشعبي الوطني في القوانين الخاصة بالبيئة ، كما اشار دستور 1989 في المادة 115 الى ان المجلس الشعبي الوطني يشرع في المجالات التي خولها اياه الدستور، لا سيما في القواعد المتعلقة بحماية الثروة الحيوانية و النباتية، و حماية التراث الثقافي و التاريخي و المحافظة عليه كما اشار الى النظام العام للمياه و النظام العلم للغابات و الاراضي الرعوية و المناجم و المحروقات .

[1] مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية البيئة و مقومات حمايتها في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي العدد 20 ديسمبر 2016 ص 60.

و تطرق الدستور المعدل سنة 1996 في المادة 122 الذي اجز للبرلمان التشريع في الميادين التي يخصصها له الدستور نفسه الى نفس الصلاحيات التي كانت موجودة في دستور 1989 ما عدا القواعد المتعلقة بالتهيئة العمرانية التي اضيفت في ظل الدستور الجديد المعدل .[1]

2-حماية البيئة في ظل قانون 03/83 المتعلق بحماية البيئة :

صدر هذا القانون سنة 1983 و شكل القاعدة الرئيسية للمنظومة التشريعية و التنظيمية في مجال حماية البيئة و لم يكن قانونا داخليا فقط بل اخذ بعدا دوليا اعتمدته الجزائر من خلال مصادقتها على الاتفاقيات الدولية في مجال حماية البيئة، و نص المشرع في هذا القانون على عدة اهداف و مبادئ يرتكز عليها قانون حماية البيئة و تتمثل فيما يلي [2]:

-حماية البيئة بحد ذاتها تشكل مطلبا اساسيا للسياسة الوطنية للتنمية .

-المحافظة على الاطار المعيشي للسكان يعتبر النتيجة لوجود التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي و متطلبات حماية البيئة

-تدخل الدولة ضرورة واجبة و مشروعة لتحديد شروط ادماج المشاريع في البيئة

-تطرق المشرع الجزائري في القانون 03/83 الى حماية البيئة في عدة ابواب، ففي الباب الثاني عالج الطبيعة و مكوناتها و اشار الى حماية الحيوانات و النباتات و اكد على حماية التوازنات السيولوجية و المحافظة على الموارد الطبيعية من جميع اسباب التدهور، و ركز على حماية الاراضي من التصحر و الانجراف و حماية الاراضي الزراعية و الفصائل الحيوانية و النباتات و المعالم التاريخية.[3]

اما في الباب الثالث فأشار الى حماية اوساط الاستقبال من خلال حماية المحيط الجوي من تلوث الهواء و ما ينتج عنه من اضرار على صحة الانسان و النبات و المحيط بصفة عامة، و نصت المادة 31 من هذا القانون انه في حالة حدوث ازمة او طوارئ تشكل تهديدات خطيرة بالتلوث او العدوى على المحيط فان السلطات تتخذ الاجراءات الاستعجالية

[1] كمال رزيق ، دور الدولة في حماية البية، مجلة الباحث ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة ورقلة العدد05، سنة 2007،ص98.

[2] الجريدة الرسمية ، قانون 03/83 المؤرخ في 05 فيفري 1983 المتضمن قانون البيئة الجزائري رقم 11 ، سنة 1983.

[3] نفس المرجع، انظر الجريدة الرسمية من المادة 16 الى المادة 26 من القانون رقم 03/83.

اللازمة، و تطرق الى حماية البحر من خلال التأكيد على احترام كل المعاهدات و الاتفاقيات الدولية التي اقرتها الجزائر و المتعلقة بحماية البحر و الثروة السمكية من الملوثات التي تصب و تغمر و تحرق في البحر.[1]

و اشار في الباب الثالث الى حماية البيئة من مختلف المضار ، و المتمثلة في المنشات المصنفة ، النفايات المنزلية و الصناعية ، المواد الكيمياوية و الضجيج، و في اباب السادس حدد الهيئات المكلفة بحماية البيئة و دورها في هذا المجال و المتمثل في التدخل الوقائي لحماية البيئة و التدخل الاجرائي في محاربة الاضرار بالبيئة و العقوبات المتخذة في حالة مخالفة احكام قانون البيئة .[2]

3–حماية البيئة في القانون رقم 03/10 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة :

عرف المشرع الجزائري التنمية المستدامة في المادة 04 من القانون رقم 03/10 غبى انه مفهوم يعني التوفيق بين التنمية الاجتماعية و الاقتصادية قابلة للاستمرار و حماية البيئة، اي ادراج البعد البيئي في اطار تنمية تضمن تلبية حاجات الاجيال الحاضرة و الاجيال المستقبلية .

حذا المشرع الجزائري حذو المشرع الفرنسي فيما يتعلق بتكييفه لمفهوم التنمية المستدامة كهدف تسعى اليه السلطات العمومية و ذلك من خلال ما نص عليه في المادة 02 من نفس القانون، حيث تهدف حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة الى تحقيق جملة من الاهداف تتخلص في ما يلي :

–تحديد المبادئ الاساسية و قواعد تسيير البيئة .

– ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة ، و العمل على ضمان اطار معيشي سليم.

–الوقاية من كل اشكال التلوث و الاضرار الملحقة بالبيئة و ذلك بضمان الحفاظ على مكوناتها.

–اصلاح الاوساط المتضررة.

–ترقية الاستعمال الايكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة، و كذلك استعمال التكنولوجيات الاكثر نقاء.

–تدعيم الاعلام و التحسيس و مشاركة الجمهور و مختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة.

[1] انظر: الجريدة الرسمية من المادة 31 الى المادة 54 من القانون رقم 03/83

[2] انظر، الجريدة الرسمية من المادة 122 الى المادة 136 من القانون رقم 03/83.

ان التكييف الذي اطلقه المشرع على التنمية المستدامة يؤكد افتقار المفهوم لمضمون قانوني، و يعزز الطابع التصريحي غير الملزم له.

-من خلال التعريفات السابق ذكرها سواء على المستوى الدولي او على المستوى الوطني، فان الهدف الاساسي للتنمية المستدامة هو الوفاء بحاجات البشر و تحقيق الرعاية الاجتماعية على المدى الطويل مع الحفاظ على الموارد البشرية و الطبيعية و محاولة الحد من التدهور البيئي و لا يتأتى ذلك الا عند التوصل الى توازن ديناميكي بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من جهة و ادارة الموارد و حماية البيئة من جهة اخرى[1].

المطلب الثالث: الهيئات المركزية المكلفة بحماية البيئة :

استحدث الجزائر هيئات مركزية اسندت لها مهمة تسيير و تنظيم مجالات بيئية معينة من اجل تخفيف الضغط على السلطة الوصية و الجماعات المحلية و تتمثل هذه الهيئات في كل من : الوكالة الوطنية للنفايات المحافظة الوطنية للساحل ، الوكالة الوطنية الجيولوجية و المراقبة المنجمية، و سنتطرق لتبيان هذه الهيئات و تحديد اختصاصاتها على نحو الذي سياتي.

اولا : الوكالة الوطنية للنفايات :

استحدثت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي 175/02 الذي حدد اختصاصاتها، تشكيلتها و كيفية عملها. فقد عرفها المشرع في المادة الاولى من المرسوم السابق الذكر بانها" مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و تخضع للقانون الاداري في علاقاتها مع الدولة و تعد تاجرة في علاقاتها مع الغير تسير وفقا لنظام الوصاية من طرف الوزير المكلف بالبيئة " و تتمثل في اختصاصات هذه الوكالة في [2]:

-تقديم المساعدة للجماعات المحلية في ميدان تسيير النفايات.

-معالجة المعطيات والمعلومات الخاصة بالنفايات وتكوين بنك وطني للمعلومات حول النفايات و تحيينها.

اما في ما يخص نشاطات فرز النفايات و جمعها و نقلها و معالجتها و تثمينها و ازالتها ، تكلفت الوكالة فيما يلي:

[1] مجلة دفاتر السياسة و القانون العدد 18 جانفي 2018، تكريس مبدأ التنمية المستدامة في الحماية القانونية للبيئة في الجزائر.د/عايدة مصطفاوي ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة البليدة 02، الجزائر.

[2] المرسوم التنفيذي 175/02 الؤرخ في 07ربيع الاول عام 1423 الموافق لـ 20 ماي 2002 يتضمن انشاء الوكالة الوطنية للنفايات و تنظيمها و عملها.

-المبادرة بإنجاز الدراسات و الابحاث و المشاريع التجريبية و المشاركة في انجازها و نشر المعلومات العلمية و التقنية و توزيعها.

-المبادرة ببرامج التحسيس و الاعلام و المشاركة في تنفيذها.

ثانيا: المحافظة الوطنية للساحل:

انشئت هذه الهيئة بموجب القانون 02/02، المتعلق بحماية الساحل و تثمينه و سميت بالمحافظة الوطنية للساحل، حيث عرفها المشرع و تنميته على العموم و المنطقة الشاطئية سواء تعلق الامر بالمستوطنات البشرية او بالفضاءات الطبيعية و يمكن تحديد اختصاصاتها فيما يلي [1]:

-انشاء مخطط لتهيئة و تسيير المناطق الساحلية و تلك المجاورة للبحر من اجل حماية الفضاءات الساحلية لاسيما الحساسة منها.

-اجراء تحليل دورية و منتظمة لمياه الاستحمام و تقوم بإعلام المستعملين بنتائج التحليل بصفة دائمة و منتظمة كذلك.

- اجراء مراقبة منتظمة لجميع النفايات الحضرية و الصناعية و الزراعية التي من شانها ان تؤدي الى تدهور الوسط البيئي.

-تصنيف الكثبان الرملية كمناطق مهددة او مساحات محمية و يمكن اقرار منع الدخول اليها.

-تصنيف الاجزاء الشاطئية اين تكون التربة هشة او معرضة للانجراف كمناطق مهددة.

-تحصى المستنقعات و السواحل و المناطق الرطبة بالحماية و لا يجوز ان تكون موضوع تغيير الا اذا كان ذلك يخدم البيئة.

ثالثا _الوكالة الوطنية للجيولوجية و المراقبة الشخصية:

يتم استحداثها بموجب قانون المناجم (10/1)، حيث تعتبر هذه الوكالة سلطة مستقلة تسهر على تسيير و ادارة المجال الجيولوجي و النشاط المنجمي، و تتمثل اختصاصاتها في التسيير الامثل للموارد الجيولوجية و المنجمية من جهة و حماية البيئة من الاخطار التي قد تنجم جراء استغلال هذه الموارد الطبيعية الخام من جهة اخرى و التي نذكر من اهمها:[1]

[1] القانون رقم 02/202 المؤرخ في 2002/02/05 يتعلق بحماية الساحل و تثمينه الجريدة الرسمية عدد10.

-انشاء المصلحة الجيولوجية الوطنية التي تهتم بترقية الجانب الجيولوجي من خلال جمع المعلومات المتصلة بعلوم الارض و انشاء برامج متعلقة بالمنشات الجيولوجية و تنفيذه و انجازه كل الدراسات الجيولوجية و الجيوعلمية ذات المنفعة العامة .

-مراقبة مدى احترام المؤسسات للفن المنجمي للاستخراج الافضل المواد المعدنية الموافقة لقواعد الصحة .

-مراقبة تسيير و استعمال المواد المتفجرة و المفرقعات .

- ممارسة مهمة شرطة المناجم و سلطة معاينة المخالفات .

و بالإضافة الى ما سبق يستولى مهندسو المناجم التابعون للوكالة مهمة تنظيم الرقابة الادارية و التقنية من خلال ما يلي :

-ضمان احترام القواعد و المقاييس الخاصة التي تضمن النظافة و الامن.

و شروط الاستغلال حسب القواعد الفنية و المنجمية و حماية الموارد المائية و الطرق العمومية و البنايات السطحية و حماية البيئة .

-مراقبة و تنفيذ مخططات التسيير البيئي و تطبيق القوانين و النصوص التنظيمية المتعلقة بحماية البيئة في الانشطة المنجمية [2].

[1] القانون رقم 10/01 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1422 الموافق لـ 3 يوليو 2001 المتضمن قانون المناجم

[2] عمار بوضياف، الوجيز في القانون الاداري ، دار ريحانة ، الجزائر،2002،ص11.

المبحث الثالث: تقييم تكاليف التدهور البيئي في الجزائر.

نجم عن الآثار التي خلفتها المشكلات البيئية تدهور في جميع نواحي الحياة ، وكلفها بذلك دفع ثمن كبير لقاء مواجهة التدهور ، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: تقدير تكاليف التدهور البيئي في الجزائر.

يتضمن هذا المطلب نتائج لتقدير تكاليف الأضرار على الصحة ونوعية الحياة وتدهور رأس المال الطبيعي والفعالية والتنافسية الاقتصادية ، التي قامت بها وزارة البيئة وتهيئة الإقليم سنة 1998م وتم نشرها سنة 2001م.

أولا/ الصحة ونوعية الحياة

هذا الصنف يضم تكاليف الأضرار على الصحة ونوعية المرتبطة بتدهور نوعية الماء والهواء والأراضي والغابات والتنوع البيولوجي والنفايات والساحل والتراث الأثري ، وهذا التقدير يصل مجموع تكاليف الأضرار البيئية إلى 1.98% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي[1].

الجدول (02_03):يوضح تأثير تدهور البيئة على الصحة ونوعية الحياة.

الميادين	النسبة إلى إجمالي الناتج المحلي
الماء(تدهور نوعية الموارد)	0.69
الهواء	0.94
الأراضي (الغابات، التنوع البيولوجي، الفقر)	0.15
النفايات(النقاوة، التلوث)	0.19
الساحل(الحوادث الكيميائية)	0.1
المجموع	**1.98**

المصدر: المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر، 2001، ص50.

[1] مخطط الوطني للاعمال من اجل البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر 2001 ،ص50

- **الماء:** في الجزائر قد نقص للحصول على ماء الشرب والتطهير بأنه تنجز عنه خسارة بنحو320 مليون دولار ، أو 0.69%من إجمالي الناتج المحلي.
- **الهواء:** إن أهم أضرار التلوث الجوي (تلوث الهواء) تنصب على الصحة ، وقد شملت الدراسة تأثير التلوث في بعديه الخارجي (تلوث الهواء الحضري) الداخلي (تلوث الهواء في السكنات) وينجز عن ذلك أضرار بنسبة 0.82%من إجمالي الناتج المحلي، وتقدر التكاليف الناجمة عن تلوث الهواء وأثره على الإنتاجية الفلاحية الواقعة في محيط مصانع الإسمنت والمراكز الصناعية ب 0.01% من إجمالي الناتج المحلي ،ولم تتغير هذه التكاليف في الفترة بين 2000و2003
- **الفقر:** لتدهور الأراضي تأثير على الأنشطة الزراعية وعلى الأنشطة غير الزراعية، وخسارة الدخل غير الزراعي محسوبة من خلال عدد مناصبا العمل غير الزراعة المقدر ضياعها ، وحسب هذه التقديرات فإن ما يقارب من 44.000 منصب عمل زراعي تضيع كل سنة بسبب تدهور الأراضي والمراعي، وهذا يمثل قرابة 0.15%من إجمالي الناتج المحلي.
- **النفايات:** أخذت الأضرار في ميادين النفايات من خلال إفتقاد الرفاهية والراحة الناجمة عن جميع النفايات غير المتحكم فيها ، وعدم معالجة النفايات الخاصة والتأثير في نوعية الحياة ، وهذه الأضرار تنجم عنها خسارة تقدر ب0.11% من إجمالي الناتج المحلي.
- **الحوادث الكيميائية:** تم إعتماد تأثير التلوث الناجم في الساحل عن الحوادث الكيميائية في المناطق النائية ، وذا تأثير ضئيل نسبيا ويبلغ ماقدره 0.1% من إجمالي الناتج المحلي[1].

ثانيا/ الرأسمال الطبيعي: يشمل هذا الصنف تأثير تدهور البيئة في الرأسمال الطبيعي وهي الماء، الهواء،الأراضي،الغابات والتنوع البيولوجي،وقد قدرت كلفة الأضرار في هذا الباب بنسبة 1.84%من إجمالي الناتج المحلي، توزع التكاليف حسب كل قطاع كما يوضحه الجدول الموالي [2]:

[1] عبد القادر عوينان ،مرجع سابق ،ص117

[2] وزارة التهيئة الإقليم والبيئة، المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر، 2001،ص:53.

الجدول(02_04): يوضح تأثير تدهور البيئة في الرأسمال الطبيعي.

الميادين	نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي
الماء(التسربات في الشبكات)	0.62
الهواء(الخسائر الزراعية)	0.01
الأراضي والغابات والتنوع البيولوجي	1.22
المجموع	**1.84**

المصدر: وزارة التهيئة الإقليم والبيئة، المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر، 2001،ص:53.

- **الخسائر الإقتصادية في شبكات توزيع المياه:** هناك تقدير إقتصادي لخسائر الماء يصل إلى قرابة 0.62% من إجمالي الناتج المحلي ، يضاف إلى ذلك أن دعم سعر الماء كان من نتائجه إستعمال غير إقتصادي للمورد؛
- **تأثير تلوث الهواء في الإنتاجية الزراعية:** يستخدم تقييم تأثير تلوث الهواء إلى الخسائر الإنتاجية الزراعية في محيطات مصانع الإسمنت والمراكز الصناعية ، وهذه الخسائر تمثل قرابة 0.01% من إجمالي الناتج المحلي ؛
- **تأثير تدهور الأراضي في الإنتاجية الزراعية:** يرتكز تأثير تدهور الأراضي على تقدير خسائر الإنتاجية الزراعية الناجمة من الإنجراف المائي ،وتدهور المراعي السهبية والتصحر .وبالنسبة إلى كل الخسائر في الإنتاجية تم إثبات تقييم الإنتاج الزراعي الناقص بما يعادل الحبوب (القمح الصلب)، وهكذا فإن الكميات التي تم حسابها حرى تقييمها فقط بالأسعار الدولية ، وينتج عن هذا التحليل أضرار مقدرة بنسبة 0.65% من إجمالي الناتج المحلي ؛
- **تطاول العمران** : قد تطاول العمران بنحو 10.000هكتار في السنة على أساس توسع العمران الأخير وتقييم تأثير الأرض المقتطعة من الزراعة الذي تم إستناد إلى الإنتاجية القصوى لمحصولان في السنة التي قدرت للمساحة المقصودة هو0.3% من إجمالي الناتج المحلي ؛
- **إقتلاع الغابات:** على الرغم من البرامج الغابية الهامة التي قامت بها الحكومة مايزال تدمير الغابة والغطاء الغابي المتزايد يتواصل ، والغابة الجيدة هي التي تزول في غالب الأحيان ، إن حوالي 25.000هكتار من الغابات تخسرها البلاد في كل سنة بفعل الحرائق والإفراط في الرعي والغلو في قطع الأشجار ،وقد قيمت إزالة الغابات إستنادا إلى خسائر الإنتاج سواء من حيث الأخشاب أو من غير الأخشاب (الخدمات) ، وهذا التقدير هو بنحو 0.05% من إجمالي الناتج المحلي.[1]

[1] عبد القادر عويتان ، مرجع سابق ، ص118،ص119

ثالثا/ الخسائر الاقتصادية

تتمثل الخسائر الاقتصادية في ظروف التبذير الناجمة عن تسيير غير الفعال من الناحية البيئية للطاقة والموارد الأولية، وهناك خسائر أخرى في قطاع السياحة وقطاعات أخرى قدرت في مجملها بنسبة 2% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وهي مقدمة حسب كل قطاع من قطاعات البيئة في الجدول التالي:[1]

الجدول رقم(02_05): يوضح الخسائر الاقتصادية المرتبطة بتدهور البيئة

الميادين	النسبة إلى إجمالي الناتج المحلي
الماء(سوء الخدمة السكان من حيث التموين	0.18
النفايات(إمكانات رسكلة ضائعة)	0.13
الساحل والتراث الأثري(مداخيل سياحية ضائعة)	0.59
الطاقة ، المواد الأولية، التنافسية	1.10
المجموع	**2**

المصدر : وزارة التهيئة الإقليم والبيئة، المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة،2001،ص 55

- **سوء الخدمة:** إن جزء من السكان الجزائريين لم ينالوا حظهم من الارتباط بشبكة مياه الشرب، وذلك بسبب ندرة موارده وتقييم الخسائر الاقتصادية الناجمة عن سوء خدمة السكان هو 0.18% من إجمالي الناتج المحلي.
- **إمكانيات الرسكلة الضائعة:** ليست النفايات القابلة للرسكلة محل عمل منظم من حيث الفرز والاسترجاع و الرسكلة في الجزائر ، وعليه فقد قدر ما يمكن استرجاعه ورسكلة سنويا بما يقارب 100.000طن من المعادن و 385.000 طن من الورق و 50.000طن من الزجاج و 130.000طن من البلاستيك ، وأن 20% من هذه الإمكانيات المسترجعة والرسكلة غير مستعملة ، والتي تعد. قابلة للإنجاز تقدر بنسبة 0.13% من إجمالي الناتج المحلي ؛

[1] وزارة التهيئة الإقليم والبيئة، المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة،2001،ص 55

- **تدهور الساحل**: تقييم الأضرار المرتبطة بتدهور الساحل قد استند إلى التكاليف الناجمة عن توحل الموانئ المقدرة بنسبة 0.08% نن إجمالي الناتج المحلي ، وإلى خسارة الإرادات السياحية المقدرة بنسبة 0.21% من إجمالي الناتج المحلي ؛
- **تدهور التراث الأثري**: لم يكن التراث الأثري والتاريخي محل سياسة ورعاية كافية. مما جعل الأضرار الطبيعية و البشرية يترتب عليها تدهوره، و هذا التدهور مقدر من حيث العائدات السياحية الضائعة 0.30% من إجمال الناتج المحلي.
- **سوء تسيير الطاقة و المواد الأولية و غياب التنافسية** :إستند تقييم الخسائر الإقتصادية المنحرة عن عدم فاعلية الطاقى إلى تقدير التبذير في الطاقة و الصناعة في البيوت و في قطاع الخدمات .و هذه الخدمات و الخسائر المقدرة بما يعادل أطنانا من النفط تصل إلى نسبة 0.66% من إجمالي الناتج المحلي ،و تم تقييم عدم الفاعلية في استخدام المواد الأولية من حيث المواد المبذرة في عملية الإنتاج بشكل إجمالي ، و تقدر الخسائر الإقتصادية الناجمة عن ذلك بما يصل إلى 0.07%من إجمالي الناتج المحلي ، و المقدر بأن تحسين المستوى البيئي يسمح للجزائر بإمكانية غزو أفضل للسوق الخارجية ، و هكذا فإن ارتفاع حصة الصادرات من غير المحروقات سيصل إلى قرابة 0.36%من إجمالي الناتج المحلي.

رابعا/ البيئة الشاملة

تعود التأثيرات الشاملة في البيئة إلى الغازات المنبعثة ذات الإحتباس الحراري، وأن خسائر التنوع البيولوجي تنبعث في الجزائر قرابة 100مليون طن من ثاني أكسيد الكربون في السنة ، والتأثيرات على مستوى غازات الإحتباس الحراري تقدر بنحو 1.20%من إجمالي الناتج المحلي. والتأثيرات في التنوع البيولوجي تحيل إلى التقييم الذي تم القيام به أعلاه على المستوى الوطني أي 0.21% من إجمالي الناتج المحلي.[1]

وفيما يلي نظرة شاملة لمختلف التكاليف الأضرار كما يوضحه الجدول التالي:

[1] عبد القادر عوينان ، مرجع سابق ،ص120،ص121

الجدول (02_06): نظرة شاملة لتكاليف الأضرار.

الاصناف الاقتصادية	التقييم النقدي للاضرار	
	النسبة الى اجمالي الناتج المحلي	ملاحظات
الصحة و نوعية الحياة	1.98	الماء – الهواء
تدهور رأسمال الطبيعي	1.84	النفايات و الساحل
الخسائر الاقتصادية	2.00	الغابات و التنوع البيولوجي
المجموع	0.82	التراث الاثري
		الطاقة و المواد الاولية

المصدر :مخطط الوطني للاعمال من اجل البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر 2001،ص

المطلب الثاني : تقدير تكاليف الاستعاضة

أولا/ تحليل تكاليف الإستعاضة.

قدرت هذه التكاليف بنسبة 2.8% من إجمالي الناتج المحلي الجزائري لسنة 1998، وهذه التكاليف مبنية حسب الأصناف الاقتصادية والقطاعات البيئية في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02_07): يبين تكلفة الاستعاضة حسب الصنف الاقتصادي

الأصناف الاقتصادية	النسبة إلى إجمالي الناتج المحلي
الصحة ونوعية الحياة	0.84
الرأسمال الطبيعي	1.11
الخسائر الاقتصادية	0.81
المجموع	**2.76**

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة ،2001،ص: 57.

تم تقدير التكاليف المعروضة في الجدول أعلاه بناء على تحاليل اقتصادية سمحت بتقدير الاستثمارات اللازمة لإبقاء على بيئة ذات نوعية مقبولة للمجتمع ، ويوضح الجدول الموالي تقدير لتكاليف الاستعاضة وفقا للقطاعات البيئية[1]

والجدول رقم (02_08): يوضح تكاليف الإستعاضة حسب القطاعات البيئية

القطاعات البيئية	النسبة إلى إجمالي الناتج المحلي
الماء	0.70
الهواء	0.23
الأراضي والغابات والتنوع البيولوجي	0.94
النفايات	0.26
الساحل والتراث الأثري	0.54
الطاقة والمواد الأولية، التنافسية	0.09
المجموع	**2.76**

المصدر: المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة ص: 57

و يجدر بنا أن نذكر بعض الأمثلة عن الطرق المستعملة في تقدير تكاليف الاستعاضة و هي:

- **لإصلاح نوعية المورد المائي** : استعملت تكاليف معالجة المياه الرسوبية المنزلية و الصناعية و للقضاء على الترسبات في شبكات مياه الشرب و الصناعة و السقي ، فإن تكاليف الاستثمار التي إستوجبتها إعادة تأهيل تلك الشبكات قد أخذت بعين الاعتبار ؛
- **فيما يخص الهواء** : أخذت في الحسبان تكاليف البنزين الخالي من الرصاص و تحويل وقود شطر من حظيرة السيارات إلى غاز البروبان المميع ؛
- **فيما يتعلق بالأراضي**: تتصل تكاليف الاستثمار بتكاليف معالجة الأحواض السفحية المعرضة للانجراف ، و إصلاح الأراضي المتدهورة ،
- **فيما يخص النفايات** : اعتمدت تكاليف طرحها في المزابل المراقبة بالنسبة إلى النفايات المنزلية ، و تكاليف معالجة نفايات الصناعية الخطرة ، ووضعها في مفارغ مراقبة ؛

[1] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة ،2001،ص: 57.

❖ **أما بالنسبة إلى الخسائر الاقتصادية:** ذات الصلة بتبذير الطاقة و المواد الأولية فإن تكلفة تنفيذ سياسات طاقوية فاعلة وهي التي تم تقديرها [1].

ثانيا/ التناسب بين التكاليف والأرباح وتصنيف الأولويات

يتشكل تصنيف لمختلف الميادين الإقتصادية والبيئية بجمع أقساط تكاليف الإستعاضة وتكاليف الأضرار في شكل أقساط وحصص، وهذه الأقساط أو الحصص فتقوم بدور مؤشرات الأوليات.

في الميادين التي تكون أقساط تكاليف الأضرار وتكاليف الإستعاضة فيها أخفض الأقساط ، مما يعني أن الأمر يتعلق بالميادين التي يكون الربح المستفاد فيها أكبر بالنظر إلى المعلمات المتقييمات المقدرة بمراعاة التكاليف المرتضاة، والجدول التالي يوضح تصنيف التكاليف حسب الصنف الإقتصادي:

الجدول رقم(02_09) يوضح التصنيف حسب الصنف الإقتصادي.

الأصناف الإقتصادية	قسط تكلفة الأضرار و تكلفة الإستعاضة
الخسائر الإقتصادية	0.41
الصحة ونوعية الحياة	0.48
الرأسمال الطبيعي	0.60
المعدل	**0.47**

المصدر: المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة التنمية المستدامة، ص59.

المطلب الثالث:الضرائب البيئية في الجزائر.

لقد سمعت الجزائر إلى اقرار الضرائب البيئية محاولة منها وضع حد لمختلف أشكال التلوث ، والحث على إنتاج أكثر نظافة يستجيب لأهداف حماية البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر.

أولا/ مختلف أدوات الضرائب البيئية في الجزائر

عرف التشريع الضريبي في ميدان البيئة انطلاقته المكرسة بقانون المالية 1992، مع إدخال الرسم المتعلق بالأنشطة الملوثة و الخطيرة، غير أنه لم يشرع في اتخاذ إجراءات ملموسة . إلا إبتداءا من سنة 2000 التي من شأنها أن تشكل أدوات

[1] عبد القادر عوينان ، نفس مرجع ،ص124

قاعدية لتنفيذ سياسة تسيير بيئية فعالة، و هكذا تم إدخال مختلف الترتيبات الضريبية في قوانين المالية للسنوات 2002 و2000و 2003 وتتعلق هذه الترتيبات بالنفايات الصلبة والفضلات الصناعية والسائلة، وكذا الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة[1].

01_الرسوم الردعية

1-1 الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة

أحال المشرع بموجب قانون المالية لسنة 1992 في تنظيمه ، الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة للتنظيم تعريف هذه النشاطات وقد تم مراجعة هذا الرسم بمناسبة صدور قانون المالية لسنة 2000 بموجب المادة 54 منه وعلى أساس معايير تم تحديدها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98- 339 المؤرخ في 03 نوفمبر 1989والذي حدد 327 نشاطا مصنفا بعضها يخضع لترخيص من الوزير المكلف بالبيئة أو الوالي أو لرئيس المجلس الشعبي الوطني و بعضها الآخر يخضع لمجرد التصريح .

وهي كالتالي :

120.000دج بالنسبة للمنشئات المصنفة الخاضعة لرخصة من الوزير المكلف بالبيئة 240.000دج إذا لم تشغل أكثر من عاملين .

90.000 دج بالنسبة للمنشئات الخاضعة لرخصة من الوالي المختص إقليميا ويخفض هذا المبلغ إلى 18.000 دج إذا لم تشغل أكثر من عاملين.

20.000 دج بالنسبة للمنشئات المصنعة الخاضعة لرخصة من رئيس المجلس الشعبي البلدي ويخفض هذا المبلغ إلى 3.000 دج إذا لم تشغل أكثر من عاملين.

9.000 دج بالنسبة للمنشئات المصنفة الخاضعة للتصريح وتخفض إلى 2.000 دج إذا لم تشغل أكثر من عاملين.

وبالإضافة إلى التصنيف وعدد العمال أضاف المشرع معيار آخر وهو معيار تطبيق المعامل المضاعف الذي يتراوح مابين 01 و10 على كل نشاط من هذه النشاطات ، حسب الطبيعة والنوع وكمية الفضلات والنفايات الناجمة عنه وتطبيق

[1] عبد القادر عوينان،مرجع سابق ،ص125

غرامة تحدد بنسبة الضعف على كل مستغل لمؤسسة قدم تصريحات خاطئة أو إمتنع عن تقديم المعلومات الضرورية عن المنشأة ، ويتضاعف الرسم بنسبة 10% في حالة الدفع في الآجال المقررة[1].

1-2 الرسم الإضافي على المياه المستعملة ذات الإستعمال الصناعي:

أسس هذا الرسم بموجب المادة 94 من قانون المالية لسنة 2003، ويهدف هذا الرسم إلى تغيير سلوك أصحاب المصانع لتقليل من السوائل الصناعية المطروحة من مصانعهم والتي تلوث مجاري المياه والسدود ومياه البحر، ويتراوح مبلغ الرسم من 2000 دج إلى 120000 دج ويتضاعف مبلغ من 1 إلى 5 تبعا للجسم السوائل المطروحة ودرجة التلوث أذا تجاوزت الحدود المسموح بها . ويخصص حاصل هذا الرسم كما يلي :

-50% لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

-20% لصالح الخزينة العمومية.

-30% لصالح البلديات[2].

1-3 الرسم التكميلي على التلوث الجوي

أقر المشرع هذا الرسم عملا بأحكام المادة 205 من قانون المالية لسنة 2002 ويفرض الرسم على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي على الكميات المنبعثة عندما تتجاوز حدود القيم المحددة ويحسب هذا الرسم بالرجوع الى المعدل الأساسي السنوي الذي حدد بموجب المادة 54من قانون المالية لسنة 2000.

توزع حصيلة هذا الرسم على النحو التالي:

-75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث .

-15% لفائدة الخزينة العمومية .

-10% لفائدة البلديات.

1-4 الرسم على الوقود

حددت المادة 38 من قانون المالية لسنة 2002 و المحدد قيمته بدينار واحد عن كل لتر من البنزين الممتاز و العادي المحتويين على الرصاص .

[1] ربيعة بوسكار ، مرجع سابق،ص189،ص190

[2] بوجمعة سارة ،دور الضرائب البيئة في الحد من التلوث البيئي ،مذكرة شهادة ماستر ،تخصص فحص محاسبي ، جامعة بسكرة 2016،ص59،60

و توزع حصيلة هذا الرسم على نحو التالي :

_ 50%لفائدة الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث .

_50% لفائدة الصندوق الوطني للطرق و الطرق السريعة.[1]

1-5 الرسم على الأكياس البلاستيكية: تم إدخال هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2004، يحدد مبلغ هذا الرسم ب:10.50دج للكيلوغرام وبطبق على الأكياس البلاستيكية المستوردة أو المصنعة محليا .يخصص حاصل هذا الرسم إلى الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث[2].

1-6 رسم رفع النفايات المنزلية: تمت زيادة معدلات هذا الرسم من خلال قانون المالية لسنة 2002 بغية تفعيل مبدأ الملوث الدافع وتغطية تكاليف تسيير النفايات – على النحو الأتي:

_ ما بين 500 دج و1000دج عن كل محل ذي استعمال سكني .

_ما بين 1000 دج و10000دج عن كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه.

_ما بين 5000دج و20000 دج على كل أرض مهيأة للتخييم والمقطورات.

_ما بين 10000 دج و 100000 دج على كل محل ذي استعمال صناعي أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه .[3]

1-7 الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم .

تم تأسيس الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم بموجب المادة 61 من قانون المالية 2006 وحدد ب: 12.500 دج عن كل طن مستورد أو مصنوع داخل التراب الوطني والتي تنجم عن إستعمالها زيوت مستعملة وتخصصت مداخيل هذا الرسم كما يلي:

لفائدة الخزينة العمومية .15%

لفائدة البلديات 35%

لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث50% [4]

[1] ربيعة بوسكار،مرجع سابق ،ص190،ص191

[2] بوجمعة سارة ،مرجع سابق،ص 61

[3] التيجاني نورة، حلايمية دنيا زاد،فعالية الضريبة الخضراء في تخفيف من اثار التلوث البيئي ، مذكرة ماستر ، تخصص مالية ونقود جامعة تبسة ،ص63

[4] ربيعة بوسكار ، مرجع سابق ،ص192

02_ الرسوم التحفيزية:

2-1 الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطرة: يحدد الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات ب: 10.500 دج لكل طن مخزن من النفايات الصناعية الخاصة أو الخطرة

يخصص حاصل هذا الرسم كمايلي :

-75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث

-25% لفائدة البلديات.

2-2 الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية.

نصت عليه المادة 204 من قانون المالية لسنة 2002 ويحدد سعره ب: 24.000دج للطن كما تمنح ثلاث سنوات للمستشفيات والعيادات الطبية لتزويد بالتجهيزات الملائمة،

وقد أصطلح المشرع الجزائري عليه بالرسم على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية.

يتم توزيع حصيلة هذا الرسم على النحو التالي:

-75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث

-15% لفائدة الخزينة العمومية.

-10% لفائدة البلديات.[1]

ثانيا تحديث الضرائب البيئية في الجزائر.

لقد صادقت الجزائر على المبدأ القاتل "من يلوث يدفع"،ولقد أدخل هذا المفهوم في سنة 1992 من طرف منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية وينص على أنه "يجب على الملوث أن يتحمل كلفة وتنفيد إجراءات الوقاية والمراقبة المحددة من طرف السلطات العمومية ، من أجل المحافظة على البيئة.

لقد سمح قانون المالية لسنة 2002 ببداية تطبيق مبدأ الملوث الدافع باشتراك المسؤولين عن الأضرار المتسببين فيها للبيئة في تحمل جانب من تكاليف التغطية التي تقتضيها عملية إعادة التأهيل وتعميم الموارد المالية الإضافية لصندوق البيئة وإزالة التلوث ، من خلال ترتيبات إيجابية عديدة يحتويها :

-رفع قيمة رسم إخلاء النفايات المنزلية لكي يقارب تكاليف التسيير؛

[1] ربيعة بوسكار ،نفس مرجع سابق ،ص193

-فرض رسوم تشجيعية تحث على عدم تخزين النفايات الخطرة والنفايات ذات الصلة بأعمال العلاج؛

-رفع قيمة الرسم المفروض على الأنشطة الملوثة معاملات مضاعفة أكثر أهمية وفرض رسم تكميلي على تلويث الجو الصناعي (تطبيق لمبدأ الملوث الدافع)؛

-تأسيس رسم على أنواع الوقود الملوث (البنزين المنسوب بالرصاص).[1]

[1] عبد القادر عوينان ، مرجع سابق ،ص130

المبحث الرابع : حماية البيئة كأحد متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

تمهيد

في ظل الضغوط البيئية من جهة واحتمال نضوب هذه الموارد من جهة أخرى فان هذا يستدعي من الجزائر تكثيف جهود البحث والاستكشاف مع ترشيد استهلاكها لهذه الموارد من جهة وتطوير بدائل أخرى من جهة ثانية ، ومن ثم ضمان تمويل عملية التنمية المستدامة.

ويتكون مزيج الطاقة في الجزائر أساسا من المحروقات ثم الطاقة الكهربائية كمصدر ثانوي ، اما الطاقات المتجددة فلا تزال قيد البحث والتطوير وسنحاول معرفة في هذا المبحث على:

المطلب الأول: الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة

المطلب الثاني: تمويل البيئة

المطلب الثالث: الاستراتيجية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة

المطلب الاول : الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة

ان عملية التنمية تستند الى مشاورات واسعة تشمل كل القطاعات و جميع الاطراف المشاركة، حيث تزايد الاهتمام السلطات بمسائل البيئة من خلال السعي لترشيد استعمال الموارد الطبيعية و البحث عن سبل الوصول الى تنمية مستدامة عن طريق:

اولا / تحسين صحة المواطن و نوعية معيشته:

يؤدي انتشار النفايات الصلبة الحضرية و طرح حجم متزايد من المياه المستعملة الملوثة دون معالجتها، و تلوث الهواء الناجم عن حركة مرور السيارات و حرق النفايات و الملفوظات الصناعية و الملوثات الصناعية الاخرى الانجراف ، التصحر ، القضاء على الغابات. ندرة المياه و تلوثها و الجفاف الى تدهور الصحة و نوعية المعيشة للمواطن سواء في المناطق الحضرية او الريفية ، و عليه فان المخطط الوطني للعمل من اجل البيئة و التنمية المستدامة يرمي في الامدين المتوسط و الطويل الى تحسين صحة المواطن و نوعية المعيشة عبر تحقيق الى :

-تحسين الحصول على خدمات الماء و التطهير .

-حفظ المخاطر ذات الصلة بالتلوث الصناعي و الكيمياوي و الزراعي المصدر .

-تحسين نوعية الهواء في المدن الكبرى و في جوار المناطق الصناعية .

-خفض انتاج النفايات و اعتماد تسييرها المتكامل سواء في المستوى المؤسساتي ام المالي.

-تحسين الاطر القانونية و المؤسساتية لتسيير البيئة .[1]

ثانيا / الحفاظ على الرأسمال الطبيعي و تحسين الانتاجية :

مواجهة التدهور الكبير الذي يمس الاراضي و الغابات و المراعي و النهوض بالانتاج الزراعي، و الحيواني القابل للاستمرار الذي يسمح بالحفاظ على نوعية الاراضي و الغطاء النباتي، و في هذا السياق يرمي المخطط الوطني للعمل من اجل البيئة و التنمية المستدامة الى ما يلي :

-توضيح الوضع القانوني العقاري.

-تخصيص الموارد المائية بصورة رشيدة و اعتماد تقنيات انتاج اكثر ملائمة .

-التخلص من النموذج السابق الرامي الى تحقيق الاكتفاء الغذائي و اعتماد سياسة سقي مستديمة .

-رفع الغطاء النباتي و عدد المناطق المحمية .

-حماية المنظومات البيئة الهشة مع العناية عناية خاصة بالتنوع السيولوجي و المناطق الساحلية .

- وضع اطار قانوني لمشاركة السكان المحليين و المناخمين و الشركاء الاخرين في المشاريع المرتبطة بالحفاظ على راسمال الطبيعي.

-ضمان التنمية المحلية و الريفية لرفع معدلات التشغيل و الصادرات و ضمان الحفاظ على الموارد [2].

ثالثا / خفض الخسائر الاقتصادية و تحسين القدرة التنافسية :

[1] تقرير: المخطط الوطني للعمل من احل البيئة و التنمية المستدامة ديسمبر 2001.

[2] بومناد قادة، بختي لخضر، اليات حماية البيئة و التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة وتخرج لنيل ماستر تخصص ادارة و اقتصاد المؤسسة، قسم العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، ص 51 ،2015-2016.

يهدف المخطط الوطني للأعمال من اجل البيئة و التنمية المستدامة الى وضع استراتيجية واضحة المعالم لخفض الخسائر الاقتصادية و تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات و المتعاملين الاجتماعيين و الاقتصادية و رفع فعالية نفقات الميزانيات العمومية بمشاركة الوزارات المكلفة بالاقتصاد و المالية ، و يكون ذلك من خلال العمل على تحقيق ما يلي :

-ترشيد استعمال الموارد المائية و موارد الطاقة و الموارد الاولية في الصناعة .

-تطوير او اغلاق المؤسسات العمومية الشديدة التلوث.

-رفع قدرات رسكلة النفايات و استرجاع المواد الاولية .[1]

رابعا : حماية البيئة الشاملة :

-زيادة الغطاء النباتي و كثافته و تنوعه البيولوجي (غابات الانتاج و الحماية)
-مضاعفة الفضاءات المحمية و المناطق الرطبة و مناطق التنمية (التهيئة المتكاملة الغابية الرعوية).
-خفض انبعاث الغازات ذات الاحتباس الحراري و استبعاد المواد المؤذية لطبقة الاوزون
-التكفل بالمشاكل الكامنة ذات الصلة بالملوثات العضوية المستمرة .

و بناء على ما تقدم فان الحماية البيئة تعد مطلبا اساسيا للسياسة التنموية في اي بد اذ لا وجود لتنمية اقتصادية و اجتماعية دون وجود حماية حقيقية للوسط البيئي الذي يعيش فيه الانسان نظرا للعلاقة التداخلية بين البيئة و بين الاقتصاد حيث يقتضي الدخول في التنمية الاقتصادية تكثيف متطلبات بما فيها الانسان و الموارد الطبيعية و المؤسسات و غيرها مع المحافظة على الاستغلال العقلاني لمختلف الموارد الطبيعية و ضبط التعمير الجامع و استنزاف المورد الطبيعية و الاقتصادية و عواقب التصنيع غير المتحكم فيه بما ينعكس على استدامة التنمية الاقتصادية و هو ما يسعى المخطط الوطني للاعمال من اجل البيئة و التنمية المستدامة الوصول اليه في الامدين المتوسط و الطويل ، حيث ان المشرع الجزائري قد اقر عدة قوانين و تشريعات بيئية تهدف في مجملها الى المساعدة على تحقيق استراتيجية المخطط الوطني للاعمال من اجل البيئة و التنمية المستدامة المصادق عليه منذ 2001، و يبقى تقييم مدى تحقيق هذا المخطط لاهدافه يتطلب اجراء دراسات مستقبلية معمقة و مفصلة سواء من الجهات الرسمية او المستقلة .[2]

المطلب الثاني : تمويل البيئة

[1] بومناد قادة، بختي لخضر ،مرجع سابق،ص51.
[2] بومناد قادة، بختي لخضر ، نفس مرجع سابق ،ص52.

اولا : المشاريع الممولة عن طريق القروض :

ان ضعف المصارف في مجال حماية البيئة تستوجب البحث عن التمويل الخارجي ، و هدا بالفعل ما حدث حيث باتخاذ الندرة الدولية لانطلاق مخطط الانشطة حول البيئة و التنمية المستدامة التي انعقدت بالجزائر في جوان 2006، اكد مسؤول قسم البلدان المتوسطية بالبنك الاوروبي للاستثمار السيد "غيرو برودهم" ان الهيئة مستعدة لتعزيز تعاونها مع الجزائر، و لقد كرس هذا البنك 34% من تمويلاته في حوض البحر الابيض المتوسط سنة 2001 لمشاريع متعلقة بحماية البيئة و اضافة الى مجموع القروض التي منحها البنك الاوروبي للجزائر في سنتي 1997 و 2001 بـ 733 مليون اورو مقابل 869 مليون اورو لتونس، و اكد ممثل الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ان الهيئة تعسر اهتماما متزايدا لكل المشاريع الرامية لحماية البيئة من خلال منح دعم لكل الانشطة ذات الانعكاس الايجابي على البيئة و منح 5.1 مليار دولار للجزائر لتمويل عدة انجازات .

و كانت ايطاليا قد قدمت مساعدة تقدر بـ 07 ملايين اورو للجزائر لتمويل اربع مشاريع بيئية ، كما اقترحت بلدان ما تحت منها النمسا ز سويسرا و السويد جعل الجزائر تستفيد من سلسلة من الحلول التكنولوجية العالية في مجال التلوث ، و وضعت سويسرا منذ سنة 2000 مشروعا للنفايات الصناعية بالبليدة غير ان الصعوبات ظهرت فيما يخص الهيكل القانوني التي يستكفل بهذا الهيكل القاعدي.

و من المشاريع الهامة التي استفادت منها الجزائر ضمن التمويل الدولي عن طريق القروض نذكر منها:

أ-المشروع النموذجي للتنمية الغابية و تهيئة الاحواض الانحدارية مبلغ 15.98 مليون دولار ، مدة الانجاز 5 سنوات و بداية الاشغال كانت في مارس 1993.

ب-مشروع التشغيل الريفي مبلغ القرض 89 مليون دولار و مدة المشروع 3 سنوات و بداية الاشغال كانت في جويلية 1997.

ت- مراقبة التلوث الصناعي: قرض بمبلغ 78 مليون دولار امريكي، اتفاق تم المصادقة عليه في المجلس الحكومة بتاريخ 1996/09/11 و وقع حيز التنفيذ في جوان 1997.

ث- قرض رقم AL2821 بقيمة 250 مليون دولار لتوريد التجهيزات و المعدات لفائدة المنشات العمومية للمياه الصالحة للشرب الخاصة باشغال الترويد بمياه الشرب و قنوات صرف المياه، و انجاز محطات تطهير المياه القذرة بمغنية و تلمسان و سطيف .

ح-قرض بمبلغ 89 مليون دولار في 1997 من اجل التشغيل الريفي في المناطق الغربية .[1]

ثانيا : المشاريع الممولة عن طريق الهبات :

1- الصندوق العالمي للبيئة : المنطقة الغربية هبة قدرها 07 ملايين دولار من بين تكلفة اجمالية بالنسبة للمنطقة قدرها 20 مليون دورلار امريكي .

-الحظيرة الوطنية للقالة هبة قدرها 7ملايين دولار.

2- برنامج الامم المتحدة للتنمية (PNUD):تدعيم الاجراءات المؤسساتية و المخابر و تكوين و وضع نظام لجميع المعلومات و نشرها ، هبة بمبلغ 900.000 دولا امريكي ، تكملة للكلفة الاجمالية للمشروع المقدرة بـ1.8 دولار امريكي .

-متابعة المعاهدة العالمية حول التغيرات المناخية ، هبة قدرت بمبلغ 300.000 دولار امريكي

3- جمهورية المانيا : التدعيم المؤسساتي و التكوين في ميادين النفايات و المياه القذرة بهبة بمبلغ 10 ملايين دولار امريكي.

4-بروتوكول مونتريال للقضاء على المواد المتسببة في اتلاف طبقة الاوزون :هيئة صندوق متعدد الاطراف بمبلغ 11.5 مليون دولار لفائدة 10 منشات عمومية و خاصة .[2]

5-هبة الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة لأجل مشروع اعادة تأهيل ثروات التنوع البيولوجي ، مبلغ المشروع 202.000 فرنك سويسري ، تاريخ بداية المشروع 1996 مدة المشروع 04 سنوات .

6-تمويل من طرف الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية : هناك مشروع واحد يتمثل في المشروع النموذجي للتنمية المندمجة للحوض الانحداري لأولاد ملاق بتسبة، مبلغ المشروع 14 مليون دولار ، او مدة انجاز المشروع 09 سنوات بداية الاشغال كانت في سبتمبر 1889. [3]

المطلب الثالث : الاستراتيجية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة

[1] عبد القادر عوينان، نفس المرجع السابق، ص145-146.

[2] نصر الدين هنوني، الوسائل القانونية و المؤسساتية لحماية الغابات في الجزائر، مطبوعات الديوان الوطني للاشغال ، 2001،ص174.

[3] المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، مشروع تقرير البيئة في الجزائر ، رهان التنمية ،ص86.

تمتلك الجزائر إمكانيات جد هامة في مجال الطاقات المتجددة ولاسيما الطاقة الشمسية ' وتعتبر الطاقات المتجددة محرك لتطوير اقتصادي مستدام ومحور السياسات الطاقوية والاقتصادية الوطنية الى غاية 2030 ،وستوفر حوالي 40% من الطاقة انطلاقا من الطاقة الشمسية الكهروضوئية والحرارية .

أولا / إمكانيات الطاقة المتجددة في الجزائر

تتوفر الجزائر جراء موقعها الجغرافي على إمكانيات طبيعية هائلة في مجال الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية و طاقة الرياح ، الطاقة المائية ،طاقة الحرارة الجوفية وطاقة الكتلة الحيوية

أ- الطاقة الشمسية

تستحوذ الجزائر على كميات كبيرة من الاشعة الشمسية تتجاوز 5مليارات ميغاواط في السنة ، والجدول التالي يوضح توزع الطاقة الشمسية في الجزائر:

الجدول رقم (02_10): توزيع الطاقة الشمسية في الجزائر

المنـاطــق	المناطق الساحلية	الهضاب العليا	الصحراء
المساحة (%)	04	10	86
معدل مدة اشراق الشمس (ساعات/ سنة)	2650	3000	3500
معدل الطاقة المحصل عليها (كيلواط ساعي/م^2/ سنة)	1700	1900	2650

Source : guide des énergies renouvelables ministère de l'énergie et des mines édition 2007, p 39

وتشير العديد من الدراسات ان الجزائر بذلك تمتلك أكبر نسبة من طاقة الشمسية في حوض البحر المتوسط. وتقدر ب 4مرات مجمل الاستهلاك العالمي للطاقة و60 مرة من حاجة الدول الأوروبية من الطاقة الكهربائية

ب- طاقة الرياح

يتغير مورد الرياح في الجزائر من مكان لاخر ، وهذا ناتج أساسا عن الطبوغرافيا وعن المناخ المتنوع ، ففي حين يتميز الجنوب الجزائري بسرعة رياح اكبر منها في الشمال خاصة في الجنوب الغربي حيث تزيد سرعتها 4م/ثا و تزيد السرعة

بادرار عن 6م/ثا ، فيلاحظ على العموم ان معدل سرعة الرياح غير مرتفعة جدا في الشمال، لكن تم تسجيل وجود مناخات تفضيلة على المواقع الساحلية لوهران ، بجاية، عنابة وكذلك على الهضاب العليا لولاية تيارت ، وكذا شمال بجاية وجنوب بسكرة . وهو الامر الذي يعزز قيام الرياح النموذجية[1]، وتقدر نسبة إمكانية طاقة الرياح في الجزائر مقارنة نضيرتها الشمسية حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (02_11): توزيع موارد الطاقة المتجددة في الجزائر

المورد	طاقة مركبة (واط)
الشمس	2.279.960
الرياح	73.300
المجموع	**2.353.260**

المصدر: موقع وزارة الطاقة والمناجم

http://www.enrgy.gov.dz/français/index .PHP ?page potentiels

ج/ الطاقة المائية

ان حصة قدرات الري حظيرة الإنتاج الكهربائي هيا 5 أي حوالي 286 جيغاواط، وترجع هذه الاستطاعة الضعيفة الى العدد الغير الكافي لمواقع الري والى عدم استغلال مواقع الري الموجودة، إضافة الى حالة الجفاف التي مست البلاد في السنوات الأخيرة فقد انخفضت حصة الطاقة الكهرومائية من اجمالي الاستهلاك المحلي لطاقة، حيث تم انتاج 223 جيغاواط / ساعي من الطاقة الكهرومائية سنة 2015 مقابل 254 جيغاواط في 2014(بانخفاض قدره -12,2%

[1] الهروشي خطاب، نسمن فطيمة ، مقراد عبد الله ، طاقات المتجددة كدعامة استراتيجية لتحقيق تنمية المستدامة في الجزائر ،ص7

د/ طاقة الحرارة الجوفية

يشكل كلس الجوارسي في الشمال الجزائري احتياطا هاما لحرارة الأرض الجوفية ،فيتواجد اكثر من حرارة تصل الى 118° بولاية بسكرة ، منبع المسخوطين بقالمة 96°م ، وفي دراسات عن التدرج الحراري سمحت بتحديد ثلاث مناطق تتجاوز فيها الدرجة الحرارية 5°/100م وهيا

_ منطقة غليزان ومعسكر

_ منطقة على بوسيف وسيدي عيسى

_ منطقة قالمة وجبال العتق

ه/ طاقة الكتلة الحيوية

حيث تنقسم الجزائر الى منطقتين: المنطقة الصحراوية الجرداء والتي تغطي 90% من المساحة الاجمالية للبلاد ، ومنطقة الغابات الاستوائية التي تغطي مساحته قدرها 2500000 هكتار ، أي حوالي 10% من مساحة البلاد ، وتغطي الغابات فيها حوالي 1800000هكتار، في حين تمثل التشكيلات الغابية المتدرجة في الجبال 1900000 هكتار ، وتقدر الطاقة الاجمالية لهذا المورد ب 37ميغاطن معدل نفط السنة ، بقدرة استرجاع تقدر 3,7 ميغاطن معادل نفط السنة أي بمعدل 10% اما موارد الطاقة من النفايات الحضرية والزراعية تقدر ب 5مليون معادل نفط لم تتم عملية إعادة تدويرها ، وهذا مورد يمثل حقلا قادرا على استيعاب1,33مليون طن معادل نفط سنويا[1]

ثانيا/ أهم مشاريع المنجزة في مجال الطاقات المتجددة في الجزائر:

ومن أبرز إنجازات الطاقة المتجددة في الجزائر نذكر منها:

❖ **محطة الطاقة الهجينة بحاسي الرمل:**

تم تدشينها في 14 جويلية2011 باتفاق الشراكة بين الشركة الجزائرية للطاقات الجديدة (NEAL) والشركة الاسبانية(ABEMER)باستثمار مالي قدره350 مليون دولار، وتعتبر هذه المحطة الأولى من نوعها على مستوى العالم التي تعمل بالمزيج بين الغاز والطاقة الشمسية ، وتبلغ طاقتها الإنتاجية التي تتربع على مساحة 64 هكتار ب 150 ميغاواط منها120 ميغاواط يتم إنتاجها بواسطة الغاز،و30 ميغاواط عن طريق الطاقة الشمسية.

[1] برنامج تطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية ، وزارة الطاقة ، جانفي 2016 ،ص5

❖ **محطة إنتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية بتندوف:**

الذي دخل حيز الخدمة في ديسمبر2015، وتندرج هذه المحطة في إطار تدعيم إنتاج الكهرباء ،وتغطية احتياجات السكان بهذه الطاقة الحيوية تتوفر حاليا على 9 ميغاواط من الطاقة الكهربائية كمرحلة تجريبية من شأنها المساهمة في الإنتاج العام من الكهرباء بنسبة 15% من الطاقة المستعملة في فصل الشتاء قابلة للتوسع إلى 30% مستقبلا، مساهمة بذلك في تقليص النفقات.

❖ **محطة الطاقة الشمسية بغرداية:**

تم تدشينها يوم 2014/07/10 بمنطقة واد نشو تبلغ طاقتها الإنتاجية للكهرباء ب1.1 ميغاواط وتتربع على مساحة قدرها 10 هكتارات وقد خصص لإنشاء هذه المحطة حوالي 900مليون دج وتشمل على 6 ألاف صفيحة كهروضوئية.

❖ **محطة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بأدرار:**

تعززت أدرار بثلاث محطات جديدة لتوليد الكهرباء بقوة إجمالية وصلت 33 ميغاواط ، في مقدمتها أكبر محطة لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية بقوة 20 ميغاواط بالمدخل الشمالي لبلدية أدرار ،أين قامت شركة صينية بإنجازها وكلفت خزينة الدولة 38مليار سنتيم ، أما المحطة الثانية ،والتي تقع بخضركبرتن ببلدية تسابيت ، نحو 60كلم عن أدرار والتي تنتج الكهرباء بواسطة الطاقة الشمسية، حيث تقدر طاقة إنتاجها بقوة3 ميغاواط وهي التي تساهم بشكل كبير في الحفاظ على البيئة ،كما تم أيضا إنجاز محطة أخرى لتوليد الكهرباء بواسطة عامل الرياح بقوة 10 ميغاواط وهذا بشراكة جزائرية – فرنسية ، إذ تتوفر حاليا على 12 عمودا هوائيا كمرحلة أولى في منطقة بها الرياح طوال السنة بعد دراسته عميقة وتبقى الجزائر تراهن على استغلال الطاقات المتجددة خاصة بأدرار نتيجة تربعها على العوامل التي تساعد في إنتاج وتوليد الكهرباء.

❖ **محطة الطاقة الشمسية بإليزي:**

في جوان2016 دخلت حيز الخدمة بمحطة توليد الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية بمدينة جانيت بولاية إليزي من شأنها تعزيز منشآت التموين بطاقة الكهرباء بالولاية ، وتعد هذه المنشآت الأولى من نوعها بالمنطقة بقدرة 3 ميغاواط بمعدل إنتاج يعادل 20% من طاقة الكهرباء.

✓ **محطة الطاقة الشمسية ديزارتيك:**

هو مشروع ضخم يهدف إلى رابط العديد من مراكز الطاقة الشمسية الحرارية الكبيرة، ومن الممكن أيضا أن يضم تثبيتا للطاقة المتجددة كمزرعة الرياح،كما أن شبكة توزيع الكهرباء التي تغذي إفريقيا،أوروبا الشرقية،وكذلك الشرق الأوسط،وقد أنشأت مؤسسة Desertec سنة2003 تحت رعاية نادي روما والمركز الوطني لبحوث الطاقة في الأردن (NERC) ، فيما تكلفت مؤسستي مبادرة ديرتيك الصناعية(Dii GMBH) و (MEDGRID) بوضع الأساس الصناعي لديزارتيك ، قصد تعزيز تنفيذ هذا المشروع في منطقة أوروبا ،الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (Eu-Mena)، ومن بين الشركات الداعمة للمشروع نجد مجموعات الطاقة ذلك نجد المصنع الإسباني المتخصص في محطات الطاقة الشمسية(Abemgoa solar) ويهدف هذا المشروع إلى إنتاج 40% من الكهرباء في غصون 20 سنة إنطلاقا من الطاقات المتجددة وتصدير نحو20% منها الاوروبا[1]

ثالثا : الأثار الاقتصادية في الطاقات المتجددة بالجزائر

أ_ الطاقة البديلة لدعم الاقتصاد محل النفط

لم توفق الجزائر في رسم سياسة اقتصادية متكاملة مبنية على الصناعة، الزراعة، السياحة و الخدمات لتحقيق التنمية و الرفاه الاجتماعي حيث ارتكز الاقتصاد علي ريوع المحروقات التي تشكل 97% من الصادرات و99 %من احتياطي الصرف بالعملة الصعبة، دون تنويع التجارة الخارجية ناهيك عن تباطئ النمو الاقتصادي و انفتاح السوق الوطنية أمام السلع الأجنبية نتيجة غياب المنتوج المحلي، قد قدرت حجم الواردات سنة 2015 ب 07 مليار دولار، علما أن الاقتصاد الجزائري وقع في معضلة مالية مطلع جانفي 2015 جراء الانهيار الحاد في اسعار البترول الموضح في المحنى التالي[2]

إن عجز الجزائر عن تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات يُبقي الاقتصاد الوطني رهين الطاقة القابلة للنفاذ، اين تطرح الطاقة المتجددة كبديل للتقليدية، وفق تقرير لوكالة الطاقة الدولية سيتزايد الطلب العالمي من 11429 مليون كن مكافئ نفط سنة 2005 إلى 17721 مليون طن مكافئ نفط بحلول عام 2030 مع تراجع حصة البترول و الغاز، مما يحتم علي لجزائر الانتقال علي مصادر غير ناضبة[3]

ب_ الطاقة المتجددة كآلية للتنمية المستدامة

تضمن الطاقة المتجددة تنمية مستدامة في التعامل الموارد الطبيعية نتيجة محدودية الموارد، تعتبر الطاقة الشمسية، طاقة الرياح وغيرها ن المصادر البديلة موجودة في الطبيعة بصفة تلقائية و الخيار الطاقوي الآمن كونه يضمن استهلاك الطاقة

[1] الهروشي خطاب، نسمن فطيمة ، مقراد عبد الله ، مرجع سابق ،ص13

[2] عبد الجبار بن يحي، خبراء الاقتصاد الجزائري قد ينهار منتصف 2017على الموقع الالكتروني : www.arab.net

[3] تكواشت عماد، واقع وافاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة باتنة،2011_2012 ،ص.ص 158_160

بطريقة ممنهجة مما يحفظ نصيب الاجيال اللاحقة من الاحتياجات الطاقوية، حيث تشير التقديرات إلى قصر العمر الافتراضي لحقول البترول في حدود عام 2025 و الغاز الطبيعي في سنة 2040.[1]

[1] احمد فرغلي حسن، البيئة والتنمية المستدامة الاطار المعرفي والتقييم المحاسبي (القاهرة مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث)

خلاصة :

من خلال هذا الفصل وماتم التطرق اليه من الجوانب القانونية والاقتصادية وكل الاليات التي انتهجتها الجزائر لحماية البيئية ومعالجة مشاكلها ، يتضح جليا انها لم تدخر أي جهد في سبيل تحقيق ذلك وتتمثل ثمار مجهوداتها في اصدار كم هائل من القوانين وإقامة الكثير من المؤسسات والهياكل التي تتولى مهمة حماية البيئة.

وكذلك اطلاق الاليات الاقتصادية البيئية باعتماد الضرائب والرسوم البيئية وقد مست بهذه المجهودات جميع القطاعات الاقتصادية كقطاع النقل والصناعة والطاقة والموارد المائية وكافة المجالات كالنفايات وتلوث الهواء

وتعد مجهودات الجزائر رغم أهميتها غير كافية لاعتبارها عديدة أهمها كثرة النصوص القانونية وعدم ملائمتها وعدم تنفيذها ، وأيضا فشل المؤسسات والهياكل المعنية بحماية البيئة بسبب عدم وجود التنسيق بينها وعجزها عن القيام بدورها.

كما عملت الجزائر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة للبلاد في شتى مجالات على وضع افاق ومشاريع لتلبية احتياجات الجيل الحاضر، وضمان متطلبات الجيل القادم ، وذلك من خلال وضع مشاريع طويلة الاجل من بينها مشروع تهيئة الإقليم الجزائر ، ومشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير، ومشروع الطاقة المتجددة ، فمنها مشاريع منجزة وأخرى في طور الإنجاز ، ولتحقيق هذه المشاريع والإنجازات ، وضعت الجزائر عدة توصيات في سبيل تحقيق هذه التنمية من بينها:

وضع قوانين ملزمة وصارمة ، دعم وتطوير المؤسسات التنموية والبيئية ، وضع سياسات اقتصادية وبيئية تسعى الى الحفاظ على الموارد الطاقوية.

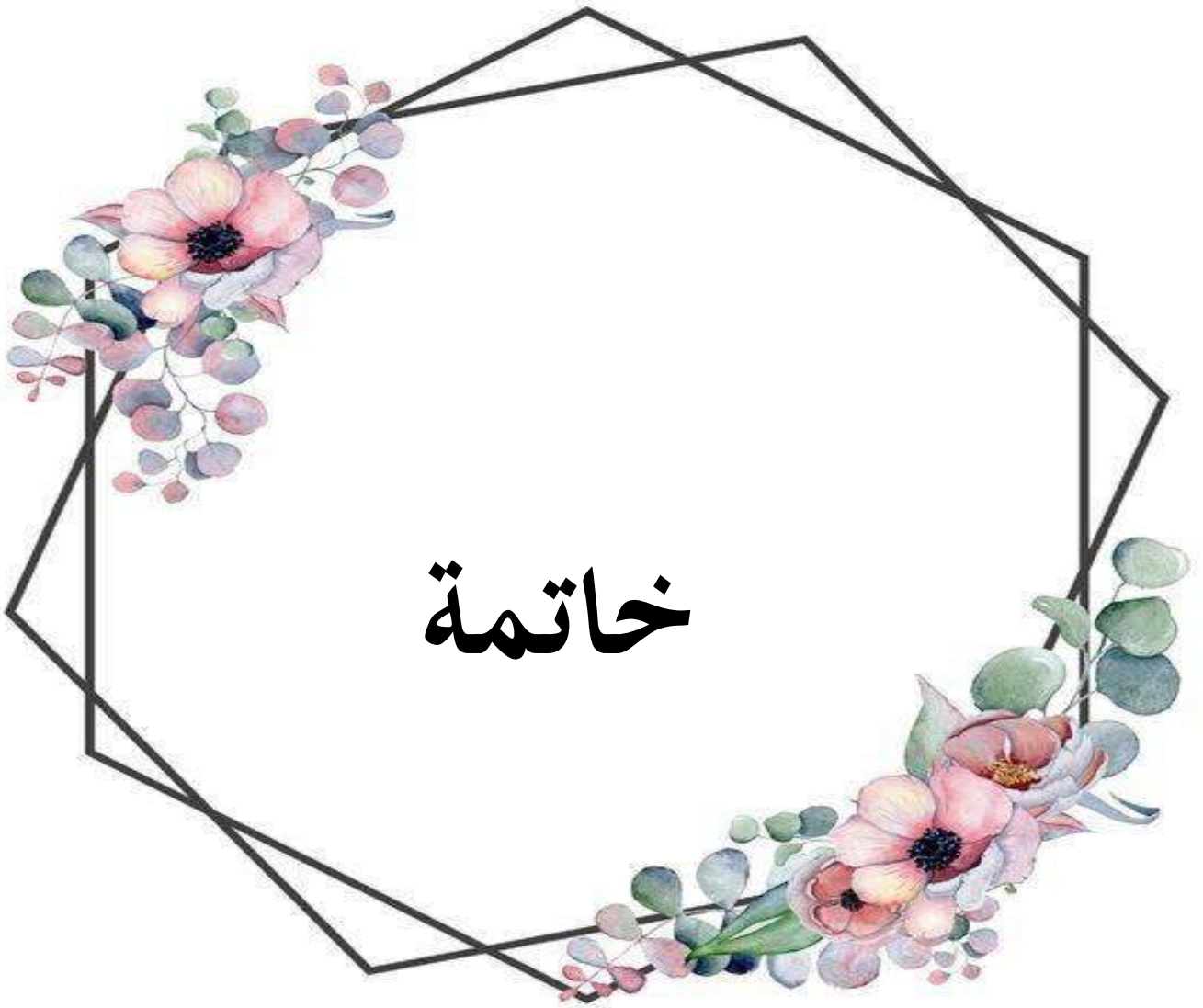

خاتمة

خاتمة

من خلال معالجتنا لهذا الموضوع حول حماية البيئة في الجزائر،لاحظنا انه توجد علاقة وثيقة بين البيئة والتنمية المستدامة.

فالإنسان هو المسؤول الأول والأخير عن الاختلال الذي أصاب البيئة في أنظمتها ، وذلك من خلال ما يسعى اليه من نمو اقتصادي لتعظيم الإنتاج والتنافس ، يهدف تعظيم الربح وكل هذا يكون على حساب البيئة ،كما ان النمو الاقتصادي المرتكز على استنزاف الموارد الطبيعية يجلب في معظم الأحيان مخاطر واضرار بالغة الأهمية للبيئة ، كل هذه العوامل افرزت ما يطلق عليه اليوم بالتنمية المستدامة ، التي جاءت لرفع حد للتدهور البيئي وذلك من خلال إقامة مصالحة مابين الانسان وبيئة من جهة ، ومابين الاقتصاد والبيئة من جهة ثانية.

نتائج اختيار الفرضيات.

الفرضية الأولى :يعيش الانسان ويمارس نشاطه في محيط يتكون من هواء وماء وتربة وغيرها من العناصر التي تتفاعل فيما بينها بشكل دقيق ومتوازن ،ومع ظهور الصناعة قام الانسان باستعمال البيئة تلبية احتياجاته دون مراعاة نتيجة تاثيرات نشاطاته السلبية عليها وعلى توازنها ،مما نصت هذه الفرضية على ان البيئة هي الاطار الذي يعيش فيه الانسان والتلوث هو افساد لمكوناته.

الفرضية الثانية :تنص على ان البيئة والتنمية المستدامة معادلة منسجمة ومتوازنة ولا يمكن القيام بتنمية اقتصادية بدون بيئة

الفرضية الثالثة : تنص على ان الطاقات المتجددة هي افضل بديل للطاقات التقليدية الناضبة فهي تسمح بالمزاوجة ما بين مصالح الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

التوصيات:

ترشيد استخدام الموارد الطبيعية والاستثمار في الطاقات المتجددة.

توعية المجتمع المدني بضرورة المحافظة على البيئة وحمايتها .

حصر وتشخيص للمشاكل البيئية ، حتى يسهل إيجاد الحلول لها.

افاق الدراسة

البحث في مواضيع الطاقة المتجددة واثارها على البيئة

اقتراح دراسة قياسية في مجال حماية البيئة لمؤسسة اقتصادية

اقتراح دراسة تنبؤية لمستقبل التنمية المستدامة في الجزائر

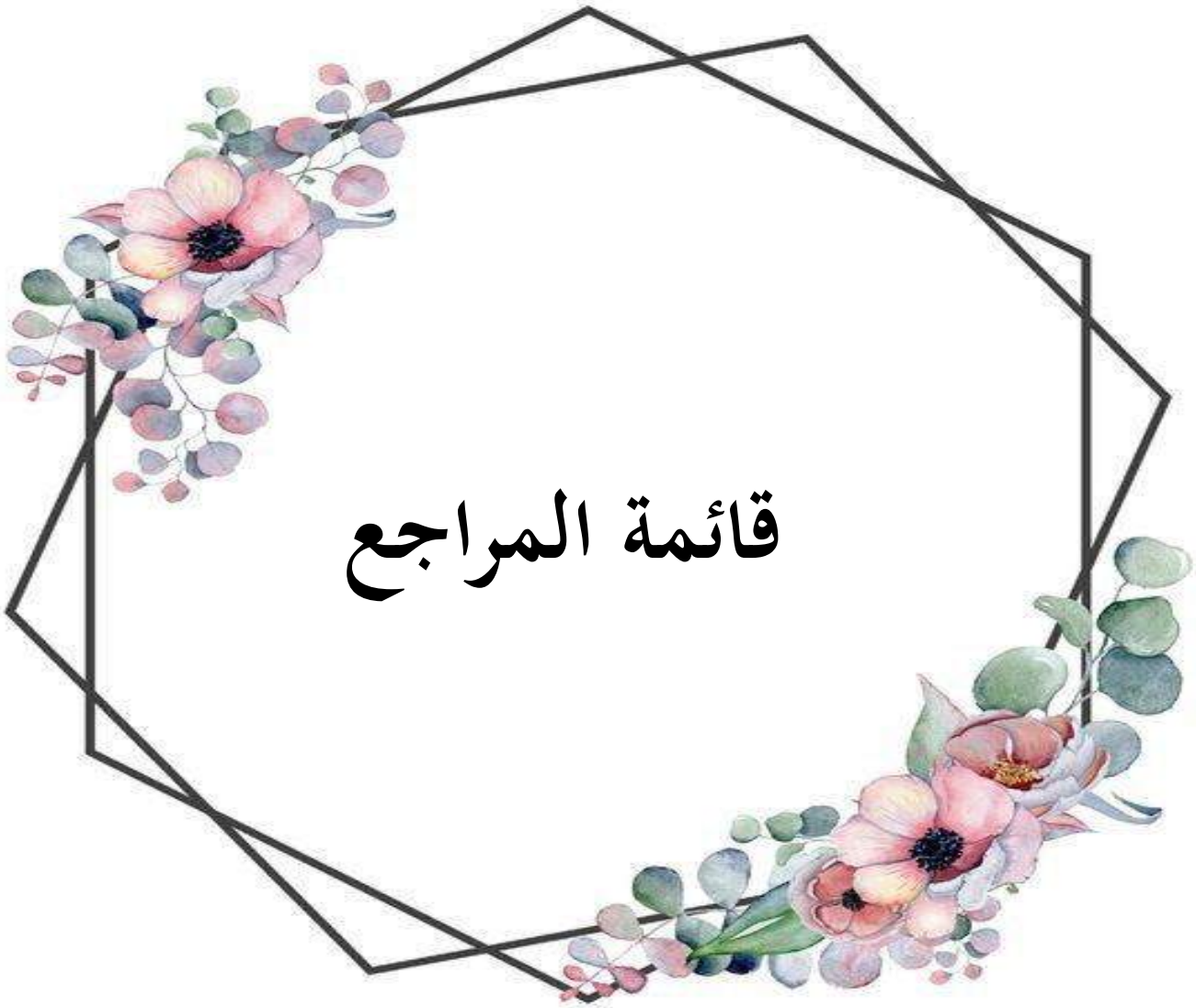

قائمة المراجع

_ القران الكريم برواية ورش

_ الكتب

01_د/ عارف صالح مخلف ، الإدارة البيئية (الحماية الإدارية للبيئة) ، عمان ،الأردن، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2007

02_د/ أحمد لكحل، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة ، الجزائر ، دار هومة ، 2014 ، ص 15 .
03_ د/ إسماعيل نجم الدين زنكنه ، القانون الإداري البيئي ، بيروت ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الأولى، 2012،

04_ د/ عبد الناصر زياد هياجنة ، القانون البيئي (النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية) ، الأردن ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2012

05_ حسين عبد الحميد احمد رشوان ، مشكلات المدينة –دراسات علم الاجتماع الحضري ، المكتب العلمي للنشر والتوزيع ، الاسكندرية،1997

06_محمد صالح الشيخ ، الاثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل حماية منها ، الطبعة الاولى ، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية2002،

07_ماجدة أبو زنط وعثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد 36 ،العدد 1 ،كانون الثاني (جانفي) 2009

08_سحر قدوري الرفاعي، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية: إشارة خاصة للعراق، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في الجمهورية التونسية في سبتمبر 2006 ،المنظمة العربية للإدارة – جامعة الدول العربية،

09_الغامدي، عبدالله بن جمعان. التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة، أوت 2007

10_عبد الخالق عبد الله،العرب والبيئة،قمة الارض للتنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية ،ط١،الامارات العربية المتحدة،1998،

11_ موشيت دوجلاس،منهاج متكامل للتنمية المستدامة،مباديء التنمية المستدامة ،ترجمة بهاء شاهين،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،2000

12_علي سعيدان، حماية البيئة في القانون الجزائري، دار الخلدونية ، الجزائر، 2008،

13_عمار بوضياف، الوجيز في القانون الاداري ، دار ريحانة ، الجزائر،2002

_ اطروحات جامعية

14_ التقييم الاقتصادي الاثار والسياسات البيئة ،دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2014،اطروحة دكتوراة كلية العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة ،سنة2017

15_ علي طيوب ، مساهمة التكاليف البيئية في تحسين الاداء البيئي للمؤسسة الصناعية ،دراسة استطلاعية لمجموعة من المؤسسات الصناعية الجزائرية ،مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة المسيلة 2016

16_ بن ماضي قمير ،دور السياسات البيئية في الحد من اثار التلوث البيئي لتحقيق التنمية المستدامة ،دراسة حالة الجزائر ، مدكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ،سطيف 2012

17_ بوزغاية باية ،البيئة والتنمية بمدينة بسكرة ، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة منشوري قسنطينة،2008

18_ حسونة عبد الغني ، الحماية القانونية للبيئة في اطار التنمية المستدامة ،اطروحة دكتوراه ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2013

19ربيعة بوسكار ، مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي ، اطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية ، جامعةخيضر ، بسكرة 2016/2015

20_ميادة قيلان ، اهمية المراجعة البيئة في تقييم الاداء البيئي كمطلب لتحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية ، مدكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي العلوم المالية والمحاسبة ، تخصص محاسبة وتدقيق جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي سنة 2019/2018

21_ عريوة نصير دور استراتيجيات الحد من التلوث الصناعي في تحقيق التنمية الصناعية المستدامة ، مدكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل الماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص ادارة الاعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة جامعة فرحات عباس سطيف سنة 2011/2010

22_ عبد القادر عوينان : تحليل الاثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة ،دراسة حالة الجزائر ،مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية،تخصص نقود ومالية وبنوك، جامعة سعد دحلب البليدةماي 2008

23_عمارة نعيمة ،مبدا الحيطة ومسؤولية المهنيين ،اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص،كلية الحقوق ،جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان ،2014

24_وافي حاجة ،الحماية الدولية في اطار التنمية المستدامة ،اطروحة لنيل شهادة دكتوراه ،تخصص ،الحقوق ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة عبد الحميد بن باديس ،مستغانم،2019

25_ بوطوطن سميرة، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة ، مذكرة شهادة دكتوراه في الحقوق تخصص قانون عام معمق، كلية الحقوق والعلوم السياسية لقسم الحقوق جامعة العربي بن مهيدي –ام البواقي،2019

26_مشان عبد الكريم ،دور نظام الادارة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مصنع الاسمنت عين الكبيرة، شهادة ماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلومالتسسير، تخصص ادارة الاعمال الاستراتيجية والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس – سطيف- سنة 2013

27_ بن صديق فاطمة ، الحماية القانونية للبيئة في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر ، تخصص قانون عام معمق ، كلية الحقوق ، جامعة ابي بكر بلقايد،تلمسان،2016

28_جدي وناسة ، الحماية الجنائية للبيئة الهوائية ، اطروحة دكتوراه ، قانون اعمال ، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق ، 2017/2016

29_ سحر قدوري الرفاعي، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية: إشارة خاصة للعراق، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في الجمهورية التونسية في سبتمبر 2006 ،المنظمة العربية للإدارة – جامعة الدول العربية،

30_كمال محمد منصوري، جودي محمد رمزي، " المراجعة البيئية كأحد متطلبات المؤسسة المستدامة وتحقيق التنمية المستدامة" ، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية، الجزء الأول، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، ش أ م ف أ م،

31_ تريكي عبد الرؤوف ، مكانة الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة –حالة الجزائر – شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل الاقتصادي ،جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية ،العلوم التجارية وعلوم التسيير ،ص44،سنة 2014/2013

32 _على مهدي داود سلمان الربيعي ، التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية المستدامة في بلدان اسيوية مختارة ، مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،2009

33_سمير بن محاد، استهلاك الطاقة في الجزائر –دراسة تحليلية وقياسية ،(مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية/2009/2008، ص3

34 -محمد طالبي/ محمد ساحل، اهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لاجل التنمية المستدامة :عرض تجربة المانيا، مجلة الباحث عدد6 سنة2008

35 _ياسمينة مرزوق، دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ، دراسة حالة الطاقة الشمسية ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الاكاديمي ،2018/2017

36 _حورية دشانة ، الطاقة المتجددة في الجزائر : دراسة في التحديات ، مذكرة ماستر ، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية،2017/2016،

37 _محمد راتول ،محمد مداحي ، صناعة الطاقات المتجددة بالمانيا وتوجه الجزائر لمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتامين امدادات الطاقة الاحفورية وحماية البيئة ،حالة مشروع ديزيرتاك، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة العدد03 ،2012،

38 _سليمة بوعزيز ، السياسات العامة البيئية و اثرها على التنمية المستدامة في الجزائر ،مذكر ماستر شعبة العلوم السياسية ،تخصص سياسات عامة مقارنة،

39 _ سنوسي خنيش، استراتيجية ادارة حماية البيئة في الجزائر، مذكرة دكتراه قسم العلوم الساسية ، جامعة الجزائر،

40 _بركات كريم، مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة ، اطروحة دكتوراه في العلوم تخصص القانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو ، الجزائر، 2014

41 بوجمعة سارة ،دور الضرائب البيئة في الحد من التلوث البيئي ،مذكرة شهادة ماستر ،تخصص فحص محاسبي ، جامعة بسكرة 2016،

42 _التيجاني نورة، حلايمية دنيا زاد،فعالية الضريبة الخضراء في تخفيف من اثار التلوث البيئي ، مذكرة ماستر ، تخصص مالية ونقود جامعة تبسة

43 _بومناد قادة، بختي لخضر، اليات حماية البيئة و التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة وتخرج لنيل ماستر تخصص ادارة و اقتصاد المؤسسة، قسم العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، ،2015-2016.

المؤتمرات

44 _بلخير انتصار،الاطار المفاهيمي لحماية البيئة ، ملتقى اليات حماية البيئة ،2017/12/30

45 بوعزيز ناصر، العلاقة بين البيئة والتنمية واثرها على اقتصاديات الدول النامية –كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،حوليات جامعة قالمة ،العدد 11،جوان 2015

46 عمار عمادي، " إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها "، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال فترة 7-8 أفريل 2008، الجزء الأول، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، ش أ م ف أ م، 2008،

47 الرفاعي سحر قدوري، التنمية المستدامة مع التركيز الخاص على ادارة البيئة ،اشارة خاصة للعراق،اوراق عمل مؤتمر العربي الخامس للادارة البيئية المنعقد في الجمهورية التونسية في سبتمبر 2006، المنظمة العربية للدارة/ جامعة الدول العربية 2007.

48 كمال رزيق ، دور الدولة في حماية البية، مجلة الباحث ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة ورقلة العدد05، سنة 2007

49 تكواشت عماد، واقع وافاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة باتنة،2011_2012

المجلات

51_وائل ابو طه ، الضرر النووي (المفهوم وشروط التحقق)، دراسة مقارنة بين الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية ، المجلد13 ،العدد2، ديسمبر 2016

52_ احمد لعمى ،اشكالية التناقضية بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مراح ورقلة، مجلة الباحث العدد 12/ 2013

53 _ميلود قايش ، النظام القانوني للتعويض عن الاضرار البيئية، صناديق التعويض نموذجا، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية ، جامعة الشلف ، العدد 19، جانفي 2018

54_كمال رزيق، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح و الديمقراطية، مجلة العلوم الانسانية، السنة الثالثة، العدد . 3.ص، 2002

55_الراشيد، صالح. التميز في الأداء: ماهيته و كيف يمكن تحقيقه في منظمات الأعمال، مجلة آفاق اقتصادية، مجلة فصلية متخصصة ومحكمة يصدرها اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الامارات العربية المتحدة، المجلد 29 العدد 116، السنة2009

56_أبو زنط، ماجدة و غنيم، عثمان محمد. التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد 36 ،العدد 1 ،كانون الثاني (جانفي) 2009

التقارير

57_مخطط الوطني للاعمال من اجل البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر 2001

58_وزارة التهيئة الإقليم والبيئة، المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر، 2001

59_مجلة دفاتر السياسة و القانون العدد 18 جانفي 2018، تكريس مبدأ التنمية المستدامة في الحماية القانونية للبيئة في الجزائر.د/عايدة مصطفاوي ،كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة البليدة 02، الجزائر

60_مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية البيئة و مقومات حمايتها في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي العدد 20 ديسمبر 2016

61_وزارة التهيئة الإقليم والبيئة، المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة،2001

62_وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة ،2001

63_تقرير: المخطط الوطني للعمل من احل البيئة و التنمية المستدامة ديسمبر 2001.

64_المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، مشروع تقرير البيئة في الجزائر ، رهان التنمية

65_الهروشي خطاب، نسمن فطييمة ، مقراد عبد الله ، طاقات المتجددة كدعامة استراتيجية لتحقيق تنمية المستدامة في الجزائر

66_ احمد فرغلي حسن، البيئة والتنمية المستدامة الاطار المعرفي والتقييم المحاسبي (القاهرة مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث)

الموسوعة

67_الموسوعة السياسية كافة حقوق محفوظة لدى الموسوعة الساسية 2021

68_نصر الدين هنوني، الوسائل القانونية و المؤسساتية لحماية الغابات في الجزائر، مطبوعات الديوان الوطني للاشغال ، 2001،

الجريدة الرسمية

69_الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 53، المؤرخة في 4 يوليو 1972.

70_الجريدة الرسمية ، قانون 03/83 المؤرخ في 05 فيفري 1983 المتضمن قانون البيئة الجزائري رقم 11 ، سنة 1983.

المراسيم

71_المرسوم التنفيذي 175/02 الؤرخ في 07ربيع الاول عام 1423 الموافق لـ 20 ماي 2002 يتضمن انشاء الوكالة الوطنية للنفايات و تنظيمها و عملها.

القوانين

72_القانون رقم 02/202 المؤرخ في 2002/02/05 يتعلق بحماية الساحل و تثمينه الجريدة الرسمية عدد.10

73_القانون رقم 10/01 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1422 الموافق لـ 3 يوليو 2001 المتضمن قانون المناجم

المواقع الالكترونية

copyright©political Encyclopedix-2 _75

Amrican journal of international law ،vol75،p268_76

77_ عبد الجبار بن يحي، خبراء الاقتصاد الجزائري قد ينهار منتصف 2017على الموقع الالكتروني www.arab.net :